الإثنين 25 شباط 2019
العدد 3696 السنة الثالثة عشرة
lundi 25 Février 2019 no 3696 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

كاراكاس تجتاز «قطوع المساعدات»: هزيمة أولى لواشنطن [18]

شروطه تفرض إنفاق 165 مليون دولار من المال العام!

قرض البنك الدولي «يتمدّد» [4]

جوزف سماحة
لم يستوحش طريق الصواب
[2 ـ 3]

تصادف اليوم الذكرى الثانية عشرة لغياب الحاضر جوزف سماحة (أرشيف)

مونديال السلة

خسارة لبنانية شكلاً ومضموناً
حلم كأس العالم يتبخّر

8

سوريا

واشنطن تعوّل على أنقرة
تركيا تصر على إدارة المنطقة الآمنة

14

الجزائر

الشعب يطوي صفحة الصمت
هل يسحب بوتفليقة ترشّحه؟

16

على الغلاف

جوزف سماحة... الرجل الذي لم يستوحش طريق الصواب

يقول المثل الصيني إن الانسان كمياه النهر، تخرج صافية من النبع ثم تتعكر خلال جريانها. لعل ميزة جوزف سماحة الذي مرّ اليوم اثنا عشر عاماً على رحيله، أنه بقي إلى النهاية على صفائه. أعداد غفيرة في الوطن العربي، في زمن الأحلام الكبرى و«اقتحام أبواب السماء»، آمنت بالثورة والتغيير، وناضلت وتحمّلت المخاطر والعسف، وقدمت التضحيات... قبل أن تستسلم أمام مشقة الطريق ووعورته. أهوال الحروب والنزاعات، وبعضها داخلي أهلي، والهزائم المتتالية وما يليها من شعور بالتقهقر المستمر، إضافة إلى مصاعب الحياة وضغوطها اليومية بالنسبة إلى الأفراد، دفعتها إلى الخروج من المسيرة الطويلة.

الأنكى من ذلك، أن موجات «النقد الذاتي» التي تبعت الهزائم والنكسات، أسهمت في زعزعة اقتناعات الكثيرين، ودفعتهم إلى التشكيك في واقعية الشعارات والأهداف التي رفعتها قوى التحرر العربية، فضلاً عن صوابيتها. اعتقد بعضهم، بوحيٍ من «النقد الذاتي» العتيد، أننا مسؤولون عما أصابنا من ويلات، لأننا لم نفهم العالم المعاصر وموازين القوى التي تحكمه، بفعل «لاعقلانية كامنة في ثقافتنا ومعتقداتنا» تحملنا على رفضه وتحديه، والبحث عن القائد الملهم والمنقذ، لمنازلته والانتصار عليه. هيمن هذا الخطاب على الساحة السياسية والثقافية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وحرب تدمير العراق الأولى بذريعة تحرير الكويت، وانطلاق عملية التسوية المزعومة.

من يستعد تفاصيل تلك المرحلة المفصلية في تاريخ المنطقة والعالم، التي أريد لها أن تكون اللحظة التأسيسية لهيمنة أميركية «حميدة ومديدة» على الكوكب، يجد أن جوزف سماحة كان في طليعة المتصدين للخطر المحدق بمصائر شعوبنا ومستقبلها. لم يكن سماحة بخيلاً بالنقد الذاتي لمواقف حركة التحرر العربية وسياساتها، بأنظمتها وأحزابها ومفكريها. مراجعة كتاباته على مدى عقود، تظهر الأهمية التي أولاها للحوار وحتى للصراع «الداخلي» مع أطراف المعسكر الواحد، لحملهم على تعديل سياسات أو التخلي عنها، واعتماد أخرى بديلة.

جوزف سماحة فعل ذلك من موقع الالتزام بأهداف حركة التحرر: الاستقلال والوحدة وتحرير فلسطين والعدالة الاجتماعية والحرص على بلورة السياسات الملائمة لتحقيقها. إلا أن تعرّض بلدان المنطقة للاستباحة، مع ظهور تباشير ما سمي النظام الدولي الجديد الذي حرص مهندسوه على البدء بتشييده عبر الانقضاض على «بطنه الرخو»، حسب تعبيرهم، هذا التعرّض غيّر الأولويات بالنسبة إلى سماحة. التصدي للاجتياح الاستعماري الجديد بأشكاله العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية كافة، بات يحتل موقع الأولوية التي تبنى السياسات والتحالفات على قاعدتها. لقد أدرك في تلك الأيام العصيبة أن الأهم هو الحفاظ على الثوابت الوطنية والقومية في أذهان شعوب الأمة. هذه الثوابت، سعت الحرب الأيديولوجية والاعلامية الشرسة التي شنها أعداء العرب، ووكلاؤهم المحليون من أبناء جلدتنا، إلى زعزعتها وتبديدها. وقد لخص سماحة رؤيته لطبيعة المرحلة وتحدياتها الأبرز وسبل المواجهة في كتابه المرجعي «سلام عابر - نحو حل عربي للمسألة اليهودية» («دار النهار للنشر»، 1993).

(هيثم الموسوي)

منع محو العرب عن الخارطة

أكثر ما استفز جوزف سماحة، ومن عرفه جيداً يتذكّر ذلك بالضرورة، هو قدر الكراهية الغربية لحق العرب في تقرير المصير والوحدة، التي ظهرتها الحرب على العراق في عام 1991. كراهية سائلة ولزجة نضحت من تصريحات المسؤولين الأميركيين والفرنسيين خلال الحرب، مثل التوعد بـ«اعادة العراق الى العصر الحجري»، أو الاحتفاء بـ«نهاية العالم العربي ككيان سياسي»، أو التأكيد أن «الأمة العربية ليست سوى خرافة»، أو المقارنات بين ركوع جنود عراقيين أمام القوات الأميركية في الصحراء، وهروب الجنود المصريين حفاة من أمام القوات الاسرائيلية في حرب حزيران/ يونيو 1967، أو الاصرار على أن العالم العربي «مسرح العمليات المركزية»، و«قوس المجازر»...

كانت هذه الحرب مناسبة جديدة لانتقام الغرب من العرب، والحطّ من شأنهم واذلالهم لأنهم تجرأوا على التطلع إلى الاستقلال والوحدة. وهي أوضحت مرة أخرى الطبيعة الحقيقية للصراع الدائر منذ بدايات القرن العشرين، أي منذ أن غزت الجيوش الأوروبية المنطقة وقسمتها وأقامت دولة اسرائيل في ظل حرابها. وهذا الصراع ممتد الى الآن. منع الاستقلال والوحدة والتنمية المستقلة عبر التحكم في الثروات الوطنية، وهي الأهداف المركزية لاستراتيجية الأعداء، وتلعب إسرائيل دوراً وظيفياً في اطارها. وقد شكل مسار التسوية، الذي انطلق بعد حرب 1991، استكمالاً لنتائجها في محاولة لفرض الاستسلام على البلدان العربية، وتصفية حركات المقاومة الشعبية. تجربة تاريخية على مدى قرن، أكدت رفض الغرب الاعتراف بالعرب كندٍ سياسي، وإصراره على محوهم من الخريطة، ومن لغته السياسية التي تفضل الحديث عن «الشرق الأوسط»، والتعامل معهم كدويلات مشتتة وضعيفة وتابعة مما يتيح تأبيد سيطرته.

المقاومة حجر الزاوية في مشروع النهضة العربية

مع دخول الهجمة الاستعمارية إلى المنطقة طوراً جديداً تحت شعار إعادة صياغة الشرق الأوسط، أي تفكيك دولها القطرية على أسس طائفية وإثنية، والتي حولت العراق الى مختبر لنموذج مرشح للتعميم، اعتبر جوزف سماحة أن محور المقاومة هو القوة الوحيدة القادرة على مواجهتها وافشالها. لا يمكن فصل تأسيس جريدة «الأخبار» عن هذا السياق الذي استعرت فيه «الحرب الناعمة» إلى جانب الحرب الأخرى، الخشنة، التي اندلعت ضد لبنان في تموز/ يوليو 2006. لقد نجح محور المقاومة في اسقاط مشروع الشرق الأوسط الكبير، وفي افشال المؤامرة على سوريا. وهو ماض في بناء قدرات عسكرية نوعية في مواجهة اسرائيل، تشل قدرتها على العدوان... وكل ما سبق بين الشروط المؤاتية لاعادة بناء مشروع نهضوي عربي، يحقق تطلعات وطموحات الملايين المنكوبة والمفقرة جراء سياسات الحرب والنهب والاستغلال.

لم يكن جوزف سماحة ساذجاً حيال القضايا المركزية للعرب. كان مرناً إلى أقصى الحدود في النقاش والتفاعل، مع أصحاب الرأي الآخر، عرباً أو غربيين. لكنه، منذ أن أطل الاستعمار الغربي برأسه عائداً، في أوائل التسعينيات، حسم الجدل في داخله أولاً، ثم في ما قاله وكتبه، ودعا صراحةً إلى اعتبار مواجهة هذا الاستعمار، شرطاً حاسماً لكل تحول نحو الاستقلال والتطور. ومع الوقت، صار أكثر اقتناعاً بأن المقاومة هي الخيار الأوحد، ولذلك، لم يكن لديه تردد إزاء فكرة المقاومة المباشرة التي باتت الممر الالزامي لإفشال المشروع الاستعماري. وفي أكثر لحظات العرب قساوة (حروب أميركا والغرب وإسرائيل على شعوبنا، من فلسطين ولبنان، إلى العراق وأفغانستان ودول في أفريقيا) وصل الأمر بجوزف سماحة إلى اعتبار الهدنة خياراً مشروعاً مع طغاة واستبداديين، إذا كان في ذلك ما يفيد المشروع الأساسي في مواجهة «الاجتياح الأبيض» لبلادنا. وهو الأمر الذي أعاد التوازن في فكر جوزف سماحة، بعد مرحلة اختلال أصابه كما أصاب كثيرين، بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي، وتعزز الديكتاتوريات في العالم.

مرة جديدة، لا يزال بعضهم يستعيد جوزف سماحة بطريقة تستهدف اخراجه من السياق الذي انتمى اليه، والذي أعلن الانتماء إليه، فكراً وكتابة ونضالاً. وهؤلاء، خالفوا سماحة الرأي في حياته، ولا يملكون اليوم ما يكفي من الجرأة والنزاهة، ليعترفوا بأن الرجل كان على صواب...

لم يستوحش جوزف سماحة في أصعب الظروف طريق الحق لقلة سالكيه، ونحن على الدرب نفسه سائرون.

«أسرة التحرير»

تقرير

جيش العدو يبحث عن وصفة للانتصار على حزب الله!

علي حيدر

بعد سلسلة من الورش السابقة التي امتدت على مدى أكثر من عقد، منذ حرب عام 2006، بحث خلالها جيش العدو عن "وصفة سحرية" لتحقيق الانتصار على حزب الله في لبنان. وبعد الخطط المتواصلة التي طوَّر فيها قدراته العسكرية ومفاهيمه العملانية، يعود هذا الجيش في ظل قيادته الجديدة إلى بحث "كيفية الانتصار في الحرب القادمة بصورة واضحة وغير قابلة للتأويل». أتى ذلك التزاماً بالتعليمات التي وجهها رئيس الاركان افيف كوخافي لقيادة الجيش لمحاولة "حل اللغز"، عبر البحث عن وصفة للانتصار، على أن تستمر الورشة الى شهر تموز المقبل، كما اشارت الى ذلك صحيفة «اسرائيل اليوم».

يكشف الاعلان عن ورشة البحث عن وصفة للنصر، عن اكثر من حقيقة تتصل بمعادلات الردع المتبادل، التي تشهد ديناميات متسارعة بفعل الورش والورش المضادة التي يقوم بها أطراف الصراع. ومع أن جيش العدو يعلن عن مثل هذه الورش، لجهة كونه جيشاً نظامياً وتابعاً لكيان دولتي، ويتمتع بتفوق عسكري وتكنولوجي، كمي ونوعي، إلا أن ورش المقاومة التي لا تعلن عنها، لكونها مقاومة تعتمد السرية وعلى المفاجآت، تظهر نتائجها من خلال ردود فعل العدو، ومن خلال نتائج هذه المعادلات التي تجلت مفاعيلها في أكثر من محطة مفصلية.

يدفع الاعلان عن ورشة قيادة جيش العدو الجديدة إلى التساؤل عن مصير مفاعيل ونتائج الورش السابقة، وتبجّحات قادته التي ملأت وسائل الاعلام. والحقيقة أن العدو بلغ مستويات من التطور التكنولوجي والعسكري لم يشهدها طوال تاريخه. لكن ما يفسر هذا التجديد الدائم، بحيث يبدو العدو كما لو أنه يبدأ من جديد، هو حضور التطور الذي يشهده حزب الله في لبنان وفصائل المقاومة في قطاع غزة، لدى المستويين السياسي والعسكري في تل ابيب. والترجمة العملية لذلك، أن تطور القدرات والمفاهيم العملانية لحزب الله تحديداً، أدى الى تقزيم مفاعيل الورش والتطور الذي نجح جيش العدو في إنجازه. لذلك مع كل محطة، كانت قيادة العدو تكتشف أن النسخة الجديدة للجيش قد تكون ملائمة لمواجهة بمواصفات محدَّدة لحزب الله بنسخته السابقة. لكنها لم تعد ملائمة للتطورات التي نجح حزب الله في إدخالها واكتسابها في مجالات القدرة والمفاهيم العملانية كافة، ولا مع المستجدات التي نتجت عن فشل رهانات وخيارات استراتيجية في الساحة السورية.

على هذه الخلفية، أعلن كوخافي عن إقامة الورشة قبل دخوله مكتبه، ولأجلها أُقيمت طواقم في الجيش الإسرائيلي... (لبحث) الفجوات التي ينبغي معالجتها من أجل الوصول إلى انتصار». لكن المشكلة الكبيرة التي يواجهها العدو هي أنه لا توجد «وصفة سحرية»، بل إن عليه التعامل مع وقائع يقرّ بها كبار القادة في تل أبيب، وهو ما دفع «أعضاء هيئة الاركان وضباط برتبة عميد، للبحث معاً في مسألة السعي إلى انتصار في ظل تغيّر العدو والتطورات التكنولوجية».

في ما يتعلق بتغير العدو، لفتت صحيفة «إسرائيل اليوم» إلى أن الجيش الاسرائيلي تم بناؤه «في الأصل لمواجهة دول. لكن بخلاف الماضي، العدو الذي على الجيش الإسرائيلي مواجهته اليوم لا يتموضع لمواجهة جبهوية مع الجيش، وعموماً هو مختفٍ، يعمل ببصمة خفيفة، من مناطق معقّدة... ومن تحت الأرض». وبشأن ذلك، سبق أن أعلن ايضا رئيس أركان الجيش السابق غادي ايزنكوت أمام مؤتمر هرتسيلياه في العام 2016 بأن حزب الله هو الذي أوجد وطوَّر القتال اللاتماثلي في مواجهة اسرائيل.

النتيجة العملية لهذا التطور، أن (بالنسبة إلى جيش العدو) بعيد المنال. وهو ما أقرت به "إسرائيل اليوم" ضمناً: «عدا عن المشكلة المفاهيمية، ورغم تحديث الخطط العملياتية للجيش الإسرائيلي، والتحسّن في المخازن وقطع الغيار في السنوات الأخيرة، في مطلع سنة 2019 أيضاً، توجد في قيادة الجيش علامات استفهام كبيرة عما إذا كان الجيش الإسرائيلي سيستطيع في ساعة الامتحان هزيمة المنظمات "الإرهابية" بصورة غير قابلة للتأويل». بل إن المستجد الأكثر نوعية وحضوراً أيضاً، أن «رؤية حزب الله مرت مؤخراً بتغيير معين، والمنظمة انتقلت إلى رؤية انتصار من خلال جباية ثمنٍ باهظ. يمكن استخلاص هذا، من بيّن جملة أمور، من الخطط الهجومية لحزب الله التي من بين ما تشمل الدخول إلى أرض إسرائيل، من فوق ومن تحت الأرض، ومحاولة "احتلال «الجليل...»».

> **أشرك جيش العدو كل الضباط من رتبة عقيد وما فوق في البحث عن «الوصفة»**

الى ذلك، تابعت الصحيفة مناقشة مسألة الانتصار التي رأت أنها "في العصر الحديث، مسألة معقّدة، يتخبّط فيها مسؤولو الجيش كثيراً. إذا سألنا المواطن العادي، من الممكن أن يقول إن آخر مرة انتصر فيها الجيش الإسرائيلي بصورة جلية كانت في حرب الأيام الستة (1967) قبل أكثر من 50 سنة».

الجديد النوعي الاضافي الذي بات أكثر حضوراً لدى قيادة العدو، ايضاً، هو دخول التكنولوجيا المتطورة على قدرات حزب الله، والقوى الاقليمية المعادية لاسرائيل، وهو ما أدى الى تطور مفاهيميّ يتصل بخيارات المواجهة، والقدرة على تحقيق انتصارات أبعد مدى من الصمود والقدرة على مواصلة الحاق الأذى بالعدو. وبشأن ذلك، لفتت الصحيفة الاسرائيلية إلى أن «المسألة تتعلق بورشة مفاهيمية، يقوم في ظلها ضباط الجيش، وفق طواقم فكرية، بمناقشة التغيرات التي طرأت على الجيش وعلى العدو، وكيفية الانتصار في حروب في ضوء هذه التغيرات ودخول التكنولوجية الحديثة».

ولأن المهمة أكبر من أن يتحملها طاقم قيادي، ومصيرية بالإلى نسبة لمستقبل كيان العدو، وحاسمة في بلورة المعادلات الاقليمية، حرص كوخافي على اشراك كل الضباط برتبة عقيد وعميد ايضا في هذا البحث، وطلب من كل منهم أن يكتب له في صفحة أين يشخّص قوة الجيش الإسرائيلي وأين الفجوات القائمة وما هي اتجاهات الرد على هذه الفجوات. وطُلب منهم تقديم الردود خلال خمسة أيام، عمل بعد ان كتب لهم في البريد الأساسي: «رأيكم يهمّني». لكن مشكلة العدو أن مواقف المقاومة وخياراتها في لبنان وفلسطين باتت أكثر حضوراً من رأي ضباط جيشه، وتؤثر على خياراته وقراراته أكثر من توصياتهم.

تقرير

«معجزة» باسيل: مصالحة بين ضابط ورئيسه!

رضوان مرتضى

من عجائب لبنان أن تتدخل قوى سياسية لعقد مصالحة بين ضابط ورئيسه، هكذا هي الحال في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، التي يبدو مجلس قيادتها مرآة لحالة الانقسام السياسي والطائفي في البلاد، لكن بصورة مضاعفة. تتغيّر العهود ومجلس النواب والحكومات ووزراء الداخلية والمديرون العامون وأعضاء مجلس قيادة المديرية، ويبقى مجلس القيادة عاجزاً عن الاتفاق على إجراء مناقلات عامة للضباط ـ للتذكير، فإن آخر مناقلات عامة (تشكيلات) شهدتها المديرية جرت في عام 2004، في عهد المدير العام الأسبق اللواء علي الحاج! ـ ما يدعو إلى العجب، وإلى الاحتفال ربما، هو نجاح الوساطات في مصالحة المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان مع المفتّش العام لقوى الأمن الداخلي العميد جورج كلّاس. دام الخلاف المستعر بين الرجلين أشهراً، تطوّر إلى انقسام في مجلس القيادة، أخذاً منحىً طائفياً بين الضباط المسلمين والضباط المسيحيين. ووصل الأمر إلى مقاطعة الضباط الخمسة المسيحيين لمجلس قيادة قوى الأمن الداخلي، جزاء عدم الاتفاق على إجراء مناقلات عامة للضباط، فضلاً عن المناصفة في المراكز المهمة بين المسلمين والمسيحيين، واتهام المدير العام بالتفرّد بالقرارات. آخر فصول الخلاف كانت عدم امتثال العميد كلّاس لطلب عثمان الحضور يوم التسلم والتسليم في وزارة الداخلية بين الوزير نهاد المشنوق والوزيرة ريا الحسن. وكان ذلك امتداداً للخلاف الذي بدأ بسبب «أمر الفصل» (تشكيلات مؤقتة لضباط) الذي اتخذه اللواء عثمان، من دون الرجوع إلى مجلس القيادة، تحت ذريعة ما اعتبره «حفاظاً على المرفق العام». واعقب ذلك قرارات عُدّت كيدية من قبل عثمان، وتحديداً بعدما عدّل التعليمات العسكرية ليحرم كلّاس من أن يكون «مديراً عاماً بالوكالة»، ومن المخصصات المالية المتأتية من هذا المنصب.

بعد كل ما سبق، وبعد أشهر من المفاوضات والوعود بالحلحلة التي لم يتحقق منها شيء، أُنجزت المصالحة ليل الخميس الفائت عقب زيارة عثمان إلى المركز الرئيسي للتيار الوطني الحر في ميرنا الشالوحي، في موعد متّفق عليه ومحدد مسبقاً لتذليل العقبات وفضّ الخلاف القائم، حيث التقى وزير الخارجية جبران باسيل. جرى اللقاء بحضور النائب الشمالي أسعد درغام الذي أوكل إليه باسيل متابعة الملفات الأمنية في التيار الوطني الحر، والذي رفض التصريح بشأن ما جرى التزاماً بالاتفاق المعقود. وعلمت «الأخبار» أن اللقاء كان ودياً، أبدى فيه باسيل الحرص على دور مؤسسة قوى الأمن والتأكيد أن عثمان قائد المديرية الذي يخضع له جميع قادة الوحدات، من دون إلغاء آرائهم. وإذ تحدثت مصادر عن أن الاجتماع اقتصر على الاتفاق على مرحلة إيجابية، ذكرت مصادر أخرى أنه جرى الاتفاق على إنجاز التعيينات وإجراء «تشكيلات» شاملة للضباط. أضافت المصادر أنه حصل اتفاق مبدئي على المناصفة، لكن تُركت التفاصيل لتناقش في مجلس القيادة الذي سيجتمع قريباً لهذه الغاية. وأشارت المصادر إلى أنه بعد الانتهاء من الاجتماع مع باسيل، قصد عثمان ودرغام المديرية حيث عُقد اجتماع ثلاثي مع العميد كلاس تخلله «عتاب ومصارحة ثم مصالحة انتهت بتقبيل أحدهما الآخر»، علماً بأنه سبق هذا الاجتماع اجتماعُ عقد الإثنين الماضي في المديرية بين كلاس وعثمان، لكنه فشل.

تحقيق

قرض البنك الدولي «يتمدّد»: 165 مليون دولار إضافي من المال العام!

لا يكتفي البنك الدولي بالضغط على الدولة اللبنانية للقبول بقرض الـ400 مليون دولار، فقد توسّع المشروع المقدّم بعنوان «خلق فرص اقتصادية لدعم البرنامج الوطني للتوظيف في لبنان»، ليضم مصادر تمويل إضافية (وزارة المالية والقطاع الخاص) ووصل حجم التمويل إلى 695 مليون دولار. الجهات اللبنانية المستفيدة من هذا المشروع لا تزال مترددة، فيما يضع البنك الدولي شروطاً للتوقيع أهمها القبول بتدريب نازحين سوريين وخلق فرص عمل لهم

كله العقود التي ستوقّع في ما بعد مع البنك الدولي سيكون جزء من أموالها مخصّصاً للنازحين السوريين (مروان بوحيدر)

ميسم رزق

منذُ افتضاح أمر قرض الـ400 مليون دولار المقدّم من البنك الدولي تحت عنوان «خلق فرص اقتصادية لدعم البرنامج الوطني للتوظيف في لبنان»، لم تتوقف زيارة موفدي البنك إلى مسؤولين في الدولة اللبنانية للترويج له والضغط بهدف تمريره. الكشف عن تفاصيله دفع بجهات مستفيدة عدة إلى التردّد بقبول المبالغ المخصّصة لها، مُطالبةً بإعادة دراسة العقد نظراً لوجود «ملاحظات كثيرة عليه» كما أكدت مصادر وزارية. فبعدَ أن أشار رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى رفضه تمرير هذا القرض، وتأكيد أهمية درسه بالتفصيل في الهيئة العامة للمجلس، تتحضّر كتل سياسية عدة لمواجهته ورفضه.

حتّى وزارة المالية ليست بعيدة عن هذا التوجه، باعتبار أن «الموافقة عليه في الظرف المالي الدقيق الذي تمر فيه البلاد تحتاج إلى تدقيق كبير».

أمام هذا التردّد، يكثّف البنك الدولي اجتماعاته مع جهات حكومية وممثلين عن الهيئات الاقتصادية لإقناعهم بأهمية القرض وضرورة الحصول عليه، ولكن بشروط، أبرزها تلك التي تتعلق بتدريب نازحين سوريين وخلق فرص عمل لهم.

وكان وفد البنك الدولي قد التقى كل من وزراء العمل (كميل أبو سليمان)، والشؤون الاجتماعية (ريشار كيومجيان) والاقتصاد (منصور بطيش). وهو على تواصل دائم مع وزارة المال عبر المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي ساروج كومار. آخر نشاطات الوفد، ندوة عقدها مع الهيئات الاقتصادية في غرفة التجارة والصناعة في بيروت منذ أيام استمرت لنحو ساعة ونصف ساعة. تحدث الوفد الذي ضمّ خمسة أشخاص عن أهمية هذا القرض بالنسبة إلى لبنان. غير أن هذا القرض مشروط باستفادة النازحين السوريين منه. فبحسب مصادر الندوة، أشار الوفد إلى أن الفقرة التي تتعلق بالنازحين السوريين تحدد أن المبلغ الذي سيستفيد منه السوريون لا يتجاوز الـ 10 ملايين دولار، لكنه أكد أنه «من دون الموافقة على هذا المبلغ لن يكون هناك توقيع للعقد». لكن الغريب في ما لَمّح إليه الوفد بأن «كل العقود التي ستوقع في ما بعد مع البنك الدولي سيكون جزء من أموالها مخصّصاً للنازحين، خصوصاً تلك الخاصة بأموال سيدر»! ما يعني «أن هذه العقود كلها هي اسم حركي للتوطين في مرحلة لاحقة» كما أشارت المصادر. وفيما اعترض بعض الحاضرين على هذه الفقرة جاء ردّ الوفد بأن «في إمكان الدولة اللبنانية توقيعه من دون الالتزام بفقرة السوريين، ولا يعدّ ذلك مخالفة للقوانين، لكن حينئذ لن تحصلوا على الـ 10 ملايين دولار». وقد اعتبرت المصادر هذا الأمر بمثابة «فخّ»، لأن أي اعتراض من الدولة اللبنانية في ما بعد على شروط تتعلق بالنازحين السوريين سيقابلها ردّ من البنك الدولي بأنه «سبق وأن وقعتم عقوداً تتضمن بنوداً خاصة بالنازحين».

والجديد في هذا الملف، هو أن هذا البرنامج الذي كان سيموّل بقيمة 400 مليون دولار من قبل البنك الدولي، توسّعت مصادر تمويله المفترضة لتضم الدولة اللبنانية عبر وزارة المال، والقطاع الخاص، ليصبح مبلغ التمويل كله 695 مليون دولار! فقد حصلت «الأخبار» على وثيقة البرنامج المقدمة من البنك الدولي إلى وزارة المالية تشرح من هي الجهات الممولة، وكيفية توزيع الأموال. وبحسب الوثيقة، تنقسم مصادر التمويل إلى:

1- البنك الدولي: 400 مليون دولار
2- الدولة اللبنانية (وزارة المال): 165 مليون دولار
3- القطاع الخاص: 130 مليون دولار.

أما مدّة البرنامج، فهي 5 سنوات من 2019 حتى 2023.

مساهمة البنك الدولي مقسّمة إلى: 100 مليون دولار (2019) - 92 مليون دولار (2020) - 78 مليون دولار (2021) - 56 مليون دولار (2022) - 74 مليون دولار (2023).

وتكمن المشكلة، بحسب الجهات الرسمية المعترضة على القرض، في كيفية توزيع الأموال، وهي، وفق وثيقة البنك الدولي ستوزّع وفق الآتي:

المجلس الأعلى للخصخصة: 120 مليون دولار (رواتب، حوافز، مصاريف مقدمي خدمات، تكاليف استشارات، تقييم المشاريع، قوانين وجداوى اقتصادية).

مصرف لبنان: 5 ملايين دولار تمويل لمساعدات تقنية.

وزارة الاتصالات: 120 مليون دولار لهيئة أوجيرو من أجل البنية التحتية ومشاريع الفايبر أوبتيك ومعدات نظام الـIT؛

المجلس الأعلى للجمارك: 110 ملايين دولار تقسم بين رواتب (69 مليون دولار) ومعدات نظام IT (40 مليون دولار)؛

وزارة الاقتصاد والتجارة: 56 مليون دولار بين رواتب وتقديمات اجتماعية (19 مليون دولار) ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (35 مليون دولار)؛

المنطقة الاقتصادية الخالصة في طرابلس (مجلس الإنماء والإعمار): 70 مليون دولار للاستثمار في البنية التحتية والرواتب والمعدات؛

وزارة العمل: 66 مليون دولار (خدمات للتوظيف، بحث عن أول فرصة عمل ودعم برامج).

وفيما حدد البرنامج أهدافه بـ«خلق 52 ألف فرصة عمل دائمة و12 ألف فرصة عمل مؤقتة، وتدريب 12 ألف لبناني و3000 سوري) تكشف الورقة المقدمة من البنك الدولي إلى وزارة المال بأن الرواتب و«المنافع» والتكاليف الجارية وبرامج التوظيف تشكّل وحدها 43 في المئة من التكاليف بقيمة 246 مليون دولار. وتتوزع الاعتمادات على الشكل الآتي:

565 مليون دولار (400 مليون دولار من البنك الدولي و165 مليون دولار من الدولة اللبنانية):

- رواتب و«منافع اجتماعية» وتكاليف جارية: 153 مليون دولار (27 في المئة) (المجلس الأعلى للجمارك 69 مليون دولار - المجلس الأعلى للخصخصة 22 مليون دولار - المنطقة الاقتصادية في طرابلس 28 مليون دولار - ووزارة الاقتصاد 19 مليون دولار)
- بنية تحتية ومعدات وخدمات واستثمارات: 301 مليون دولار (53,27 في المئة)

(المجلس الأعلى للخصخصة 96 مليون دولار – وزارة الاتصالات 120 مليون دولار- المجلس الأعلى للجمارك 40 مليون دولار).

- خدمات التوظيف وبرامج لتوفير فرص عمل: 93 مليون دولار (16 في المئة).

أما مبلغ التمويل الذي سيدفعه القطاع الخاص فيُقدَّر بقيمة 120 مليون دولار، سيذهب منها 110 ملايين دولار للمنطقة الاقتصادية الخالصة في طرابلس (مجلس الإنماء والإعمار) و20 مليون لوزارة الاتصالات.

وفي هذا الإطار تؤكّد معلومات أن وزارة المالية لم توافق على هذه الورقة بعد، فيما أشارت مصادر في وزارة الاقتصاد إلى وجود «ملاحظات كثيرة على المشروع وقد أبلغت الوزارة وفد البنك الدولي بضرورة إدخال تعديلات»، لافتة إلى أنها «لم ترفضه ولم توافق عليه حتى الآن». وكان الوفد قد أبلغ من التقى بهم بأن جزءاً من المبالغ سيدفع إلى خبراء سياتي بهم البنك الدولي لمساعدة لبنان في تحضير العقود القانونية ودراسات الجدوى لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

هذا القرض الذي يجري التفاوض عليه، سيشكل في المرحلة المقبلة مشروع مواجهة بين الجهات اللبنانية الداعمة له والكتل السياسية التي تعارضه. إذ لا يمكن للبنان المثقل بديون تتخطى الـ 80 مليار دولار أن يتحمل ديوناً إضافية سيتم إنفاقها بصورة هي أقرب إلى الهدر (نحو 100 مليون دولار للخدمات الاستشارية في المجلس الأعلى للخصخصة)، ولو كانت الفوائد منخفضة نسبياً (تسديد القرض سيتم على مدى 30 عاماً، بفائدة تبلغ نحو 1,5 في المئة). أما أخطر ما في هذا القرض وغيره، هو تضمّنه مقدمات لمشروع توطين النازحين السوريين تحت مسميات تأمين فرص عمل!

> **مصادر وزارة الاقتصاد: هناك ملاحظات كثيرة على المشروع**

حايك يؤكّد: حصتنا 120 مليون دولار!

يؤكد الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك صحة ما كشفه النائب حسن فضل الله في جلسة الثقة عن قرض البنك الدولي، معلّقاً: «نعم حصتنا من القرض تبلغ 120 مليون دولار، ستذهب في أغلبها لتغطية تكاليف الدراسات الاستشارية». لكنه، في المقابل، يوضح أن هذا المبلغ هو خط ائتماني على خمس سنوات سيستعمل في عمليات الإعداد لعقود الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

حتى الكلفة الباهظة يراها حايك «طبيعية»، قائلاً إن «كل مشروع يحتاج إلى دراسات دقيقة تطال النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والأمنية والقانونية والمالية... وهذه دراسات تصل تكلفتها إلى نحو خمسة ملايين دولار، بحسب حجم المشروع».

تقرير

اختلاس أموال «مكافحة عمل الأطفال»

محمد وهبة

وضعت منظمة العمل الدولية يدها على واحدة من أسوأ عمليات الفساد بين وزارة العمل وإحدى جمعيات المجتمع المدني المكلّفة من الوزارة والمنظمة بمشروع مكافحة عمل الأطفال. وبحسب مصادر معنية، يُشتبه في أن هذه الجمعية تقدّم فواتير وهمية في إطار مشروع مكافحة عمل الأطفال من دون أن تكون قد أنفقت هذه الأموال، وأنها خاضعة لتحقيقات مماثلة في يونيسف حيث هي مشتبه فيها باختلاس مبلغ تفوق قيمته 500 ألف دولار.

قالت مصادر مسؤولة إن وزير العمل كميل أبو سليمان تبلّغ من منظمة العمل الدولية نتائج التحقيقات التي تجريها المنظمة بشأن إحدى الجمعيات المتعاقدة معها في إطار المشروع الثلاثي المشترك بين الوزارة والمنظمة وجمعيات المجتمع المدني حول مكافحة ظاهرة عمل الأطفال. بحسب التحقيقات، فإن الجمعية المعنية، تقدّم فواتير وهمية مقابل أنشطة غير محققة وغير موجودة أصلاً من أجل الاستفادة المادية من دون وجه حقّ بآلاف الدولارات. وتشير المصادر إلى أن أبو سليمان راسل المنظمة طالباً منها التوقف عن التعامل مع هذه الجمعية التي تستغلّ عمالة الأطفال من أجل تحقيق مكاسب مادية عبر الغشّ والتلاعب بالفواتير، وإطلاعه مباشرة على كل التطورات في هذه القضية، ولا سيما ما يتعلق بموظفي وزارة العمل المعنيين بهذا المشروع وإمكان تورّطهم في الفواتير الوهمية المشار إليها، وخصوصاً أن هناك شكوكاً مثارة حول الموظف المعني بالتنسيق والتواصل بين الوزارة والجمعية والمنظمة، إذ يصعب أن يكون المتورّط من طرف واحد، بل يتوقع أن تكون الجمعية والموظفين جزءاً من شبكة تعمل في هذا المجال. ومن اللافت أن الجمعية نفسها، بحسب المصادر، تخضع لتحقيقات واسعة أيضاً لدى يونيسف وتواجه اتهامات بالغشّ والتلاعب بالفواتير، ما حقق لها مكاسب مادية غير شرعية.

وهذه الجمعية تعدّ من أكبر الجمعيات التي تعمل حالياً في مجالات متعلقة بمكافحة عمل الأطفال. هي تأسست في 2002، وافتتحت أربعة مراكز للحماية الاجتماعية في إطار مشروع «الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال» في مناطق الاوزاعي، والنبطية، وطرابلس وسعدنايل. وهذه المشاريع يفترض أنها تنفّذ في إطار الخطة الوطنية التي وضعتها وزارة العمل عام 2005 للقضاء على عمل الأطفال بحلول عام 2019، وأن تسعى إلى حماية الأطفال من الشارع الذي قد يعرّضهم للعنف والتطرف.

> **طالب وزير العمل من المنظمة الدولية التوقف عن التعامل مع الجمعية**

تقرير

الحسابات المالية... «محاسبة» أم «تصحيح»؟

يبدو حزب الله مصرّاً على استكمال المعركة الرامية إلى كشف تفاصيل «الحسابات المالية» للدولة. هذه الحسابات التي كشفت لجنة المال والموازنة النيابية عام 2010 وجود «كوارث» فيها، قبل أن تنجز وزارة المال توثيقها في العام 2018. الملف لم يُسلّم للمجلس النيابي بعد. لكن ملامحه صارت جلية، وهي في معظمها تتعلق بفضائح لن يكون بالإمكان طمسها بتسويات سياسية

يعقد النائب حسن فضل الله اليوم مؤتمراً صحافياً، للحديث عن الحسابات المالية للدولة، التي سبق أن تناولها في جلسة الثقة، طالباً من وزير المالية تزويد المجلس النيابي بتقرير عنها. وزارة المال سبق أن أنجزت هذه الحسابات، لكنها لم تُحلها على المجلس بعد، بسبب سعيها إلى طرح الأمر على مجلس الوزراء قبل تحويله إلى البرلمان. إلا أن فضل الله سيعمد، بما جمّعه من معلومات، إلى الضغط في سبيل استكمال ما أنجزته وزارة المالية، في المؤسسات الرقابية والدستورية.

كثيرة هي الملفات التي اكتشفت في الكثير منها قد تقتصر المخالفة على أخطاء حسابية، لكن في ملفات أخرى لا مجال للحديث عن حسن نية وإهمال، بعدما تبيّن أن الفوضى التي غرقت فيها الوزارة خلال سنوات طويلة كانت ممنهجة وهدفها التعمية على الحقائق، تسهيلاً لإخفاء ما يُراد إخفاؤه.

البداية كانت مع فضيحة تصفير حسابات الدخول لعام 1993 (اتخذ القرار عام 1995). يتبين من خلال تحديد رصيد الحساب الجاري في المصرف المركزي أن ميزان الدخول لذلك العام كان بقيمة 152 مليار ليرة. وهنا يبدو جلياً أنه لو اكتُفي بتسجيل القيد الظاهر في الحساب، لكانت الحسابات قد بُنيت على رقم أقرب إلى الدقة، بدل الصفر الذي سمح عملياً بإخفاء حقيقة الكثير من الأمور. أما الحديث في حينها عن صعوبة تحديد حساب الدخول، بسبب مرور نحو سنتين، فقد أثبت بطلانه وطرح أكثر من علامة استفهام، بعدما تمكنت دوائر وزارة المالية من تحديده بعد مرور 21 عاماً (2014)، إضافة إلى تمكنها من إعادة تكوين كل حسابات الدولة (13 حساباً) وتحديد موازين الدخول لكل السنوات التي تلت.

للتذكير، وبالتوازي مع كشف فضيحة الحسابات في لجنة المال والموازنة في عام 2010، جرت محاولات عديدة لإمرار تسوية للحسابات، من غالبية وزراء المالية المتعاقبين، وفي مقدمهم فؤاد السنيورة وريا الحسن. أبرز المحاولات وأشهرها تلك التي قامت بها وزيرة الداخلية الحالية، في 7 أيلول 2010. حينها أودعت رئاسة مجلس الوزراء مشروع قانون مؤلفاً من ورقة واحدة، وينص على قطع حساب السنوات الممتدة من 2006 لغاية 2009 ضمناً. ويجري التداول بصيغة قانونية تؤدي عملياً إلى «إخفاء» كل «الارتكابات»، من خلال إصدار قانون يؤدي عملياً إلى «تصحيح الأخطاء في الحسابات»، بدلاً من ملاحقة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق مالية الدولة. في تفاصيل ما تكشفه التقارير التي أعدتها وزارة المالية، يتبين أن جزءاً كبيراً من سلف الموازنة لم يكن مسدداً، ربما لثقة المتلقي بأنها لن تظهر في الحسابات. والدليل على ذلك أنه بعد عام من الانتهاء من التدقيق في حسابات سلف الموازنة لعام 2013، خُصّل نحو مليار ليرة، تمثّل جزءاً من سلف ممنوحة لقيّمين على السلف بين عامي 1997 و2010، ولم يبادروا إلى تسديدها.

واللافت أيضاً أن ثمة سلفاً لا تزال عالقة بسبب طبيعة الإنفاق المرتبط بها. فعلى سبيل المثال، تبين أن وزيراً حصل على سلف موازنة لشراء مجوهرات وهدايا من المال العام. أما سبب شرائها عبر سلف موازنة، فيعود إلى النيّة لتضييع الحسابات والتصرف بالمال العام خارج إطار الرقابة.

وكما حساب السلفات، كذلك حساب الهبات، حيث تبين خلال السنوات الماضية أن 8 في المئة فقط من الهبات الصادر مراسيم بشأنها قد سجلت في حسابات الهبات، فيما لم يسجل 92% منها. كذلك قُبضَت هبات من دون صدور مراسيم لها كما تقتضيه القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وقيمتها نحو 270 مليار ليرة (الهبة العمانية على سبيل المثال). وقد بلغ مجموع الهبات التي صرفت من دون إجازة من الحكومة ومن دون أن تسجل في قيود وزارة المالية ثلاثة مليارات دولار.

في حساب القروض، على سبيل المثال، يتبين أنه في عام 1997 حُوّلت اتفاقية قرض إلى المجلس النيابي بقيمة 30 مليون دولار، لشراء محرقة لاتحاد بلديات المتن الشمالي. التدقيق في المستندات يبيّن أن لبنان لم يتسلّم المحرقة، والمجلس النيابي لم يبرم الاتفاقية، لكن وزارة المالية سدّدت القرض!

ولأن التسيّب كان سمة الحسابات المالية، فقد استسهل بعض الموظفين التصرف بالمال العام خلافاً للقانون. فعلى سبيل المثال، أقرضَ بعض أمناء الصناديق الأموال العمومية لقاء فائدة أو حتى إجراء صفقات تجارية موّلة من الأموال العمومية. كذلك استفاد المختلسون من تقطّع أوصال مراحل التدقيق، حيث لم يكن يُلاحَق أمين الصندوق الفرعي لتسديد يوميته في الصندوق الرئيسي، ومن ثم في مصرف لبنان. وهذا الأمر مثبت في قرار اتهامي لمحكمة جنايات بيروت.

> **في 2010 سعت الحسن إلى تسوية ملف الحسابات من دون إنجازها**

كذلك ضبطت عمليات اختلاس في بعض الصناديق، وتبين أن معتمد قبض يقوم بإصدار عمليات قبض مزورة. وكُشفت أيضاً شيكات مرتجعة استبدلت واستخدمت من قبل شخص غير الساحب. كما تبين وجود شيكات غير محصّلة/ مفقودة بقيمة 640 مليون ليرة، أُعيد وضعها قيد التحصيل عام 2015 بعد التواصل مع المصارف التجارية التي أصدرتها. وكُشف عن تسجيل قبض شيكات مرتجعة مرتين، ما أدى إلى تضخيم حساب الودائع الخاص بوزارة الشؤون الاجتماعية.

في ما يتعلق بالحوالات، تبين قيام أمين صندوق بعمليات اختلاس من طريق دفع حوالات بأكثر من قيمتها بقيمة إجمالية تخطت 2 مليار ليرة. كذلك كشفت عملية إصدار حوالتين تحملان الرقم نفسه لصالح المديرية العامة للدفاع المدني، إحداهما بقيمة 19 مليار ليرة والثانية بقيمة 18 مليار ليرة. وفيما حوّلت القضية إلى النيابة العامة المالية، تدور الشكوك حول أمرين: إما أنه جرى صرف الحوالتين، وبالتالي اختُلسَت الأموال، أو أنها لم تصرف، ما يقود إلى السؤال عن سبب عدم إلغاء إحداها.

لم تكن البيانات المالية لوزارة المالية تعكس حجم الدين الفعلي بسبب عدد من الأخطاء أبرزها عدم تسجيل السحوبات والأصول المموّلة من طريق القروض. وهو السبب الذي أدّى إلى كون حسابات القروض مدينة، إذ تسجّل فقط عمليات التسديد. ومردّ ذلك إلى أن أموال السحوبات تُحوّل مباشرة إلى مجلس الإنماء والإعمار (أو في بعض الأحيان مباشرة إلى المقاول contractor المتعاقد مع مجلس الإنماء والإعمار) أو إلى الوحدة المنفذة في مشاريع الإدارات العامة. وفي المقابل، لم تلزم وزارة المالية تلك الجهات بآلية عمل تسمح بتسجيل الأصول التي حصلت عليها الحكومة والمموّلة من القروض.

خلاصة النماذج التي اطلعت «الأخبار» عليها في التقارير التي أعدتها وزارة المال، أن حسابات الدولة بقيت طوال عشرين عاماً (بين 1993 و2013)، كمغارة بلا باب، يمكن لأي كان رمي ما يشاء فيها، وأخذ ما يشاء، بلا حسيب ولا رقيب. وسيبقى الفاعلون مجهولين إلى أن تُحال الملفات على الأجهزة المختصة ومجلس النواب، ليُعرف السارق من المهمل!

(الأخبار)

سلف غير مسددة وهبات غير مسجلة وشيكات غير محصّلة وحوالات مدفوعة مرتين (مروان طحطح)

ليست الأشباح من وظّفت!

تبدأ لجنة المال والموازنة اليوم سلسلة جلسات مخصصة لملف التوظيف في القطاع العام. وستعمد اللجنة في جلسة اليوم إلى مناقشة تقارير التوظيف مع كل من التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية، قبل أن تنطلق لمناقشة مضمون التقرير مع الجهات التي شهدت أكبر نسبة توظيف. وعليه، ستخصص جلسة الثلاثاء لوزارة التربية والتعليم العالي، وجلسة الأربعاء لوزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية، وجلسة الخميس لوزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو.

وأشار رئيس اللجنة ابراهيم كنعان إلى أنه «ليست الأشباح من وظّفت بل هناك مخالفون لقانون وقف التوظيف، ونحن امام تعاقد يمكن إنهاؤه وإعادة الوضع الى ما كان عليه قبل مخالفة قانون وقف التوظيف».

من جهة ثانية، أكد كنعان إصرار اللجنة على «متابعة ملف الحسابات المالية الذي حملناه منذ العام 2010، والذي وصل إلى نهايته في ضوء استعداد وزارة المال لتقديم تقريرها حول الحسابات». أضاف: «متابعتنا لملف التوظيف ستقود الى نتائج مماثلة وتقارير سترفع لرئاسة المجلس النيابي ورئاسة الحكومة ومجلس شورى الدولة».

قضية

وزّع وزير الصحّة جميل جبق وعوداً بالجملة، تستجيب لمطالب مزمنة يرفعها سكان عكار وطرابلس، ومناطق الأطراف، منذ أمد بعيد. قد يعتبر البعض هذه الوعود «شعبوية» أو تنطوي على أهداف سياسية، وقد يعتبرها بعض آخر متعارضة مع التزام الحكومة بالتقشف وخفض الإنفاق العام وضبط العجز... إلا أن كل ذلك، سواء كان صحيحاً أم لا، لا يلغي أن مناطق كعكار وطرابلس، مثلاً، اللتين تضمان أكبر عدد من فقراء لبنان والنازحين السوريين، تحتاج بإلحاح إلى تدخّل الدولة وتمكين الناس من الوصول إلى حقهم بالصحة وتفادي المزيد من الموت على أبواب المستشفيات

وزير الصحة يرفع السقوف المالية لمستشفيات طرابلس وعكار والنبطية

تصحيح جزئي يلبي مطالب فقراء الأطراف

هديل فرفور

في 23 تشرين الثاني 2015، توفي أحمد عبد المجيد، في عكّار، بعدما رفض أحد المستشفيات الخاصة استقباله. قبلها، في العام نفسه، توفي الطفل عبد الرؤوف الحلوي (أربعة أشهر) والطفلة إنعام ربيع (ستة أشهر) للسبب نفسه. وفي كانون الأول الماضي، مات الطفل الفلسطيني محمّد وهبة في طرابلس بحجة عدم توافر أسرّة في قسم العناية الفائقة... توجد عشرات الحالات والأمثلة عن مأساة فقراء عكار وطرابلس نتيجة حرمانهم من حقهم في الوصول إلى الخدمات الصحية. وعلى رغم فداحة هذا الواقع، لم تقم الحكومات المتعاقبة بأي تدخّل لوقف هذه المأساة أو حتى

> **جبق: نحو نصف اللبنانيين غير المضمونين في لبنان هم من أبناء عكار**

الحد منها، بل بقيت ظاهرة «الموت على أبواب المستشفيات» تتوسع نحو المناطق المختلفة.

تعدّ منطقة الشمال الأكثر فقراً وحرماناً في لبنان، إذ إن أكثر من ثلث سُكّانها يعيشون تحت خط الفقر، وفق تقرير صادر عن البنك الدولي عام 2017، وتتعدّى نسبة الفقراء المقيمين فيها المعدل الوطني (36% في الشمال مُقابل 27% على الصعيد الوطني). ناهيك عن أن هذه المنطقة شهدت، منذ عام 2011، تركزاً كثيفاً للاجئين السوريين، إذ استقبلت وحدها نحو 29 في المئة من مجمل اللاجئين إلى لبنان، ووصلت نسبتهم إلى نحو 32 في المئة من مجمل عدد السكان. وهذا الواقع عنى، عملياً، مزيداً من الضغط على الخدمات الصحّية والمُستشفيات الحكومية ومزيداً من المزاحمة على هذه الخدمات والتجهيزات المحدودة أصلاً. في حين أن وزارة الصحة عمدت في ظل الحكومة السابقة إلى مواجهة هذه الضغوط بخفض السقوف المالية للمستشفيات، بذريعة مكافحة «الهدر»!

لا تضم عكار سوى مستشفى حكومي واحد، إضافة إلى ثلاثة مستشفيات خاصة، جميعها متعاقد مع المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، وتقضي مصلحتها الربحية بعدم استقبال المرضى على حساب وزارة الصحة والصناديق الضامنة. إلا أن المشكلة الأكبر، التي زادت من حرمان المقيمين في عكار من الوصول إلى الخدمات الصحية، تكمن في المستوى المتدني للسقوف المالية المخصصة لهذه المستشفيات من قبل وزارة الصحة، ومحدودية الأسرة المخصصة للاستشفاء على حساب الوزارة.

في جولته على المستشفيات الحكومية في عكّار وطرابلس، شدّد وزير الصحة جميل جبق على أنه «لن يُسمح لأي مستشفى برفض أي مريض»، و«ممنوع ردّ أي محروم لا يحمل الأموال التي تخوله دخول مُستشفى». وفي هذا السياق، أعلن عن رفع السقف المالي لمُستشفى طرابلس الحكومي إلى عشرة مليارات ليرة بعدما خفّضها وزير الصحة السابق غسان حاصباني من سبعة مليارات و400 مليون ليرة إلى سبعة مليارات. كما أعلن عن إلغاء السقف المالي لمستشفى عبدالله الراسي الحكومي في حلبا، «ليستوعب كل المرضى، خصوصاً غير المشمولين بأي تغطية صحية من أي جهة ضامنة». علماً أن السقف المالي لهذا المستشفى الذي يخدم شريحة سكانية ضخمة خُفّض العام الماضي من 4 مليارات و550 مليون ليرة إلى 4 مليارات. ووعد جبق بتحسين مستشفى «اورانج ناسو» في طرابلس «المغبون بالسقف المالي» (مليار و50 مليوناً)، لافتاً إلى أن مركز غسيل الكلى الموجود في هذا المستشفى «يستقطب أعداداً هائلة... ويمكنه أن يستوعب مرضى الكلى في منطقة الشمال كلها». وأدرج مستشفى المنية الحكومي على قائمة «المُستشفيات المنكوبة» معلناً نيته تعديل سقفه المالي (مليار و90 مليوناً) «بمجرد وصولي إلى مكتبي الإثنين (اليوم)».

جبق: لن يُسمح لأي مستشفى برفض أي مريض (هيثم الموسوي)

ووفق دراسة للبنك الدولي، يعمل معظم القوى العاملة في الشمال في «وظائف متدنية الإنتاجية» يغلب عليها الطابع اللانظامي، ما يعني أن القسم الأكبر من المُقيمين في هذه المنطقة ليسوا مضمونين صحياً، وهو ما أشار إليه جبق بقوله إن «نحو نصف اللبنانيين غير المضمونين في لبنان هم من أبناء عكار»، مشيراً إلى أنّ أغلب الاتصالات التي تلقاها منذ تسلمه الوزارة كانت من الشمال ومن عكار خاصة». هذا جزء من الصورة التي لا يمكن الهروب من مواجهتها.

جبق زار أمس، أيضاً، مُستشفى نبيه بري الحكومي في النبطية وأعلن رفع السقف المالي للمستشفى، لافتاً إلى «خطة لدى الوزارة لمنطقة النبطية وللجنوب ككل».

الجدير ذكره أن حاصباني خفّض العام الماضي أيضاً السقف المالي لهذا المستشفى من 6 مليارات و900 مليون ليرة إلى 6 مليارات و800 مليون.

ووفق دراسة للمركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، فإنّ نسبة الأسر المحرومة في محافظة النبطية تتجاوز 50% في مؤشرات الوضع الاقتصادي والوضع الصحي وخدمات المسكن.

ما أعلنه جبق، في اليومين الماضيين، ليس إلا جزءاً يسيراً مما يتوجب على الدولة تقديمه إلى الشمال والجنوب والبقاع، وكل مناطق الأطراف. وإذا كان رفع السقوف المالية المخصصة للمستشفيات القائمة هناك لا يعدّل في النظام الصحي المطلوب تغييره جذرياً، إلا أنه ينطوي على تصحيح جزئي يطالب به هؤلاء السكان وينتظرونه منذ سنوات طويلة بلا جدوى.

تقرير

السور الروماني ممنوع... ولو بـ«البلطجة»

إيلده الغصين

انتهى مسير «تعرّفوا على آثار وسط بيروت أو ما بقي منها»، الذي دعت إليه حملة «أنقذوا موقع الباشورة الأثري» أمس، بتعرّض «مجهولين»

> **اعتداء بالضرب على ناشطين معارضين لتفكيك الموقع الأثري**

لبعض المشاركين والاعتداء بالضرب على المحامي نائل قائدبيه، قرب موقع الباشورة (السور الروماني)، وهو موضوع دعوى «عالقة» أمام مجلس شورى الدولة.

المسير بدأ عند الحادية عشرة من قبل ظهر أمس، من موقع المرفأ الفينيقي، ومرّ بعدد من المواقع الأثرية وصولاً إلى نقطة التجمّع الأخيرة في موقع الباشورة الأثري الذي يواجه خطر الإزالة. لكن الجولة التي اجتذبت «نحو مئة شخص، وهو رقم لم نكن نتوقعه»، بحسب المحامية فداء عبد الفتاح، لم تنتهِ على خير. ففي وقت «انتقل معظم المتجمّعين إلى الناحية الخلفية للعقار حيث دلّنا أحد المصوّرين إلى فتحة في الجدار، يمكننا من خلالها تصوير الحفريات، حصل الاعتداء على نائل في الجهة الأخرى على الرصيف المحاذي للعقار، علماً أن عدداً من عناصر القوى الأمنيّة وداراجين كانوا برفقتنا»!

الاعتداء على قائدبيه من مجهولين، «لم يعرّفوا بأنفسهم ولا بصفتهم في حال كانوا أمنيّين» كما يقول، تحوّل لاحقاً إلى اعتداء مكشوف بعدما بات المعتدون «معلومين» ونشرت أسماؤهم على مواقع التواصل. وفق رواية قائدبيه «كنا خمسة لم نلحق بالباقين عندما انتقلوا إلى الجهة الأخرى. بينما كنا نتحدّث ونتشارك الصور التي التقطناها، جاء أربعة شبان لم يعرّفوا عن أنفسهم وطالبونا بمغادرة المكان فوراً. وعندما حاولت التحدث إليهم ضربني أحدهم على وجهي. حاولت التهدئة لعدم تكبير المشكل وانسحبنا نزولاً باتجاه جسر فؤاد شهاب وحاولنا الاتصال بقوى الأمن الداخلي. عندها لحق بنا ثلاثة من الشبان الأربعة، وهدّدونا مجدداً». وأضاف: «كانوا يحاولون استفزازنا لكننا لم ننجرّ لذلك. حينها عاود أحدهم التهجّم عليّ وتعرّضت للضرب مجدداً وأصبت في أنفي ومنطقة العين. بعدها، أكملنا سيرنا نحو الطريق العام وعاودنا الاتصال بالقوى الأمنية، وتقدّمنا بشكوى إلى فصيلة البسطة».

لاحقاً، بعد تداول الفيديوات والصور التي استطاع من كانوا مع قائدبيه التقاطها أثناء التدافع، حُدّدت «أسماء ثلاثة من المشاركين في الاعتداء» بحسب المنظّمين، ونُشرت عبر مواقع التواصل. قائدبيه أشار إلى أن الوصول إلى أسماء المعتدين «حصل بعد تقدّمي بالبلاغ، وسأتابع غداً الشكوى وأتقدّم بالمعلومات الجديدة إلى القوى الأمنيّة والنيابة العامة». وفي تصريح صدر لاحقاً عن المنظّمين، تعهّدوا «بمتابعة البحث لمعرفة علاقة المعتدين بالشركة مالكة العقار (موقع الباشورة) والشركة المتعهدة للأعمال، بحيث يبدو أنّ الدور المطلوب منهم، وبشكل غير رسمي، هو منع الناشطين والمهتمين بحماية الآثار والمواطنين بشكل عام من رؤية الجريمة التي تُرتكب بحقّ الآثار في الباشورة وبحق المواطنين والملك العام».

ومعلوم أن السور الروماني الذي جرى تفكيكه ونقل آثاره إلى «مخازن المتحف الوطني»، صدر بشأنه قبل ثلاثة أشهر، قرار إعدادي من «شورى الدولة» بوقف الأعمال في العقار وطلب من وزارة الثقافة تقديم جوابها بشأن الدعوى والملف الإداري للحفريات... لكن «الثقافة لم تقدّم جوابها إلى حينه» بحسب عبد الفتاح. وأضافت أن «شركة «عالية» المستثمرة طلبت الرجوع عن قرار وقف التنفيذ وأرفقت جوابها بمستندات حول قرار وزير الثقافة بتفكيك السور، «وهو ما يؤكد كل ما تقدّمنا به خلال المراجعة. إذ إن هذه المستندات تدين الشركة ولا تبرّئها، فقرار وزير الثقافة بتفكيك السور هو تعدّ على صلاحيات المديرية العامة للآثار التي عارضت قرار التفكيك ومخالف للقانون». تخلّف «الثقافة» عن تنفيذ طلب الشورى وتقديم الملف العلمي للورشة، يثير وفق عبد الفتاح «الشكوك في أن يكون هناك ملف في الأساس، لأن التفكيك يحتاج إلى خرائط ودراسات ورأي المديرية العامة للآثار. لذلك نطالب شورى الدولة بالإصرار على الحصول على الملف العلمي قبل أي قرار».

على الحافة

من يقمع «الجرائم البيئية»؟

حبيب معلوف

تُستباح الطبيعة اللبنانية يومياً بجرائم بيئية، كبيرة وصغيرة، من دون أن نتوصل إلى آليات تحديد المسؤوليات وتطبيق القوانين لمعاقبة المرتكبين أو ردعهم.

يحدث ذلك رغم أن تقدماً حصل بصدور القانون ذي الرقم 251 عام 2014، المتعلق بتعيين محامين عامين متفرّغين وقضاة تحقيق لشؤون البيئة في 6 محافظات (بيروت، جبل لبنان، الشمال، الجنوب، البقاع والنبطية)، والمرسوم 2016/3989 لإنشاء ضابطة بيئية حُدّد عدد أعضائها ونُظّم عملها. وأصدر وزير العدل القرار الرقم 3330 في 2015/11/10 لتعيين خبراء من بينهم بيئيون، ووقّع وزير البيئة الأسبق محمد المشنوق ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد، عام 2016، مذكرة تفاهم (لم تفعّل) لتطبيق القوانين والأنظمة البيئية... إلا أن ذلك كله لم يحدّ من ارتكاب الجرائم البيئية، ولا أسهم في قمع المخالفات التي ازدادت أخيراً بدل أن تخف، وآخرها ما عُثر عليه من حيوانات نافقة في بحيرة القرعون أمس. وها هي مصلحة الليطاني تحيل المخالفين على القضاء المالي، لا البيئي!

في مراجعة أولية للارتكابات التي تحصل كل يوم، يتبين إما عدم كفاية هذه القوانين، وإما أن العلة - كما هي الحال دائماً - في الإهمال، أو في عدم تطبيقها، أو في الاحتيال عليها... وهي مراجعة يفترض أن تقوم بها أساساً لجنة البيئة النيابية التي يبدو أن رئيسها النائب مروان حمادة نشّط نفسه أخيراً، وبدأ يدعو إلى اجتماعات مكثفة لوضع برنامج وخطط لعملها.

مؤشرات عدم الكفاية وقلة الوضوح عدة. فما الذي يفسر، مثلاً، عدم تطبيق قانون منع التدخين في الأماكن العامة الذي ناضلنا سنوات لإقراره؟ ولماذا التهاون في تطبيق قانون السير لناحية التشدد في المعاينة الميكانيكية ومراقبة الانبعاثات من عوادم الآليات على أنواعها (الظاهرة بالعين المجردة من دون الحاجة للمعاينة المخصوصة)؟ وهل قطع شجرة جريمة بيئية لا تغتفر... وإنشاء سدود وقطع آلاف الأشجار والنباتات وتحويل مجاري المياه والأنهر واقتلاع الصخور وتدمير الثروات الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية البرية والنهرية والبحرية وردم آلاف الهكتارات بالرديميات وتدمير التراث والآثار... مسألة فيها نظر؟ وبناء على أي فلسفات بيئية وأي دراسات صدرت التوصيات التي تحمل صفة «القانونية» و«البيئية»؟ وماذا تركنا للأجيال الآتية التي لها الحقوق نفسها (كما لنا) بالاستفادة من المياه الطبيعية العذبة ومن النظم الإيكولوجية ومن الوصول إلى الأملاك العامة على أنواعها؟

منذ زمن بعيد، لم تعد مقبولة حجة مخالفي القوانين البيئية بعدم وجود صلاحيات لدى وزارة البيئة لقمع المخالفات ومكافحة الجرائم البيئية. إذ باتت هناك قوانين ومراسيم ناظمة. لكن الكثير من القوانين أو القواعد القانونية بات يحتاج إلى مراجعة، كمثل «الطعن في التراخيص الإدارية المضرّة بالبيئة» الذي يفترض أن يكون أمام مجلس شورى الدولة. فهل هذا الأخير مهيأ للقيام بهذا الدور الحساس والوجودي؟

وهنا يطرح السؤال: كيف رُخّص لإنشاء السدود من دون دراسات للأثر البيئي، ومن دون تقييم بيئي استراتيجي لاستراتيجية المياه؟ وكيف يمكن إدارة ما في الدولة أن تقوم بإنشاءات كبيرة من دون دراسات مسبقة، ومن دون التزام المخطط التوجيهي لترتيب الأراضي؟ والأمر نفسه ينطبق على مشاريع الإدارات الرسمية في إنشاء السدود السطحية من دون دراسات للأثر البيئي، وعلى دراسات تقييم استراتيجية للمحارق المقرر إنشاؤها، قبل بتّ أي استراتيجية! كذلك ينطبق على فتح موسم الصيد قبل معرفة حالة التنوع البيولوجي! والاستمرار في سياسات المهل الإدارية غير القانونية والعشوائية للمقالع الحجر والكسارات والمرامل وشركات الإسمنت ومجابل الباطون والأسفلت وحجر الخفان... وكل الأنشطة والاستثمارات التي لا تلتزم المواصفات والمعايير البيئية، ولا تأتي من ضمن خطط ترتيب الأراضي ولا ضمن استراتيجية التنمية المستدامة التي لم تنجز بعد!

فضلاً عن الأسئلة المتعلقة بردم البحر عموماً، ومشاريع ردمه بالنفايات «الطارئة» خصوصاً، بعد أكثر من ربع قرن على نهاية الحرب الأهلية و«عودة» الدولة، واستسهال رفع المسؤوليات ورميها على البلديات، من دون وجود استراتيجيات وقوانين وخطط تحدد المسؤوليات والمعايير والمواصفات! (مع التحفظ هنا عن نوعية الدعاوى ومضمونها، التي رُفعت على مطامر الشاطئ الكارثية، المحقة في أهدافها والضعيفة في بنيتها وشموليتها).

المسؤولية المشتركة والكبيرة بين السلطتين التنفيذية والقضائية في حماية البيئة تتطلب زيادة عدد الخبراء البيئيين في جدول الخبراء المحلّفين لدى المحاكم، بعد إخضاعهم لامتحانات (يفترض إعادة تحديد موادها) ولتدريب مستمر (يفترض وضع معايير جديدة لاختيار المدربين)، إضافة إلى تدريب الجسم القضائي المختص. كذلك يفترض إعادة البحث في الفصل بين البيئي والسياسي والاستثماري والديني... في وقت وقع معظم المخالفات التي رُصِدَت أخيراً على أراض تديرها السلطات الدينية، بعدما بات الفساد الديني يتجاوز الفساد السياسي بأشواط! فهل يمكن المراهنة على وزير البيئة الجديد لتولي هذه المهمة الصعبة، كي لا نقول المستحيلة، لإنقاذ ما بقي من موارد ومقومات حياة، تسير بسرعة جنونية على طريق التلوث والزوال؟

نقابة المهندسين بيروت

دعوة هيئة المندوبين إلى اجتماع عادي

عملاً بالمواد ٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمادة ٤٤ و ٢٠١٢ من النظام الداخلي تدعى هيئة المندوبين إلى اجتماع عادي يعقد في دار النقابة، بيت المهندس الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الجمعه في ٢٢ آذار ٢٠١٩ وإذا لم تتوفر الأكثرية المطلقة يعقد الاجتماع الثاني الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الجمعه في ٢٩ آذار ٢٠١٩ ويعتبر قانونياً مهما كان عدد الحاضرين.

جدول الأعمال:

١ ـ الاستماع إلى تقرير مجلس النقابة ومناقشته
٢ ـ التدقيق في حسابات السنة السابقة والمصادقة عليها
٣ ـ المصادقة على موازنة السنة القادمة
٤ ـ الاستماع إلى تقرير لجنة إدارة الصندوق التقاعدي ومناقشته
٥ ـ قطع حساب الصندوق التقاعدي والمصادقة عليه
٦ ـ المصادقة على موازنة الصندوق التقاعدي للسنة القادمة
٧ ـ تعيين خبير مدقق حسابات النقابة.

دعوة الهيئة العامة

تدعى الهيئة العامة إلى الاجتماع في دورة انتخابية في دار النقابة. بيت المهندس الساعة التاسعة قبل ظهر يوم الأحد في ٣١ آذار ٢٠١٩ وإذا لم تتوفر الأكثرية المطلقة يعقد الاجتماع الثاني الساعة التاسعة صباح يوم الاحد في ٧ نيسان ٢٠١٩ ويعتبر قانونياً مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

جدول الأعمال:

١ ـ انتخاب عضوين عن الهيئة العامة لعضوية مجلس النقابة.
٢ ـ انتخاب عضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذين قدمهم فرع مهندسي الكهرباء الاستشاريين وعضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذي قدمهم فرع مهندسي الميكانيك الاستشاريين، وعضو لمجلس النقابة من بين المرشحين الذي قدمهم فرع المهندسين المتعهدين وأصحاب المصالح والشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية والمهندسين العاملين لديهم ولدى كافة المتعهدين والشركات والمؤسسات الخاصة.
٣ ـ انتخاب عضو واحد للجنة إدارة الصندوق التقاعدي من المرشحين الذي سبق لهم أن كانوا أعضاء في مجلس النقابة مدة ثلاث سنوات على الأقل.
٤ ـ انتخاب ثلاثة أعضاء للجنة المراقبة للصندوق التقاعدي.
٥ ـ انتخاب أربعة أعضاء في المجلس التأديبي من فروع مختلفة وثلاثة أعضاء رديفاً.

تقدم الترشيحات لممثلي الهيئة العامة لعضوية مجلس النقابة ولعضوية لجنة إدارة الصندوق التقاعدي ولعضوية لجنة المراقبة للصندوق التقاعدي ولعضوية المجلس التأديبي بتاريخ لا يتجاوز يوم الثلاثاء في ١٢ آذار ٢٠١٩ وحتى الساعة ١٢،٠٠ ظهراً.
تجري الانتخابات على دورة واحدة وبالأكثرية النسبية ويشارك فيها المهندسون اللبنانيون الذين سددوا كافة الرسوم السنوية عن السنة المالية المنصرمة قبل أول آذار ٢٠١٩.
تفتح صناديق الاقتراع ابتداء من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة السادسة مساء حيث تقفل صناديق الاقتراع ويباشر بعملية الفرز.

النقيب جاد ثابت

تقرير

كلاب نافقة ونفايات طبية في القرعون

جريمة مزدوجة ارتكبت في الحوض الأعلى لنهر الليطاني أمس، إذ عثر مراقبو المصلحة الوطنية لنهر الليطاني على براميل عائمة في بحيرة القرعون تنبعث منها روائح كريهة، رغم أنها محكمة الإغلاق. وبعد فتحها، تبين وجود كلاب نافقة قتلت جراء استنشاق الغازات في البراميل. وأدعت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني ضد مجهول بجرم ارتكاب جريمة تلويث النهر وخنق الكلاب.

الكشف الذي أجراه مراقبو المصلحة كشف أيضاً استمرار رمي المؤسسات الصحية للنفايات الطبية في النهر الذي يجرف ما يعلق فيه ويصبّه في البحيرة، علماً بأنه تم العثور في كانون الثاني الماضي على نفايات طبية في البحيرة، ما دفع بالمصلحة الى تقديم إخبار لدى المدعي العام البيئي في البقاع اياد البردان. الأخير، بحسب مصادر قضائية، «استدعى ممثلي المؤسسات المدعى عليها، لكنه لم يكلّف المفرزة القضائية أو مراقبي وزارة الصحة بالكشف الحسي على المؤسسات الصحية». ومع العواصف وذوبان الثلوج، يحمل النهر الى البحيرة يومياً أطناناً من النفايات الصلبة وبقايا المسالخ والمزارع.

(الأخبار)

اضاع اللاعبون حلم المونديال (عدنان الحاج علي)

تصفيات مونديال السلة

لبنان يخسر بالشكل والمضمون

حلم كأس العالم يتبخّر

أهدر المنتخب اللبناني لكرة السلّة فرصة التأهل للمرّة الرابعة في تاريخه إلى نهائيات كأس العالم بعد (2002 ـ 2006 ـ 2010). خسر المنتخب اللبناني 5 مباريات من أصل 5 في المراحل الثلاث الأخيرة من التصفيات المونديالية. الخسارتان في النافذة السادسة على أرضه في مجمع نهاد نوفل بخوف مكابل أمام كل من نيوزيلاندا وكوريا الجنوبية على التوالي. كانتا الأقسى. وأعادتا كرة السلّة اللبنانيّة إلى أرض الواقع

حسين سمور

لم يستحق منتخب لبنان لكرة السلّة التأهل إلى نهائيات كأس العالم المقررة في الصين العام الجاري. من يريد التأهل إلى المونديال السلّوي لا يمكن أن يخسر 6 مباريات في تصفيات كأس العالم. افتقد المنتخب اللبناني إلى الانضباطيّة، وغلبت عليه العشوائيّة، واللعب الفردي على حساب المجموعة، وهو ما أدى إلى خسارة نصف مباريات التصفيات، والفشل بالوصول إلى مونديال الصين. يوم الجمعة خسر المنتخب اللبناني أمام نيوزيلاندا (69 ـ 67)، ويوم أمس (الأحد) خسر مباراته الأخيرة أمام كوريا الجنوبية بفارق كبير وصل إلى 12 نقطة (84 ـ 72). لم يستفد اللبنانيّون من التاريخ، فتعادلوا مع الكوريين في المواجهات المباشرة (6 انتصارات لكل منتخب في 12 مواجهة بينهما، بعدما كانوا متفوقين بـ9 انتصارات مقابل 5). منتخب لبنان فاز على سوريا والهند، وبعدها على الأردن بفارق نقطة واحدة فقط، ثم على الصين التي جاءت إلى لبنان بالمنتخب الرديف. ولكن الخسارات كانت ثقيلة أمام منتخبات، كان لبنان على مدى سنوات أفضل منها بأشواط. المنتخب اللبناني لكرة السلّة خسر كل شيء في هذه التصفيات، وإدارته والجهاز الفني يجب أن تنصرف اليوم إلى ورشة عمل كبيرة، لتجنّب مثل هذه الإخفاقات في المستقبل.

خلال النافذة الأخيرة كان واضحاً أن المنتخب اللبناني لا يلعب كمجموعة، وهو ما أعطى منتخبي كوريا ونيوزيلاندا الأفضليّة. اعتمد اللبنانيون على التسديد من خارج القوس، خصوصاً في مباراة نيوزيلاندا، وعلى رغم أن مباراة كوريا كانت أفضل للبنان بخاصة في الأرباع الثلاثة الأولى، إلّا أن عامل الخبرة لَعِب لمصلحة الكوريين. غلب التسرّع على أداء لاعبي المنتخب اللبناني، وعدم تدوير الكرة بالشكل الصحيح، فكان كل لاعب يريد أن يسجّل أكبر عدد من النقاط، لذلك جاءت الخسارة ثقيلة جداً. من الأمور التي لم تصب في مصلحة المنتخب ربما، هي التجييش الإعلامي الكبير، والحملة الكبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي قبل النفاذة الأخيرة، والتي أثّرت سلباً في اللاعبين، وبالتالي على المنتخب. اللاّعبون كانوا طوال الأيام الماضية متفاعلين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على عدم الانضباطية، وعدم التركيز على المباريات. حتى أن بعض اللاعبين كانوا متواجدين ويتفاعلون على وسائل التواصل الاجتماعي، ويتحدّثون مع الجمهور، ليلة مباراة نيوزيلاندا في ساعة متأخرة من بعد منتصف الليل، كلها أمور أرخت بظلالها على المنتخب، وأدت إلى خسارة أهم مباراتين في التصفيات المونديالية. فمن يعرف طبيعة الاحتراف وطبيعة التحضير للمباريات يدرك تماماً، أنه في الاستحقاقات الكبرى والبطولات، يجب أن يبتعد اللاعبون عن كل شيء، لينصب تركيزهم على المباريات فقط.

حصل السيناريو الأسوأ بالنسبة للبنان، خرج لبنان من سباق المونديال وتأهلت كل من الفيليبين (أفضل رابع) والأردن (احتل المركز الثالث) إلى العرس العالمي. منتخب الأردن وصل إلى النهائيات على رغم أن الدوري الأردني توقف لوقت طويل خلال السنوات الماضية، وهو ما أثر سلبًا في اللاعبين، إلّا أن إدارة المنتخب تمكنت من التعامل مع الأمر بصورة جيّدة.

تفاصيل اللقاء

بالعودة إلى المباراة الأخيرة أمام كوريا الجنوبيّة، بدأ المدرب السلوفيني ـ اليوناني سلوبودان سوبوتيتش بالتشكيلة ذاتها التي بدأت مباراة نيوزيلاندا السابقة، والتي تألّفت من القائد جان عبد النور، علي حيدر، آتر ماجوك، وائل عرقجي وإيلي رستم. انطلاقة المباراة كانت قوية جدّاً للمنتخب اللبناني، وخاصة من خلال اللعب تحت السلّة. نجح لاعب ارتكاز منتخب لبنان آتر ماجوك بالحد من خطورة الكوريين تحت السلّة، فمنذ الدقيقة الأولى قطع الكرة (بلوك شوت)، وهو ما وضع ضغطاً كبيراً على لاعبي المنتخب الكوري في الاختراق. خطورة المنتخب الكوري كانت فقط عبر اللاعب المجنس ريكاردو راتليب الذي سجّل 10 نقاط في الربع الأوّل من المباراة. نجح المنتخب اللبناني في الربع الأول بفك شيفرة الكوريين دفاعيّاً، اعتمدوا على اللعب تحت السلّة وهو الأمر الذي أدى إلى توسيع الفارق، بخاصة مع اختراقات وائل عرقجي، ومتابعات إيلي رستم وجان عبد النور. أخطأ الكوريون وأضاعوا عدداً كبيراً من التسديدات من المسافة المتوسطة، وعن خط الثلاثيات، وهو ما جعل المنتخب اللبناني يتقدّم بالنتيجة (11 ـ 5) مع انتصاف الربع الأوّل. نزول أمير سعود كلاعب بديل، كان علامة فارقة في اللقاء، حيث نجح بتسجيل ثلاثيّات متتالية أدت إلى توسيع الفارق بشكل كبير، وكانت التسديدة التي أطلقها من قبل منتصف الملعب في الثانية الأخيرة هي الأبرز، والتي جعلت الربع الأول ينتهي بنتيجة (29 ـ 18). في الربع الثاني حاول المنتخب الكوري تقليص الفارق، ونجح بتسجيل 9 نقاط من ثلاث رميات ثلاثية متتالية، لينتصف الربع على نتيجة (40 ـ 44) لمصلحة لبنان، إلّا أن اختراقات وائل عرقجي، وحضور جان عبد النور الدفاعي ساهما بتقدم منتخب لبنان. في الربع الثالث من اللقاء أضاع منتخب لبنان عدداً كبيراً من النقاط تحت السلّة، وغلبت العشوائية على أداء المنتخب، ليتمكن الكوريون من تقليص الفارق إلى نقطتين (62 ـ 64). خبرة الكوريين وتسرع اللبنانيين ظهرا في الربع الرابع من المباراة. في هذا الربع سجّل لبنان 8 نقاط فقط، مقابل 22 نقطة لمنتخب كوريا الجنوبية. ثلاثيات ضائعة للبنان، مقابل انضباط تكتيكي للاعبين الكوريين أعطاهم الفوز (84 ـ 72). كان أفضل مسجل للبنان وائل عرقجي الذي سجّل 10 نقاط في الربع الأوّل من المباراة. نجح المنتخب اللبناني في الربع الأول بفك شيفرة الكوريين دفاعيّاً، اعتمدوا على اللعب تحت السلّة وهو الأمر الذي أدى إلى توسيع الفارق، بخاصة مع اختراقات وائل عرقجي، ومتابعات إيلي رستم وجان عبد النور. أخطأ الكوريون وأضاعوا عدداً كبيراً من التسديدات من المسافة المتوسطة، وعن خط الثلاثيات، وهو ما جعل المنتخب اللبناني يتقدّم بالنتيجة (11 ـ 5) مع انتصاف الربع

> سجل لبنان 8 نقاط مقابل 22 نقطة لمنتخب كوريا الجنوبية في الربع الاخير

خلاف في غرفة الملابس

بعد خسارة لبنان أمام كوريا الجنوبية، خرج مدرب منتخب لبنان سلوبودان سوبوتيتش ليقول إن اللاعب أحمد إبراهيم وجّه إليه كلمات نابية لأنه لم يشركه خلال اللقاء. في المقابل، أكّدت مصادر للأخبار أن مدرب المنتخب، وبعد خسارة اللقاء، هو من تهجّم على لاعب المنتخب أحمد إبراهيم في غرف تبديل الملابس، ووصلت الأمور إلى حد محاولة المدرب التعرض بالضرب لإبراهيم. وحال دون ذلك تدخّل اللاعبين وبعض الإداريين الذين أبعدوا المدرّب عن اللاعب. يذكر أنها ليست المرّة الأولى التي تحصل خلالها خلافات بين سوبوتيتش واللاعبين، فخلال المراحل الماضية من التصفيات حصل خلاف بين المدرب واللاعب أمير سعود.

كأس الاتحاد الآسيوي

النجمة لإرضاء جمهوره أمام الوحدات

علي زين الدين

بعد فوز النجمة على شباب الساحل في الأسبوع 15 من بطولة الدوري اللبناني، نشرت صفحة التراس «سوبرنوفا» النجماوي على «فايسبوك» صورة للمجموعة أمام ملعب مجمّع فؤاد شهاب في جونية، مرفقة بتعليق «مباراة جديدة، ترحالٌ جديد». جمهور الوحدات الأردني اعتقد أن الترحال مقصود به السفر إلى الأردن للمواجهة الأولى ضمن دور المجموعات في كأس الاتحاد الآسيوي، اليوم الاثنين (19:00 بتوقيت بيروت)، ليتوعّدوا الألتراس وفريقه بالردّ على ما حصل في المباراة التي جمعت الفريقين قبل سنتين ضمن المسابقة عينها على ملعب صيدا البلدي. بعد المباراة أوقف الاتحاد الآسيوي لكرة القدم جمهور النجمة مانعاً إياه من الحضور على أرضه في المباراة الأولى من المسابقة، بسبب التعصّب وسلوك الجمهور. الألتراس النجماوي (لم يكن قد تأسّس حينها)، توعّد الجمهور الوحداتي بالرد في بيروت في مباراة الإياب، إذ إن جمهور «النبيذي» لن يحضر في العاصمة عمّان، وسيكون قد عاد إلى المدرجات بعد انتهاء الإيقاف.

هذه المواجهة سبقتها أخرى، حين استخدم جمهور النجمة كلمات جمهور الوحدات في أغنية «نادي الوحدات نادي الأبطال»، علماً أن لحنها مأخوذ هو الآخر من أغنية لنادي بوكا جونيورز الأرجنتيني، وهذه الأمور متعارفٌ عليها بين الألتراس حول العالم. عموماً، لقاء الجمهورين لن يحصل في الأردن، لكنّه منتظرٌ في لبنان مع مجيء التراس الوحدات إلى بيروت. بكل الأحوال، ينتظر جمهور النجمة فوز فريقه، بعد النتيجة الأخيرة المخيّبة في الدوري، والفريق أيضاً يبحث عن وسيلة لإرضاء المشجعين.

على أرض الملعب يعلم النجمة أن مفتاح التأهل عن المجموعة الأولى يكمن في التغلّب على الوحدات على أرضه، ولو أن التعادل مفيدٌ أيضاً. بعد الخسارة الأخيرة أمام السلام زغرتا في الدوري، يبدو أن حظوظ «النبيذي» تقلّصت في الظفر باللقب، وبالتالي قد يصبّ جهوده للمنافسة على الكأس القاري، بعدما سبق أن وصل إلى النهائي عام 2005.

المدرب موسى حجيج الذي عوّد الجمهور في المباريات المحليّة الأخيرة على الاندفاع الهجومي، قد يتحفّظ عن المبادرة بالهجوم على أرض الوحدات، لكنّه غالباً لن يبقى في الدفاع، فهو أيضاً حاول دائماً الوصول إلى المرمى مع العهد خلال بطولة كأس العرب للأندية الأبطال حتى في المواجهات الصعبة التي خاضها. وجهٌ جديدٌ سيعتمد عليه هو المدافع الأسترالي - الكرواتي أنتي بكماز، الذي قد يشارك إلى جانب قلبي الدفاع قاسم الزين ومحمد شمس الدين شاونا، مع استبعاد الظهير حسين شرف الدين عن البعثة ومعه لاعب الوسط مهدي الزين. «الأخبار» علمت أن للأخير مشكلات ماليّة مع الإدارة، وهو ينتظر عرضاً مقنعاً منها للبقاء ضمن صفوف الفريق الأول، بعدما تُوّج هدافاً لدوري الشباب الذي ظفر بلقبه. لاعبٌ آخر ينتظر المشجعون مشاركته، هو المهاجم أبو بكر المل، الذي غاب عن المباراة الأخيرة ولم يُشارك في المباراة التي سبقتها.

الوحدات لا يعيش هو الآخر أفضل أيامه. الفريق الذي يحتلّ المركز السادس في الدوري المحلّي بفارق خمس نقاط عن الصدارة، خسر مرة على أرضه وتعادل مرتين في سبع مباريات، وتلقّت شباكه عشرة أهداف في 14 مباراة، وقد لا يدفع مدربه التونسي قيس اليعقوبي بجميع أوراقه، إذ تنتظره مواجهة صعبة السبت المقبل مع المتصدّر شباب الأردن، وهو عبّر عن عدم ارتياحه لخوض فريقه ثلاث مباريات خلال ثمانية أيام.

يغيب عن النجمة بعض الاسماء (عدنان الحاج علي)

الكرة اللبنانية

جولة التعادلات تُبقي على «معركة» القاع!

عبد القادر سعد

استحق يوم الأحد في ختام الأسبوع السادس عشر من الدوري اللبناني لكرة القدم تسمية «أحد التعادلات» حيث لم يشهد هذا النهار أي فوز في ثلاث مباريات. تعادل التضامن صور مع الصفاء من دون أهداف، والشباب الغازية مع طرابلس (2-2)، والأنصار مع البقاع (2-2). لم ينجح أي طرف في لقاءَي «الست نقاط» بالخروج فائزاً في مشوار الهروب من الهبوط إلى الدرجة الثانية. خرج الصفاء بنقطة مع التضامن على ملعب صور، في لقاء لم يشهد أهدافاً مع سيناريو ظالم لصاحب الأرض الذي استحق الفوز. منح حارس الصفاء أحمد تكتوك فريقه نقطة غالية حين وقف سداً منيعاً في وجه الهجمات الصورية، خصوصاً في ربع الساعة الأخير. وخرج التضامن «يندب حظه» على فوز ضائع وثلاث نقاط مستحقة.

على بعد كيلومترات من صور، كان لقاءٌ آخر من نوعية «الست نقاط» ينتهي أيضاً بالتعادل (2-2) على ملعب كفرجوز بين الغازية وطرابلس. لقاء مجنون خطف فيه طرابلس تعادلاً غالياً بعد أن قلب الغازية الطاولة عليه. فصاحب الأرض حوّل تأخره بهدف سجّله لاعب الغازيّة الغاني إسماعيل أنتيري خطأ في مرمى الحارس الجنوبي محمد سنيتنا، إلى تقدّم بهدفي خليل بدر ومصطفى الشمعة. مسجّل الهدف الأول عوّض على فريقه إهداره ركلة جزاء قبل دقائق بطريقة غريبة. حادثة قد تكون درساً للاعب الشاب بضرورة عدم الاستهتار بالخصم. فبدر سدد ركلة الجزاء باستخفاف نجح في التقاطها الحارس الطرابلسي نزيه أسعد. لكن بدر عاد وعوّض خطأه بتسجيل هدف التعادل قبل أن يتقدم فريقه عبر الشمعة. وكان الغازية في طريقه لإحراز النقاط وحسم مسألة هروبه من الهبوط بشكل كبير، لكن لاعب طرابلس محمد مقصود كان له رأي آخر. اللاعب البديل الذي دفع به المدرب فادي عياد كأول أوراقه في الدقيقة 63، خطف التعادل في الوقت القاتل وتحديداً في الدقيقة 93 حين سجّل الهدف الثاني لطرابلس ومنح فريقه نقطة غالية. ختام الأسبوع على ملعب بيروت البلدي أيضاً انتهى بالتعادل (2-2) بين الأنصار والبقاع. هو التعادل الأول للأنصار بعد فوزين متتاليين على الصفاء والسلام زغرتا. أهدر الأنصاريّون الفوز حين ضاعت الكرات أمام مرمى الحارس البقاعي مصطفى بواب. لكن الأكثر قلقاً في التعادل ليس فقدان نقطتين بل تأكيد معادلة أن لاعبي الأنصار لا يستطيعون اللعب تحت الضغط. فـ«الأخضر» الذي يقدم أجمل العروض هذا الموسم بين الفرق الـ12 ويحقق النتائج الجيدة، ارتفع مستواه بشكل لافت بعد أن ابتعد عن المنافسة. أصبح الأنصار يفوز بنتائج كبيرة وعروض ممتازة. بدا واضحاً أن اللاعبين تحرروا من الضغط فقدموا الكثير مما يملكونه، لكن حين ضُغط الفريق تعثّر. بالأمس نجح الضيوف البقاعيون في وضع صاحب الأرض تحت الضغط مع تقليص الفارق ومن ثم معادلة النتيجة. بل كادوا يخطفوا نقاط المباراة قبل أن يستفيق الأنصاريون ويهددوا المرمى البقاعي لكن من دون جدوى.

مباراة الأنصار كانت مناسبة للاعبه عباس عطوي («أونيكا») أن يؤكّد أنه «جوهرة» الأنصار الحالية. سجّل الهدف الأول وصنع الثاني للحاج مالك، ووضع الأخير مراراً أمام مرمى الخصم، قبل أن ينهي أمسيته بتقديم هدية لزميله الغيني أبو بكر كامارا أهدرها الأخير برأسية فوق المرمى أبقت التعادل سيّد الموقف. هذا لا ينتقص من أحقية البقاعيين في خطف نقطة. فالضيف الأصفر قاتل لأجل هذه النقطة الغالية. ونجح مدربه المصري أحمد الحافظ في إبقائه في أجواء المباراة على رغم تأخره مرتين. في المرة الأولى سجّل مامادي نغام، وفي الثانية باب ديالو، ليخرج البقاع متعادلاً من قلب بيروت.

الأسبوع السادس عشر كان أسبوع لاعب فريق الإخاء الأهلي عاليه أحمد حجازي حين سجّل ثلاثة أهداف من أصل أربعة في شباك الراسينغ الجريح. الرابع سجله حبيب شويخ بطريقة جميلة. رباعية نظيفة للجبليين منحتهم الفوز الثاني على التوالي بعد سلسلة نتائج متواضعة، وزادت من حراجة موقف الراسينغ في أسفل الترتيب. عدّة رابحين من الأسبوع السادس عشر. العهد، السلام زغرتا، الإخاء الأهلي عاليه، والبقاع، أما أبرز الخاسرين فكان النجمة والراسينغ وشباب الساحل.

> كان لاعب الإخاء أحمد حجازي نجم الأسبوع بهاتريك في شباك الراسينغ

كالشيو

يوفنتوس يريد أن يكون ميلان الجديد!

أليغري في قفص الاتهام وزيدان ينتظر

حسن رمضان

في بداية الموسم، وتحديداً منذ أن أعلن نادي السيدة العجوز يوفنتوس عن تعاقده «المفاجأة» مع النجم البرتغالي كريستيانو رونالدو، بدأت تنتشر الأخبار والمقالات عن أن فريق المدرب الإيطالي ماسيمليانو أليغري بات الفريق الأقوى والأكمل بين أهم وأكبر الفرق الأوروبية. على الورق، يبدو أن المنتقدين والمحللين على دراية تامة بأن فريق كيوفنتوس، خصوصاً بعد أن تعاقد مع «الدون» رونالدو، بات المرشح الأوّل للفوز بلقب دوري الأبطال، فما كان ينقصه، قد اشترته الإدارة بمبلغ 100 مليون يورو. بعد الإعلان عن أكبر صفقة في تاريخ النادي الأكبر في إيطاليا، تناقلت عدة أخبار ومقالات، أن يوفنتوس، اشترى لقب دوري أبطال أوروبا الذي أصبح عقدة له في السنوات الماضية، مقابل 100 مليون، في إشارة إلى أن رونالدو يعادل دوري الأبطال، نظراً لفوزه باللقب خمس مرّات، وأربع مرات في آخر خمس نسخات. قبل حينها أن الـ«يوفي» كانت تنقصه الشخصية، وهو دفع ثمنها، وجاء بها من مدريد إلى تورينو.

تشكيلة المدرب أليغري غنيّة باللاعبين المميزين، فكيف إذا انضم لهذه الأسماء لاعب بحجم كريستيانو رونالدو. أسماء مهمة ومميزة، كباولو ديبالا الأرجنتيني، البرازيلي دوغلاس كوستا، الإيطالي فيديريكو بيرناردسكي، الكولومبي خوان كوادرادو، المهاجم الكرواتي ماريو ماندزوكيتش، وغيرهم من الأسماء الأخرى. خط وسط مميّز أيضاً، يتكوّن من الأورغواياني الشاب رودريغو بنتانكور، البوسني ميراليم بيانتيش، الفرنسي بليس ماتويدي، وغيرهم من اللاعبين الاحتياطيين كالألمانيين سامي خصيرة وإيمري دجان. أمّا بالنسبة للشق الدفاعي، فنادي كيوفنتوس غني عن التعريف بالنسبة لخط دفاعه، على رغم الخطأ الكبير من قبل الإدارة في بيع المدافع المغربي مهدي بن عطية.

إذاً، الفريق الأكثر جاهزية من ناحية الأسماء والتوازن الدفاعي للفوز باللقب الأغلى على الصعيد الأوروبي هو يوفنتوس، ولكن، دائماً ما تكون هناك عقبات، تقف في طريق كل فريق يريد رفع كأس ذات آذنين. وربّما تكون هذه العقبات داخلية، أي من داخل النادي نفسه، وهذا ما يحدث فعلاً مع رفاق كريستيانو رونالدو هذا الموسم. أولاً، الحلم والطريق نحو الثلاثية قد انتهى مبكراً، بعد أن خرج يوفنتوس من كأس إيطاليا على يد فريق أتالانتا ومدربه المميز غاسبيريني بثلاثية نظيفة. إذاً، سيبقى الإنتر هو النادي الوحيد في إيطاليا الذي استطاع تحقيق الثلاثية التاريخية (دوري وكأس ودوري الأبطال في موسم واحد).

اعتبر الكثير من المحللين، بأن يوفنتوس ومدربه أليغري، قد صوّب تركيزه وبشكل أساسي على دوري الأبطال هذا الموسم، البطولة التي خسرها أليغري في مناسبتين أمام كل من برشلونة في 2015، وريال مدريد في 2017. لكن هذه الحجة، لا تبرر خسارة فريق بحجم يوفنتوس، الكبير ومرعب الفرق الإيطالية، بطل الدوري في آخر سبع مواسم، من أتالانتا وبثلاثية نظيفة في ظل وجود أفضل وأهم لاعبي الفريق خلال المباراة.

> يوفنتوس، هو الفريق الذي لطالما كان يفوز من دون تقديمه للأداء الجميل، حتى في ظل وجود كريستيانو رونالدو، وقبله كارلوس تيفيز، وباولو ديبالا، وغيرهم من النجوم، لم يكن فريق السيدة العجوز يقدّم كرة قدم هجوميّة. المباراة أمام بولونيا، هي عينها أمام ميلان وأمام الإنتر، الأداء نفسه والتحفظ الدفاعي الذي دائماً ما كان يعود بنتائج إيجابيّة محلياً. إلاّ أن هذا الأداء عينه، لم يعطِ النتائج التي كانت تنتظرها جماهير «البيانكو نيري» على الصعيد الأوروبي، وهذا ما شاهدته الجماهير في النهائيين الأخيرين أمام كل من برشلونة وريال مدريد، الفريقان اللذان فرضا أسلوبهما على يوفنتوس وكانت النتائج سلبية بخسارتين، الأولى بنتيجة (3-1)، والثانية بنتيجة (4-1). ما يعاب على يوفنتوس، وإذا صح التعبير، ما يعاب على المدرب ماسيمليانو أليغري، هو تحفظه الدفاعي المبالغ به، وهو السبب الأساسي خلف النتائج السلبية للفريق أوروبياً. ما يؤكّد هذا الكلام، هي المباراة أمام أتلتيكو مدريد الإسباني في ذهاب دوري الـ16 من دوري الأبطال هذا الموسم، المباراة التي تلقّى فيها يوفنتوس اللعب، ولم يصنعه بنفسه. عرف المدرب الأرجنتيني دييغو سيميوني من أين تؤكل كتف السيدة العجوز، كيف لا، وقد لاحظ بأن يوفنتوس لا يبادر إلى الهجوم. أن يكون الفريق في موقف المدافع أمام أتلتيكو مدريد، فهذا المشكلة بعينها، كيف تدافع أمام فريق اشتُهر بالدفاع؟ سيميوني، وتحديداً ما بين الشوطين، غيّر من أفكاره، وهنا تكمن حنكة المدرب، وطالب لاعبيه بالهجوم، فيوفنتوس يستقبل اللعب، «لمَ لا نسجّل عليهم؟» وهذا ما حدث فعلاً، انتهت المباراة، كغيرها من مباريات يوفنتوس الأوروبية، بالخسارة بنتيجة (2-0). هذا السيناريو، حدث في ملعب «أليانز» هذا الموسم، حين خسر يوفنتوس أمام أحد أضعف نسخ المان يونايتد الإنكليزي. مشهد، لم يتوقّع الجمهور أن يتكرر في مباراة بولونيا الأخيرة (أمس الأحد)، نظراً للخيبة التي رسمت على وجوه المشجعين بعد لقاء «الأتلتي»، إلاّ أن ما حدث كان العكس تماماً.

فاز يوفنتوس بهدف الأرجنتيني باولو ديبالا، لكن الإحصاءات تتكلم بطريقة مغايرة تماماً، 18 تسديدة للفريق المستضيف بولونيا، مقابل 6 تسديدات فقط ليوفنتوس. يبدو أن عقلية المدرب لن تتغيّر، لكن هناك شيئاً وحيداً من الممكن أن يتغيّر ليتحسن وضع الفريق الأكبر في إيطاليا في السنوات الماضية، أليغري نفسه.

فاز يوفنتوس على بولونيا يوم الأحد لكنه سدد 6 مرات على المرمى مقابل 18 للمنافس

إمتحان أخير في الإياب

مع نهاية مرحلة الذهاب بفوز أبناء المدرب الأرجنتيني سيميوني بثنائية نظيفة، يكون أليغري قد وضع نفسه وفريقه في موقف لا يمكن أن يتراجع عنه، ألا وهو الهجوم ولا شيء غير الهجوم في تورينو. لكن على اللاعبين أن يتحلّوا بالثقة وبالروح الجماعية. لقطة كريستيانو رونالدو بعد نهاية المباراة، والتي أشار فيها بيده إلى الرقم 5، أي أنه حقق لقب دوري الأبطال خمس مرّات، ردّاً على الصحافة الإسبانية، لا يجب أن تتكرر بحسب العديد من المراقبين، فرونالدو وبطريقة غير مباشرة، قد أثار غضب جماهير فريقه حتى، الذي لم يستطع تحقيق اللقب عندما كان رونالدو لاعباً في ريال مدريد. وبمعزل عن روح الجماعة وعن أنانيّة رونالدو المعتادة، يجب على أليغري بحسب المراقبين والتقارير التي خرجت في إيطاليا أن يتخلى عن أفكاره الدفاعية، والهجوم في مباراة من الممكن أن تكون الأخيرة له مع يوفنتوس في دوري الأبطال، لأن المدرب الذي يستلم مهامه في يوفنتوس، غير مطالب بتحقيق لقب الدوري، اللقب الذي أصبح سهلاً مع كل سنة، اللقب المطلوب، هو دوري الأبطال، ولهذا الهدف تم التعاقد مع رونالدو. وربّما، يبدو أن اسم زين الدين زيدان، بدأ يصبح متداولاً، وبات قريباً من أن يُطرح على الطاولة، نظراً للنتائج الغريبة التي يقدمها الفريق في كل موسم في دوري الأبطال.

الجماهير تطالب بدوري الابطال (تيزاني فابي ـ أ ف ب)

أحرز مانشستر سيتي لقب بطل مسابقة كأس رابطة الأندية الإنكليزية المحترفة لكرة القدم، بفوزه على تشلسي بركلات الترجيح (4–3) إثر انتهاء الوقتين الأصلي والإضافي للمباراة النهائية بالتعادل السلبي على ملعب ويمبلي في لندن. وكان لافتاً خلال اللقاء رفض حارس مرمى نادي تشيلسي كيبا أريزابالاجا الخروج من الملعب بعد أن أراد المدرب ماوريسيو ساري تبديله قبل الدخول إلى ركلات الترجيح، بالحارس الآخر ويلي كابابيرو. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخطوة التي تفتقد الاحترافية من حارس تشيلسي إلى خروجه من النادي، أو خروج المدرب ماوريسيو ساري.

استراحة

كلمات متقاطعة 3097

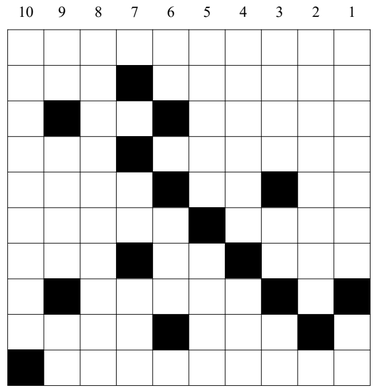

أفقيا

1- الإسم الحقيقي لفنانة لبنانية راحلة – 2- عاصمة أوروبية – من يسكنون الصحراء – 3- جدران مرتفعة تحيط بالمنزل من كل الإتجاهات – من الحبوب – 4- عالم بالطبيعة صاحب نظرية التطوّر في الأجناس الحيّة يُعتبر من أشهر علماء الأحياء على وجه الأرض – في الوجه – 5- مرض – دقّ وفتّ وسحق – بيت الطائر – 6- قهره وذلّه – بلدة لبنانية بقضاء بعلبك – 7- عملة إيطالية قبل الوحدة الأوروبية – طاف بالليل يحرس الناس ويكشف أهل الريبة – ضرب بالسوط – 8- ملك الهون إشتهر بغزواته البربرية – 9- زاد وارتفع النبات – ماء جارٍ متدفق – 10- ممثل سينمائي انكليزي شهير

عمودياً

1- عازف كمان فلسطيني شهير نشأ في مخيم صبرا للاجئين الفلسطينيين لقبَ بخليفة عبود عبد العال وبساحر الكمان – يجري في العروق – 2- مدينة حديثة في الكويت – 3- طيور كاسرة جبارة من الجوارح – صاح الحيوان من الألم – لحم غير مطبوخ – 4- يعطيه الخبز باليد – والدتك – 5- مدينة في العراق على الضفة اليمنى من نهر دجلة – مهنة من ينقل الأحمال بالأجرة – 6- حرفٌ جر – طبيب – 7- للتعريف – حرف جزم – 8- أسقف لبناني قديم له مقالات دينية وشعر زجلي شهير – 9- خاصم أشدّ الخصومة – مقاربة النوم أو أول النوم- عملة أسيوية – 10- ممثل وفنان مصري

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كاسكاد رانج – 2- ولد – سوبارو – 3- رم – سكني – صه – 4- سكر – يا – مفر – 5- يم – أمنون – 6- كلب – سجال – 7- وج – غِيْل – 8- فانتوم – بقّ – 9- فو – ولغ – مصل – 10- السدّ العالي

عمودياً

1- كورسيكا – فا – 2- المكمل – فول – 3- سد – بوا – 4- جنود – 5- اسكيمو – تلا – 6- دونان – غوغل – 7- ربي – وسيم – 8- 11 – منجل – ما – 9- نرصف – بصل – 10- جوهر الصقلي

sudoku 3097

6	7		1	9		3		
		2						
1	8		3	2				5
		7	8		1	2		
		3				4		
		8	7		3	9		
4				8	2		1	3
						5		
		5		1	6		4	2

حل الشبكة 3096

3	4	5	2	8	1	6	9	7
7	1	9	6	4	3	5	2	8
8	2	6	7	9	5	1	4	3
1	7	3	4	6	8	9	5	2
6	5	2	1	3	9	8	7	4
9	8	4	5	7	2	3	1	6
4	9	7	3	5	6	2	8	1
2	6	8	9	1	4	7	3	5
5	3	1	8	2	7	4	6	9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

مشاهير 3097

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

إقتصادي أميركي حائز على جائزة نوبل لعام 2011 يعتبر من بين الرجال الأكثر نفوذاً في العالم. يُعتبر من زعماء تطور التوقعات المنطقية في العالم

5+7+8+9+4 = نواقيس ■ 1+2+3 = فقدان الحياة ■ 11+10+6 = جزء من الدولار

حل الشبكة الماضية: **جليلة بنت مرة**

إعداد
نعوم مسعود

حول العالم

فوز من دون هاردن

فاز هيوستن روكتس على مضيفه غولدن ستايت ووريورز بطل الموسمين الماضيين، في مباراة خاضها الروكتس من دون نجمهم الأول جيمس هاردن بسبب المرض، ضمن سلسلة مباريات دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين «NBA». وفي غياب أفضل لاعب في الدوري العام الماضي، حقق هيوستن روكتس فوزاً أول بعد هزيمتين، بتفوقه بنتيجة (118-112). وغاب هاردن بسبب الإنفلونزا. وتلقى جيمس هاردن السبت الماضي عقوبة من رابطة الدوري التي غرمته مبلغ 25 ألف دولار على خلفية انتقاده للتحكيم في المباراة التي خسرها فريقه أمام لوس أنجليس لايكرز الخميس الماضي.

50 هاتريك

أنقذ النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي فريقه برشلونة المتصدّر من الخسارة أمام إشبيلية، حيث سجّل ثلاثة أهداف «هاتريك». وهو الـ«هاتريك» الـ50 في مسيرته مع برشلونة ومع منتخب بلاده الأرجنتين. ومنح تمريرة حاسمة لزميله في الفريق الأوروغواياني لويس سواريز الذي أنهى فترة صيامه عن التهديف، ليحقق الـ«بلاوغرانا» فوزاً صعباً بنتيجة (2-4) في المرحلة 25 من الدوري الإسباني. وسجّل النجم الأرجنتيني ميسي الهدف الأول بطريقة مميّزة، حيث سدد الكرة مستغلاً عرضية من الكرواتي راكيتيتش.

التعادل يحسم قمّة إنكلترا

اكتفى ليفربول بنقطة من تعادل سلبي مع مانشستر يونايتد كانت كافية لعودته إلى صدارة ترتيب الدوري الإنكليزي لكرة القدم على حساب حامل اللقب مانشستر سيتي، مفوّتاً فرصة استغلال سلسلة إصابات عانى منها مضيفه في المرحلة السابعة والعشرين. ورفع ليفربول رصيده إلى 66 نقطة، بفارق نقطة واحدة عن سيتي الذي كان خاض مباراته في هذه المرحلة في 6 شباط/فبراير حيث فاز على إيفرتون 2-صفر، بينما تراجع يونايتد إلى المركز الخامس مع 52 نقطة، بفارق نقطة خلف آرسنال الفائز اليوم على ضيفه ساوثمبتون 2-صفر.

موراي منٍ جديد؟

أكّدت جودي موراي في حديث لها نشرته شبكة «سكاي سبورتس» أن نجلها أندي موراي من الممكن أن يعود من جديد ليمارس هوايته المفضّلة وتلمس قدماه ملاعب كرة المضرب مرّة أخرى. حيث قالت والدة بطل ويمبلدون في مناسبتين: «أعتقد أنه سيعود، ولكن في الوقت عينه، أعلم أنه يدرك بأنه على دراية بأن ذلك قد لا يكون ممكناً أيضاً، إنه رجل ذكي، لديه الكثير من الاهتمامات في أشياء وأمور مختلفة، لديه الكثير من الخيارات في الحياة بعد التنس في حال عدم تمكّنه من العودة من جديد».

الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

■ نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

■ مدير التحرير:
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري
شربل كريّم

■ صادرة عن شركة
أخبار بيروت

■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
تلفاكس:
01759500
01759597
■ ص.ب 113/5963

■ الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

■ التوزيع
شركة الأوائل
01/666314ـ15 ـ
03 / 828381

■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

جدلية الحداثة والهوية في المشهد العـربي اليوم

يزن زريق *

«في البداية كان التنويريون إنكليزياً...» هكذا قالها فولتير عندما كان زعيماً لحركة التنوير والتحديث الفرنسية. في عام 1734 صرّح فولتير بوضوح بأن الحقيقة الممنوعة الإقامة في فرنسا تحتلّ مكانها على الرحب والسعة في الجارة الإنكليزية. وقد أكّد مجاهراً في خاتمة شهيرة من خواتيم إحدى رسائله الفلسفية أن مصلحة «أمّتنا الفرنسية العظيمة» تكمن في اتباع الإنكليز في مجالات الحداثة والتنوير كافّة، بدءاً من التسامح الديني، مروراً بالبحث العلمي، انتهاءً بميدان الإبداع الأدبي. بكل جرأة، وبشجاعة فكرية نادرة، يكتب هذا الوطني الذي لطالما كان معروفاً بانتمائه القومي لأمّته الفرنسية انتماءً يكاد يتاخم الشوفينية، بكل شجاعة يكتب فولتير في خاتمته نفسها: «ينبغي ألّا ننسى أن الأصوليين الفرنسيين كتبوا لمدة عشرات السنوات ضد تجارب نيوتن. وكل شيء يثبت أن الإنكليز هم فلاسفة أكثر منّا، وجريئون أكثر منّا. لا بدّ أن يمرّ وقت طويل قبل أن يعبر العقل والشجاعة بحر المانش». رغم وطنية فولتير المتعصبة، ورغم المنافسة التاريخية والعداء العتيد بين الأمّتين الفرنسية والإنكليزية الذي كان على أشده في تلك المرحلة، أدرك ريادية الفتوحات الفكرية والتنويرية الإنكليزية في ذلك الوقت على أيدي أعلامها الكبار، أمثال فرانسيس بيكون (1561-1626) فيلسوف العقلانية الإنكليزية، وإسحاق نيوتن (1643-1727) أبي العلم الحديث وواضع النظريات الكونية الحديثة، وجون لوك (1632-1704) المنظّر الأكبر حتى ذلك الحين للتحرر السياسي والديني في أوروبا والعالم. ترأس فولتير الموسوعة الفرنسية (Encyclopedia) مع طليعة مثقفة رائدة لا تخجل من استلهام الحضارة والفكر من بلد، على الرغم من كونه معادياً، فقد كانوا يعدّونه منبع العلم والحرية والتحضّر. لقد أعلنوها صراحة: لا عيب في أن نستفيد نحن المتأخرون من أعدائنا المتقدّمين علينا باشواط. ومن المعروف أن ديدرو (1713-1784) أراد بداية في مشروع الموسوعة الفرنسية ترجمة الموسوعة الإنكليزية لا أكثر ولا أقل، واستلهامه لبيكون لم يكن مثار أي شك. كتب مونتسكيو (1689-1755)، وكان من رواد الموسوعة الفرنسية أيضاً: «إن إنكلترا في الوقت الراهن البلد الأكثر حرية في العالم، ولا استثنّي أي بلد». حتى إن الثوار الفرنسيين كتبوا عام 1792على الحدود الفرنسية – الإنكليزية العبارة الآتية: هنا تبتدئ بلاد الحرية... سائرون بذلك على خطى الموسوعيين، لريادية التجربة الإنكليزية على كافة الصعد التاريخية الحاسمة الفكرية والحضارية والاجتماعية واقتدائهم الضمني بها.

لقد أدركها التنويريون الفرنسيون الكبار، لقد حلّوا لغز التناقض الحضاري والتاريخي بين الحداثة والتنوير من جهة والهوية والانتماء من جهة ثانية. فالاقتداء الحضاري والفكري والعلمي بأمة متقدّمة أو حضارة متقدّمة لا يلغي أبداً العداء السياسي لها والالتزام الوطني والقومي ضدها، وهذا هو بالضبط الموقف الذي اتخذه التنويريون الفرنسيون إزاء التفوق الحضاري الإنكليزي.

إنه ذلك الحل الجدلي الاستثنائي لعلاقة الحداثة والهوية، الجمع الجدلي الذي على إثره «كان النور...» فترتبت واحدة من أعظم الثورات في التاريخ الأوروبي الحديث الثورة الفرنسية. إن كل الأمم التي تمكّنت من عبور منصة الحضارة والدخول في ركب العصر الحديث لا بد لها أولاً من أن تكون قد حلت هذه الجدلية مقدّماً. والفكر العربي المعاصر لا يزال واقفاً حائراً أمامها إلى اليوم. فعلى المستوى الفكري العربي العام نصطدم اليوم بالتيارين الكبيرين المقتسمين للساحة الفكرية والسياسية. التيار الأول هو التيار المتبنّي لقيم الحداثة الغربية من الليبراليين والعلمانيين الذين يجدون في انتمائهم إلى الغرب انتماءً كاملاً تاماً لا يقتصر على الفكر وحسب، بل يمتد إلى التأييد السياسي الذي سيترجم في أغلب

> **لقد أدركها التنويريون الفرنسيون الكبار، لقد حلّوا لغز التناقض الحضاري والتاريخي بين الحداثة والتنوير من جهة والهوية والانتماء من جهة ثانية**

حالاته إلى الخيانة الوطنية، والولاء للمشاريع الاستعمارية والخضوع والرضوخ للمطامع الإمبريالية في عالمنا العربي والعمالة لها. إنهم أصحاب نظرية «الصفر الاستعماري» ورواد المنظمات والجمعيات والمراكز الأميركية والأوروبية والليبراليون والحقوقيون... إلخ الذين يجدون أن كل ما يأتي من الغرب حضاري وتقدمي. خطط البنك الدولي والقواعد الأجنبية والتدخلات والإملاءات وخروقات السيادات الوطنية، بل حتى الغزو المسلّح، تقع عندهم ضمن إطار الدور الحضاري والتمديني المبارك للغرب. وتماشياً مع المنطق الضحل هذا، يكون الموقف الاستهزائي واللامبالي لانتمائنا الحضاري التاريخي العربي والإسلامي الذي عندهم يجب تنسيقه كله بوصفه إرثاً رثّاً لا يستحق أكثر من نظرة ازدراء! فتكون الخلاصة في وصفة تغريبية لا تمتّ إلى الحداثة بصلة، فاشلة وتتضمن ضياعاً مؤكداً شاملاً على المستوى الوطني والاجتماعي والثقافي قد كنا وما زلنا نختبره على أكثر من صعيد في واقعنا العربي المعاصر.

التيار الثاني الكبير الذي يحتل الجزء الآخر من ساحة الفكر العربي الحديث لا يختلف عن التيار السابق في حقيقة «رميه للطفل مع الأقماط الوسخة»... فبحجّة معاداة الاستعمار ونزعته التوسعية والاحتلالية وميوله الإمبريالية والإمبراطورية، يعادي كل ما هو قادم من الغرب (وصولاً في بعض الحالات المتطرفة إلى رفض حتى منتجاته التقنية) جملة وتفصيلاً. ليس معاداة سياسية فقط، بل حضارية وفكرية عبر الثقافة متطرفة ومتقوقعة نحو الذات والهوية ثم الانغلاق والتمترس فيها لتغدو فخاً وسداً يعوق أي نوع من أنواع التقدم والتحرر. إنها تيارات الأصولية السياسية وأحزاب الإسلام السياسي بمختلف تلويناتها وأحزابها وتشعباتها. أي فكر نقدي وأي تحرّر يغدو خيانة، وكلّ ما يجب أن يكون قد كان وانتهى، وما علينا نحن أبناء هذا العصر اليوم إلا الاستمرار في المضي على نهج السلف الصالح ومكافحة البدع وهجاء الغرب مع متابعة حملات ردح مدح الذات والإعجاب بها. ولبعثُ التراث والماضي والإرث مصدر الحكمة والصلاح والعلم الوحيد ولا حاجة إلى مزيد. إنه توجه نعي الأمة بأنها قد بلغت كفافها وانتهينا. ومع ذخيرة وعتاد فكري على هذه الدرجة من الضعف والضحالة لا تكون وسائل هذا التيار في مواجهة الغرب في نزعاته الاستعمارية إلا ضعيفة

لورينزو كوستي

عاجزة ومشوّهة تعجز، كما هو واضح، في مواجهة أي من المشاريع العسكرية والغربية في أي ساحة من الساحات عربية، لنكون قد خسرنا الحداثة والهوية في آن واحد.

تقف مسألة الحداثة والهوية اليوم في العالم العربي على مفترق طرق، والحلّ يعني أولاً التمييز بين الموقف السياسي والموقف الفكري، حيث يكون الأول ملتزماً، أما الثاني، فيكون منفتحاً نحو آفاق تتجاوز الحدود والهويات.

*كاتب سوري

منبر

الشهيد حسام خوش نويس: نموذج العطاء الإيراني

حسن ذيب حجازي *

في أجواء الذكرى الـ 40 لانتصار الثورة الإسلامية في إيران، والذكرى السابعة لاستشهاد رئيس الهيئة الإيرانية للمساهمة في إعادة إعمار لبنان، لا بدّ أن نعيد التذكير بالدور الكبير الذي قام به الشهيد في ملف إعادة إعمار ما هدمه العدوان الإسرائيلي في حرب الـ 2006، ما حوّله إلى نموذج فريد يحتذي به كل من يرغب بصدق في إعمار بلده. ما يدفعني أكثر إلى الحديث هو، من جهة، ما جرى تداوله في الأيام الأخيرة عن استعداد إيران لتقديم العون إلى لبنان لبناء قوته العسكرية وبنيته التحتية وما استتبع ذلك من نقاشات ومواقف ابتدأت ولم تنتهِ، ومن جهة أخرى ما يجري الإعداد له من مشاريع إنمائية اعتماداً على ما سيقدّمه ما اصطلح على تسميته «مؤتمر سيدر» لدعم لبنان.

من خلال معايشتي للشهيد حسام (طوال 6 سنوات) منذ اليوم الأول لقدومه إلى لبنان، إلى تاريخ استشهاده في 12 شباط 2012، يمكنني القول إنه امتاز بعدّة جوانب تُعَدّ رائدة وقدوة لكل جهة تريد أن تعمل بصدق على إنماء لبنان:

1. المبادرة السريعة: ما إن توقّف العدوان الإسرائيلي، حتى قدم نائب رئيس الجمهورية الإسلامية إلى لبنان وجال على الرؤساء الثلاثة وأعلن قيام «الهيئة الإيرانية لإعادة إعمار لبنان» وأوفدت الجمهورية الشهيد حسام للقيام بهذه المهمة، وخلال أيام قليلة بدأت ورش الإحصاء والتخطيط والتنفيذ المباشر. خلال أيام قليلة، جرى تلزيم مئات الطرقات المتضررة في كل المناطق وعشرات الجسور، وترميمها، وقُدّمت المولّدات الكهربائية إلى العديد من القرى، وبُدئ بورشة ترميم المراكز التربوية والصحية والدينية والمشاريع المختلفة مع البلديات، وبتعويض الثروة الزراعية والحيوانية ما أمكن ذلك.

2. الإشراف والمباشرة الميدانية على كل الأعمال: استعان الشهيد بالعديد من الشركات والمتعهّدين في تنفيذ المشاريع، لكنه كان يتابع ميدانياً بالتفصيل تنفيذ الأعمال. وأذكر أننا كنا نذهب في الصباح الباكر ونعود في وقت متأخر في المساء ونحن نجول جنوباً وبقاعاً ونطلّ على كل الأعمال. هذا الحضور والإشراف المباشر والحرص على أعلى المواصفات في التنفيذ أعطى لمشاريع «الهيئة» قيمة وجودة ومتانة، ما أحدث فارقاً واضحاً وبارزاً في سرعة الإنجاز مع جودة عالية وكلفة أقلّ، الأمر الذي ميّزها عن المشاريع الأخرى التي تولّتها جهات مختلفة وحتى التي كانت تمولها الدولة اللبنانية بشكل أو بآخر.

3. حبّ الناس: لقد أحب الشهيد الشعب اللبناني المقاوم، وكان يرى أنه إنما يقدم خدمة لا تقارن بدماء الشهداء ودماء الجرحى وتضحيات اللبنانيين الذين هزموا العدو الصهيوني.

كم من مرة كان يتوقّف في الطريق ليسلّم على أب شهيد أو جريح ويقبّل يده، أو ليجالس مجموعة من الأهالي ويتشارك معهم همومهم ومشاكلهم، لذلك أحبّه الناس الذين عرفوه وهم كثر ممتدون امتداد الطرقات والمشاريع الكثيرة التي عمل عليها، وهذا فارق كبير عمّا كنا نشاهده من استعلاء بعض الجهات التي تقدّم هبات أو خدمات.

4. تحفيز فريق العمل والمتعهدين من خلال صهر الجميع في بوتقة واحدة تحوّل التعاطي فيما بينهم وكأنهم عائلة واحدة: لقد كان يهتم بفريق العمل اهتمام الأخ بأخيه، وكان يتابع شؤون الفريق والمتعهدين وشجونهم جميعاً. هذا كله كان يحفز فريق العمل والمتعهدين ويشعرهم بالسعادة والفخر بأنهم يعملون في مشروع إعادة الأعمار، ويشعرهم بأنهم شركاء بالنصر والإنجاز الكبير الذي حققه لبنان. وخير دليل على ذلك أن هؤلاء الإخوة الشبان والمتعهدين، يحيون ذكرى شهادته كل عام وكأنه استشهد للتو، وبعضهم يسافر إلى مسقط رأسه في الجمهورية الإسلامية للمشاركة في إحياء ذكراه.

5. لا فساد ولا هدر: كان الشهيد وإخوانه يحرصون على صرف كل قرش من الهبة في مكانها الصحيح، وكان يشرف شخصياً على ذلك، بحيث نستطيع القول إنه لم يكن هناك أي هدر أو فساد. هي مشاريع «صفر فساد»، وهذا نموذج مهم في بلد كلبنان ينخر فيه الفساد في كل الميادين.

6. اعتماد أفضل المواصفات في تنفيذ الأعمال واستقدامه المعدات المساعدة في عملية التنفيذ من أفضل الشركات من سويسرا وألمانيا لضمان أفضل المواصفات والجودة في إنجاز الأعمال.

هذا قليل من كثير عطاءات الشهيد وإخوانه، واليوم ونحن على أعتاب محاولة إعادة بناء العديد من مشاريع البنية التحتية في لبنان، كم نحن بحاجة إلى أشخاص كالمهندس الشهيد حسام. تُرى هل نحن نحلم في لبنان أم أن الحلم سيتحوّل إلى واقع؟

للشهيد حسام ألف تحية وسلام.

*مسؤول المهن الحرّة في حزب الله وممثل قيادة حزب الله في الهيئة الإيرانية

فضّة وحرير وعبيد: تاريخ مختصر للعالم

عامر محسن

ينهمك المؤرّخ البريطاني بيتر فرانكوبان في استطلاع «طرق الحرير»، أي المفاصل والمعابر والشرايين التي تربط أرجاء العالم منذ القدم، ويحاول كتابة «تاريخ جديدٍ للعالم» يتمركز حولها. من هنا، إنّ كتابه «طرق الحرير: تاريخٌ جديد للعالم» (بلومزبيري، 2015) يحاول، في أقلّ من 600 صفحة، أن «يعيد تدوين التاريخ» - من أيام الأخمينيين والإسكندر المقدوني، وصولاً إلى 11 أيلول وحرب العراق - وفق هذه النظرة. للحقّ، إنّ قراءة كتاب فرانكوبان، رغم أنه نال شعبية كبيرة ونجاحاً في الانتشار (أو ربما بسبب ذلك)، لا يشبه أن تقرأ الأعمال البارزة في «ماكرو-تاريخ»، التي يحاول الباحث البريطاني أن يسير على طريقها. أنت لن تخرج منه، مثلاً، بمنهجيّةٍ تحلّل من خلالها عمليّة تاريخيّة عظيمة ومعقّدة، كما في كتب إيمانويل والرستين عن تشكّل النظام العالمي الحديث أو أعمال فرنان بروديل أو إريك هوبسباوم. «التاريخ البديل» عند فرانكوبان هو مجرّد «إعادة ترتيب» للسرد وللأحداث، بالاعتماد على فكرتين ناظمتين بسيطتين سنعود إليهما بالتفصيل. وفي ثنايا هذا السّرد كمية هائلة من المعلومات والقصص و«الطرائف» قد تكون، في الحقيقة، أفضل ما في الكتاب.

على الهامش: في موضوع القراءة والمعرفة، قد يرى البعض أن أعمالاً لكبار مثل والرستين أو بروديل يجب أن تكون بمثابة «قراءة إلزامية» لكلّ من يريد أن يتعلّم عن عالمه وتاريخه، وأنها يجب أن تخرج من نطاق المختصين والباحثين إلى الجمهور الواسع (كتاب بروديل الأوّل، مثلاً، عن «المتوسّط في عصر فيليب الثاني»، هو مدهشٌ لمن يعيش في بلادنا، بعد أن تقرأه، انت ستنظر إلى محيطك وإلى الساحل الذي أمامك بعيونٍ جديدة، وستفهم أموراً عن المسافات بين المدن، وسبب عمار منطقةٍ وفراغ أخرى، وحتى عن الطوبوغرافيا وعلاقة الساحل بالجبال. لم تكن تفكّر فيها من قبل). من جهةٍ أخرى، إنّ العمر قصير والقراءة الجدّية تستهلك وقتاً طويلاً، وممارستها امتيازٌ وترف. بحسبةٍ بسيطةٍ وجدت أنك، حتّى تقرأ عمل والرستين عن النظام العالمي بأجزائه الأربعة (وحده، بين أعمال والرستين الغزيرة) وبروديل عن المتوسّط (وهو في جزأين، يقارب واحدهما الألف صفحة)، فإنّ الوقت الذي تحتاجه - لهذين العنوانين فقط - يحتاج مثلاً لأن تفرّغ شهراً أو شهرين من حياتك ولا تفعل شيئاً آخر غير القراءة - ومن في مجتمعنا المعاصر لديه هذا المقدار من الوقت والفراغ الذهني؟

حين كانت الثروة في الشرق

من الممكن تتبّع سرد فرانكوبان عبر فكرتين أساسيّتين: أولاً، إن تاريخ البشرية هو تاريخ سبل التواصل بينها، «طرق الحرير» التي أخذت معابر مختلفة ونقلت بضائع متنوعة عبر الأزمنة. و تبعاً لذلك، إنّ المنطقة الأهمّ وذات المركزية التاريخية بالنسبة إليه هي تلك التي يسمّيها «عمود آسيا الفقري»، أو الجسر الجغرافي بين أوروبا وشرق آسيا. يمكن تخيّل هذه المنطقة كمستطيلٍ هائل، تمتدّ أضلعه بين البحر الأسود وساحل سوريا ومصر من جهة، وجبال الهندوكش وحدود الصين من الجهة الأخرى. وبينها العراق وإيران، وسهوب وسط آسيا وسهول أوكرانيا وروسيا. إلخ. هذه البقعة من الأرض هي المسرح الأبرز للتاريخ عند فرانكوبان وميدان المطامع الكبرى ومهد الإمبراطوريات. هي التي وحّدها الإسكندر بالغزو وبنى منها إمبراطورية، ثمّ سيطر عليها العرب وأسسوا فيها حضارة، ثمّ وحّدها المغول من جديد.

من جهةٍ أخرى، يقول فرانكوبان، وفي أغلب مراحل التاريخ، كان الشّرق أكثر ثراءً بكثير من الغرب. حين قام الإسكندر ووالده بتوحيد مقدونيا واليونان، والسيطرة على مُحيطهم، لم يفكّرا حتّى في التوجّه غرباً، فلا شيء يستحقّ الفتح هناك، بل خطّط فيليب لحملةٍ - نفّذها ابنه ببراعة - ضدّ الفرس الأخمينيين في الشرق، تستولي على مدنهم الباذخة وثرواتهم الهائلة. وأوّل ما فعله الإسكندر كان التوجّه جنوباً صوب مصر، التي قدّمت إليه - مع العراق وسوريا - قاعدةً حقيقية لإمبراطورية عالمية. في موضوع الإسكندر، أذكر أنّه أيام الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان في الثمانينيات، استُعيدَت قصّة صور ومقاومتها الشّرسة لغزو الإسكندر، وأصبحت رمزاً حاضراً في الذاكرة الشعبية والشعارات والخطب والأغاني. ملحمةٌ عن نبل المقاومة في وجه القوة العاتية (سكّان المدينة أخذوا قراراً بالصمود على عكس جيرانهم، فأرسلوا الأطفال والنساء إلى قرطاج، ثمّ تحصّنوا في جزيرتهم وتمكّنوا من إفشال هجمات الإسكندر مراراً وتأخير زحفه لأكثر من ثمانية أشهر). اليوم، بعد عقدين على تحرير الجنوب، غابت هذه القصة إلى حدّ ما ولم تعد تُستحضر كالسابق في السياسة والثقافة - وقد يكون مردّ ذلك، جزئياً، إلى أنها تنتهي باقتحام الإسكندر لصور، وإعدام ستة آلاف من محاربيها، ثمّ استعباد من بقي من أهلها، نحو ثلاثين ألفاً، وقد كان لـ«أخوات» صور الفينيقية دورٌ رئيسي في إسقاط المدينة. روما لم تصبح ثريّةً حقّاً، وينفجر فيها البذخ والترف - واستيراد الحرير والبورسلين وغيرها من البضائع الثمينة، وبكميات ضخمة، من الشرق الأقصى - إلا بعد استيلائها على مصر ومدخولها الهائل، يكتب فرانكوبان. روما «المبنية من رخام»، ذات المعابد المنيفة والمباني العامة التي نرى آثارها اليوم، هي روما الإمبراطور أغسطس ومن خلفه، وليست روما الجمهورية أو روما يوليوس قيصر، فتلك كانت لا تزال «مبنية من الطوب». حين حظي مارك أنطوني بمصر في التقسيمة الشهيرة للعالم الروماني، ثمّ استولى على سوريا، لم يعد يهمّه أن يرجع إلى روما بعد أن أصبحت بين يديه ثروات لم يحلم بها أيٌّ من أسلافه أو معاصريه. بل إنّ فرانكوبان يخبرنا بأنّه، في تلك الحقبة، كان المثال الروماني عن المكان المترف والحياة الرغيدة - والانحلال الأخلاقي - هو منطقة سوريا تحديداً: مدنها ثريّة، طقسها جميل، وأهلها يتفنّنون في أصناف اللباس والطعام والمخدّرات. والنخبة الرومانية تنقل عنهم بهوس وتستورد أسلوب حياتهم. حتّى المغول، في القرن الثالث عشر، اقتحموا شرق أوروبا بسهولة وأحرقوا نصف هنغاريا وبولندا، وقتلوا الملك الهنغاري وأبادوا نخبة جيشه وفرسانه، ولكنّهم لم يهتمّوا بتوسيع الحملات صوب الغرب (مع أنّ الأمير المغولي سوبوتاي أرسل يومها رسالةً إلى ملك فرنسا ينصحه فيها بالخضوع قبل أن يصل إليه بجيشه)، انهمكت سلالة جنكيز خان، بعد ذلك، بترسيخ وجودها في الصّين وإيران، وخططوا لحملةٍ على مصر وشمال إفريقيا، وسبب ذلك، بحكم فرانكوبان، أنه لم يكن في غرب أوروبا يومها ما يُغري بالفتح.

الحضارة والتجارة

يقسم فرانكوبان كتابه إلى فصول، كلٌّ باسم «طريق للحرير»: طريق الذّهب، طريق الفراء، طريق النفط، طريق الإمبراطورية، إلخ. لكنّ هناك عاملاً رئيسياً يركّز عليه، غالباً ما يغيب عن سرديّاتنا المعاصرة، وهو عن الدور المركزي للعبيد والعبودية في التاريخ. من السّهل أن ننسى اليوم أنّ التقسيمة الأساسية في الكثير من المجتمعات (من الفايكينغ إلى اليونان ومصر القديمة) كانت بين الأحرار والعبيد، وأن قسماً معتبراً من الناس كان يعيش في حالة عبودية أو شبه عبودية. ونمط العبودية لم يختفِ إلّا مع نضج الرأسمالية الحديثة (فهي مع «تسليع» العمل وتحويله إلى وحدة نظرية، يمكن شراؤها واستئجارها، إلخ. نفت الحاجة إلى فئة اجتماعية وقانونية مسخّرة جبراً للعمل اليدوي، بمعنى آخر، اندثرت العبودية حين أصبحنا كلّنا عبيداً بدرجاتٍ مختلفة، ولكن من غير أن ننام في الإسطبل). بالمعنى نفسه، كان العبيد من أهم السّلع التي يجري تبادلها على طرق التجارة، وبخاصّة مع نشوء إمبراطوريات ثرية كانت، في جانبٍ أساسي منها، إمبراطوريات عبيد. يكتب فرانكوبان أن التقديرات تقول إنّ الإمبراطورية الرومانية في قمة ثرائها كانت تحتاج إلى ما بين 300 ألف ونص مليون عبد سنوياً، فقط لتلبية «الطلب» وتعويض «الفاقد»، ثمّ يزعم أن الإمبراطورية العباسية، في أوجها، كانت تستورد عدداً أكبر من روما.

حين تتركّز الثروة في مكانٍ تاريخياً، يقول فرانكوبان، كان يتبع ذلك طلبٌ شديدٌ على العبيد: عمّال، خدم، جنود، جوار. وأكثر العبيد الذين كانوا يباعون في المدن الثرية في العراق وسوريا وإيران كانوا من الرقيق الأبيض، يؤتى بهم عبر «طريق عبيد» من شماليّ البحر الأسود وقزوين، أي روسيا وأوكرانيا اليوم (وكلمة «عبد» بالإنكليزية ولغات أوروبية أخرى قد اشتقّت من كلمة «سلافي»). تخصّصت فئة من الفايكينغ (هم أسلاف الروس الحاليين) في هذه التجارة منذ القرن التاسع: العبيد يُنقلون من أوروبا جنوباً صوب مدن الشرق الغنية، والفضة والذهب ينتقلان في الاتجاه الآخر. يقول فرانكوبان إنّ البعثات الأثرية لا تزال تستخرج الفضّة التي وقعت قديماً قرب مجاري الأنهار على هذا الطريق، ولهذا السبب أيضاً، فإننا نكتشف اليوم، في أماكن مثل دول البلطيق واسكندينافيا، دنانير عباسيّة وحريراً صينياً وسلعاً شرقية، جرى شراؤها مقابل «تصدير» العبيد. البندقيّة قامت، في بداياتها، على تصدير العبيد، وهنا الأصل الخفي لثرائها، الذي يُذكّر، يقول فرانكوبان، وهذا كلّه لا يقارن، بالطبع، بموجة الاستعباد التي قادها الأوروبيون منذ القرن السادس عشر، سواء في أفريقيا أو في المستعمرات.

لكن ثراء بغداد العباسيّة، في أواخر القرن التاسع، كان أسطورياً. يروي فرانكوبان أن الخلفاء، بدأوا يتبارون في استيراد النفائس واستهلاكها من أقصى أطراف العالم. أحد الخلفاء، مثلاً قام بـ«تجربة علمية» لاختبار أيّ نوع من الفراء هو الأفضل والأكثر كفاءة، فأمر بوضع قِرَبٍ من الماء في ليلٍ مثلج، وتغطية كلّ منها بصنفٍ من الفراء ليكتشف، بحسب رؤية فرانكوبان، أن فراء الثعلب الأحمر هو الوحيد الذي حمى الماء من التجمّد. مع أنّ المغول هم الملامون في بلادنا على انحدار بغداد ودمارها، إلّا أن المدينة (كعالمية المنطقة) استعادت مكانها في المرحلة المغولية وعرفت استقراراً وازدهاراً. من «جنى» حقيقةً على بغداد، ودمّرها نهائياً وأفرغها من صنّاعها وحرفييها ونخبتها كان تيمورلنك، بعد أكثر من قرن على هولاكو. وعلى ذمّة حسن الخلف، فإنّك أن أردت أن تعرف شكل بغداد العباسيّة ومعمارها، فأنت لن تجدها في بغداد حيث ظلّ للأسف، شواهد قليلة مكتملة عن تلك المرحلة. بل عليك أن تذهب إلى وسط آسيا، إلى مرو وبخارى وسمرقند، عاصمة تيمور التي نقل إليها الحرفيين من بغداد والشام، وبنى فيها المساجد والقصور والمدارس على طراز الأباطرة العباسيين - في وصفه لحدائق سمرقند، يروي أحد زوارها في القرن الخامس عشر: «أرضها من الحجارة الملوّنة، مطلية بخشب الأبنوس والعاج، وجدرانها مزينة بخزف من قاشان، بناها مهندس من دمشق، وزيّنها خزاف من العراق».

خاتمة

عند فرانكوبان، إذاً، كل التاريخ ينطلق من خطوط التجارة. ظهور الإسلام والفتح العربي عنده هو نتاج الحرب الساسانية - البيزنطية، وغلق طرق التجارة التي كان يستفيد منها عرب الجزيرة، وعدم قدرة الحكومتين المرهقتين على شراء السّلم من العرب على حدودها. الحروب الصليبية كانت فعلياً حرباً على شرايين التجارة. كريستوف كولومبوس، بالمناسبة، كان يكتب أنه يريد أن يصل إلى الشرق مباشرةً من أوروبا بغية تحقيق أرباح كبيرة، بهدف تمويل حملةٍ ضخمة لإخراج المسلمين من القدس (وكان يحمل معه رسائل إلى الخان العظيم يعرض عليه فيها التحالف ضد المسلمين). الحرب العالمية الأولى، في عرف فرانكوبان، كانت بسبب التنافس الروسي - البريطاني على وسط آسيا، وبريطانيا دخلت في الحرب إلى جانب روسيا حتى لا تخسر ودّها وتهدّد طريق الهند. والحرب العالمية الثانية، واجتياح ألمانيا لروسيا، كان فعلياً حرباً على «طريق القمح» الذي توفّره سهول أوكرانيا وجنوب روسيا. والحرب الباردة تركّزت فعلياً على هذا الإقليم الوسيط ذاته، مع إمساك الاتحاد السوفياتي بنصفه الشمالي وإصرار أميركا على بناء سلسلة من الدول الحليفة تمتدّ من ساحل المتوسط إلى باكستان وأفغانستان، لتكون حائط صدٍّ أمام السوفيات. من هنا، نفهم التنافس العنيف على بلدٍ مثل إيران (يخصص له الكاتب أكثر من فصلٍ في الكتاب)، وإصرار أميركا على دعم الشاه وتسليحه منذ عام 1946. بالمقابل، هذا يفسّر أيضاً ردّ الفعل الشرس الذي سُلّط على كلّ نظامٍ وطنيّ جرّب أن يتحدّى الغرب في هذه المنطقة الحساسة خلال الحرب الباردة، من مُصدّق إلى ناصر.

لدى فرانكوبان كتابٌ آخر يتكلّم فيه حصراً على «طريق الحرير في المستقبل»، وعلى التنافس القائم بين الصين وأميركا على «العمود الفقري لآسيا». في رأي المؤرّخ، إنّ الخطأ الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة أنها لم تنظر إلى صراعاتها في العراق وإيران وأفغانستان كما يراها هو، أي كجزء من الصراع على قلب العالم، بل نظرت إلى كلّ حالةٍ وكأنها حربٌ منفصلة وصراع قائم بذاته. بهذا المعنى، إن فشل أميركا في تثبيت سيطرتها على هذا الإقليم وخلق استراتيجية شاملة فيه، حين امتلكت الريادة المطلقة في العقدين الماضيين، قد يكون نقطة الضعف التي تتسرّب عبرها قوة الصين الصاعدة. هذا موضوعٌ مختلف، ولكن عودةً إلى التاريخ وتقلّباته، فإنّ من الطريف أن تقرأ عن عهدٍ لم يكن إقليمك فيه «هامشاً» و«تابعاً»، بل ملتقىً لنفائس العالم وثقافاته. يقتبس فرانكوبان شهادة رحّالة أوروبي، جال في مكتبات دمشق وأنطاكية وأحضر معه جداول خوارزميات أصبحت، بحسب المؤلف، «أساس العلوم الحسابية في العالم المسيحي» (هو العالم أديلارد من باث). حين عاد إلى أوروبا القروسطية بعد سنواتٍ في بلادنا، أصابت أديلارد صدمة تشبه إلى حدّ بعيد ردّ فعل المهاجر العربي، حين يخرج إلى بلدٍ «ثري ومتقدّم»، فيقارنها ببلده الأصلي ويشعر بالدونية والخزي. وجد أديلارد ممتعضاً أن، في أوروبا، «الأمراء، برابرة، الكهنة سكارى، القضاة مرتشون، التجار لا يمكن الوثوق بهم، والزبائن متملّقون، من يعد يكذب، الأصدقاء حاسدون، والجميع تقريباً يركبه الطموح».

سوريا

تركيا تصرّ على إدارة «المنطقة الآمنة»

مشاورات «اتفاقية أضنة» مستمرّة

وسط حديث روسي عن تفاوض متواصل مع الجانب التركي حول «منطقة عازلة» وفق «اتفاقية أضنة»، أصرّت أنقرة على إدارة «المنطقة الآمنة» التي اقترحتها واشنطن بما يخالف طرح «قوة المراقبة المشتركة»، فيما غابت المواقف الأوروبية في شأن قرار «البيت الأبيض» الأخير الذي يلغي «الانسحاب الكامل»

لم تُخفِ الولايات المتحدة الأميركية، في موازاة إعلانها قرار إبقاء مئات من عسكرييها في سوريا، تعويلها على مشاركة حلفائها في «قوة مشتركة» لإنفاذ مشروع «المنطقة الآمنة» على

> **أكدت أنقرة أن واشنطن تعهدت باستكمال تنفيذ «خريطة طريق منبج»**

الحدود السورية ـ التركية. وعلى خلاف تركيا التي أكدت أنها لا ترى من إدارتها لتلك المنطقة بديلاً، لم تخرج عن الدول الأوروبية أي مواقف واضحة عقب إشهار التوجه الأميركي الأخير، بعدما كانت مصمّمة على اتباع خطى واشنطن في الانسحاب. واللافت في الطرح الأميركي المستجدّ مرونته لجهة مجريات الميدان في الشرق السوري؛ فإعلان «النصر» المرتقب على «داعش» لم يأت وفق الجدول الزمني المتوقع، ولا يزال مئات (على الأقل) من عناصر التنظيم متحصّنين داخل بلدة الباغوز وعلى استعداد لخوض جولة قتال جديدة. وسيتيح العدول عن فكرة «الانسحاب الكامل» وقتاً إضافياً لإدارة هذا الملف، إلى جانب العمل على القضايا العالقة كما مصير عناصر «داعش» المستسلمين والمحتجزين. وهو مثلاً ما يقوم به الطرف الأميركي مع السلطات العراقية التي تسلمت حتى أمس نحو 280 عراقياً من عناصر «داعش» السابقين، من أصل أكثر من 500 عراقي تحتجزهم «قوات سوريا الديموقراطية» حالياً، وفق ما أوضحت «قيادة العمليات المشتركة» العراقية.

وفي انتظار مخرجات التفاوض الأميركي ـ الأوروبي المستمرّ، حول طبيعة وحجم الالتزام العسكري المنتظر من أعضاء «التحالف الدولي» و«حلف شمال الأطلسي» لإنشاء «قوة المراقبة المشتركة»، بدت التصريحات التركية هادئة بالنظر إلى حساسية ما تطرحه واشنطن عن «منطقة آمنة» مُدارة من قبل «التحالف». وهو هدوء يتساوق مع حرص واشنطن على إظهار التنسيق العالي المستوى مع أنقرة، قبيل وخلال إشهار خطتها الأخيرة. وأكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بدوره، «إيجابية» المحادثات مع نظيره الأميركي دونالد ترامب، في موازاة إشارته إلى أن «المنطقة الآمنة» يجب أن تكون تحت إشراف بلاده. وقال أردوغان: «نتمنى إنشاء المنطقة الآمنة بالتعاون مع حلفائنا، لكن في حال لم يتم توفير مثل هذه التسهيلات لنا، فإننا مصممون على إقامتها بإمكاناتنا الخاصة مهما كانت الظروف». وكان لافتاً ما صدر عن وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، عقب محادثاته مع كبار المسؤولين العسكريين الأميركيين، ومفاده أن واشنطن ملتزمة «عدم تأخير خريطة طريق منبج»، واستكمالها في أقرب وقت». وجاء ذلك بعد ساعات على تهرّب المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية، شون روبرتسون، من الإجابة عن سؤال حول ما إذا كانت منبج إحدى النقاط التي ستبقي فيها الولايات المتحدة وجوداً عسكرياً، وهو ما أكدته لاحقاً صحيفة «وول ستريت جورنال» نقلاً عن مصادر لم تسمّها.

الحديث التركي ترافق مع لهجة إيجابية حيال العمل وفق «اتفاقية أضنة»، وهو ما تدفع روسيا نحوه، إذ أكد أردوغان أن «هذه الاتفاقية تتيح إمكانيات مهمة في ملاحقة الإرهابيين... ولم يُقدَّم أي طرف من طرفي الاتفاقية على إلغائها من جانب واحد». وتقاطع ذلك مع تصريحات وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، الذي أشار، في معرض حديثه عن الاتفاقية، إلى أن العمل جارٍ على «نسخة نهائية من المنطقة العازلة بين العسكريين»، من دون أن يحدد ماهية المنطقة التي يقصدها وحدودها المفترضة، على أن «تراعي موقف دمشق وتؤمّن بأكبر قدر ممكن مصالح أنقرة». وأشار، في حديث إلى شبكتَي التلفزيون الصينية والفيتنامية، إلى أن نشر الشرطة العسكرية الروسية في تلك «المنطقة العازلة» هو خيار ممكن. ونفى لافروف وجود «خطط لعملية عسكرية في سوريا، تشترك فيها روسيا وإيران وتركيا»، لافتاً إلى أن قوات بلاده وإيران موجودتان بدعوة رسمية من الحكومة السورية، فيما تعارض الأخيرة «وجود تركيا العسكري» على أراضيها.

وترافق موقف الوزير الروسي مع حديث مصادر محلية في ريف حماة الشمالي عن أن «نقاط المراقبة» التركية تستعد لتسيير دوريات على طول خط التماس بين مناطق سيطرة الجيش السوري والفصائل المسلحة، في خطوة تهدف إلى «وقف التصعيد» الأخير هناك. وجاء موقف لافروف بعدما أشار نظيره الإيراني محمد جواد ظريف، في مقابلة مع صحيفة سويسرية، إلى أن «هناك توجهاً نحو خطوة عسكرية في إدلب، رغم عدم رغبتنا فيها»، مضيفاً أن «جهوداً كثيرة بُذلت لتجنب ذلك، ولكن المقاربات الأخرى فشلت وباتت مناطق أكبر تحت سيطرة جبهة النصرة الإرهابية».

(الأخبار)

أعلنت السلطات العراقية أنها استلمت 280 عراقياً من عناصر «داعش» السابقين (أ ف ب)

اليمن

«إعادة الانتشار» تنطلق اليوم: باب تهرّب «التحالف» مفتوح

يبدأ اليوم تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق إعادة الانتشار الخاص بالحديدة. في تطور من شأنه إعادة إحياء التفاؤل بمسار تفاهمات استوكهولم. لكن اقتصار تلك المرحلة على خطوات أحادية الجانب يبقي الباب مفتوحاً على إمكانية تملّص الجبهة الموالية للرياض وأبو ظبي، مجدداً من تطبيق التفاهمات

بعدما بدا، خلال الأيام القليلة الماضية، أن مدينة الحديدة على شفا تصعيد عسكري مجدداً، وأن الاتفاق الذي توصّل إليه طرفا القتال برعاية رئيس «لجنة تنسيق إعادة الانتشار»، الجنرال الدنماركي مايكل لوليسغارد، مهدّد بالانهيار، عادت الإيجابية بالأمس لتسيطر على أجواء المدينة، مع الإعلان عن تحديد اليوم الإثنين موعداً لبدء تنفيذ الخطوة الأولى من الاتفاق، والتي ستكون من طرف واحد هو حركة «أنصار الله»، التي اعتبرت ذلك بادرة «حسن نية» من قِبَلها.

وتنصّ الصيغة النهائية للاتفاق، وفقاً لمعلومات «الأخبار»، على أن يتم في المرحلة الأولى انسحاب الجيش اليمني واللجان الشعبية من ميناءَي الصليف ورأس عيسى لمسافة 5 كلم، مقابل انسحاب القوات الموالية لـ«التحالف» من محيط مطاحن البحر الأحمر، ومن مثلث كيلو 7 إلى شرق المطاحن لمسافة كيلومتر واحد، أي إلى منطقة كيلو 8. أما في المرحلة الثانية، فينسحب الجيش واللجان من ميناء الحديدة، مقابل رفع جميع القيود التي يفرضها «التحالف» على الشحنات التجارية، وفي الوقت نفسه نقل فريق «اليونفيم» (البعثة الأممية للتحقق والتفتيش) من جيبوتي إلى مؤسسة موانئ البحر الأحمر لممارسة مهام التفتيش من هناك.

وعلى رغم أن وزير الخارجية في حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، خالد اليماني، أعلن أن «هذا ما جرت مناقشته، ووافقت عليه الحكومة اليمنية، على أن يجري التحقق من الإجراءات قبل الانتقال إلى الجزء الثاني»، إلا أن الإجراءات المتوقع إتمامها اليوم ستقتصر على انسحاب «أنصار الله» من ميناءَي الصليف ورأس عيسى، من دون خطوة مقابلة متزامنة من قِبَل القوات الموالية لـ«التحالف»، والتي رُحِّل انسحابها من الممرات الإنسانية إلى المرحلة الثانية. وتُرجع مصادر من «أنصار الله» الانسحاب الأحادي إلى أن الحركة «تريد سحب الذرائع من يد التحالف»، محذرة من أنه في حال استمرار الطرف الآخر في محاولة التملّص من الاتفاق، والاتجاه نحو التصعيد عسكرياً، فإن «الرد سيكون قاسياً».

وبحسب المعلومات، فإن القوات المشتركة ستسلّم ميناءَي الصليف ورأس عيسى إلى السلطات المحلية (التي تشمل أمنيين وإداريين) الموجودة حالياً، أي التابعة لصنعاء، وهذا ما كان يعارضه معسكر «التحالف» الذي أصرّ على تسليم المرافق الحيوية للقوات الموالية له. ومع أن وزير خارجية حكومة هادي أعلن القبول بالاتفاق، إلا أن مصادر مطلعة في صنعاء أكدت أنه «إلى الآن، لا موافقة سعودية حاسمة على الشروع في التنفيذ، ولذلك ستقتصر المرحلة الأولى على طرف واحد (أنصار الله)، بالاتفاق مع رئيس لجنة التنسيق». وأشارت المصادر إلى أن ثمة حملة إعلامية، إماراتياً تحديداً، ضد ممثلي حكومة هادي في اللجنة، المتهمين بتسليم الحديدة لـ«أنصار الله». ويفتح التردد السعودي والتعنت الإماراتي الباب على إمكانية العودة إلى النقطة الصفر، تحت ستار التشكيك في حقيقة انسحاب «أنصار الله». وهو ما لمح إليه اليماني نفسه بقوله إن «إعادة الانتشار المبدئية للحوثيين يجب أن تخضع للتحقق منها، قبل المضي قدماً في باقي الإجراءات وفتح الممرات الإنسانية».

عنف «أنصار الله» الانسحاب الأحادي «بادرة حسن نية» (أ ف ب)

السعودية

أوّل أوامر ملكية بختم ابن سلمان:

«آل سلطان» يستعيدون سفارة واشنطن

إنها المرة الأولى التي يصدر فيها «نائب الملك»، أي ولي العهد، أوامر بهذا الحجم. يقيل فيها ويعين في أرفع المناصب الحكومية. خطوة لا تخلو من دلالات. وتأتي لتكشف جانباً من تعقيد الوضع السعودي، على مستوى الداخل كما العلاقات مع الولايات المتحدة

بعد أيام من اندلاع الأزمة بين السعودية والولايات المتحدة على خلفية تصفية الصحافي جمال خاشقجي، وضع المراقبون عودة سفير المملكة لدى واشنطن إلى عمله، إن تمّت، كعلامة فارقة منتظرة على عودة الأوضاع بين البلدين إلى سابق عهدها وانتهاء الأزمة. كان الأمير خالد، نجل الملك سلمان وشقيق ولي العهد، قفل راجعاً إلى بلاده فور اشتعال انتقادات في أميركا قادها الإعلام ومشرّعون وصلت إلى اتهامه بالتواطؤ في جريمة خاشقجي والتورّط في استدراج الرجل، وخروج أصوات تطالب بطرده. طال الانتظار ولم يعد خالد إلى سفارته، سوى في زيارات عابرة لم تظهر أن الوضع عاد إلى ما كان عليه وأن السفير رجع إلى عمله الروتيني.

في أعقاب اختفاء خاشقجي وعودة خالد إلى بلاده، سرعان ما سرت رواية في الإعلام الأميركي عن أن الأمير خالد لن يعود إلى منصبه، وأن ثمة مرشحة لخلافته في المنصب، هي ريما بنت بندر بن سلطان. تأكيد التعيينات السعودية الجديدة لهذه المعلومات، بعد أسابيع، يوحي بأن ما يجري يرتبط بشكل وثيق بالانتكاسة التي منيت بها المملكة في الولايات المتحدة، لا سيما على مستوى صورتها في الإعلام ولدى المؤسسات. ولئن كان إحداث سابقة بإدخال «الأميرات» إلى أعلى المناصب الدبلوماسية، وتعيين امرأة للمرة الأولى في تاريخ البلاد كسفيرة، يؤكد محاولة ولي العهد، محمد بن سلمان، ترميم صورة البلاد و«الإصلاحات» التي تصدّع وجهها منذ قتل خاشقجي، فإن الخطوة بالموازاة هي بمثابة عودة إلى خبرات فريق السفير السابق الأمير بندر بن سلطان، الذي عاد إلى الحياة العامة قبل أيام من بوابة مقابلة إعلامية مثيرة للجدل.

الاستعانة بـ«الحرس القديم» كانت دُشّنت مع تعيين إبراهيم العساف، خرّيج معتقلات «الريتز»، وزيراً للخارجية مكان عادل الجبير. يومها بدا الأمر خطوة إلى الوراء، وإقراراً بضرورة تصحيح المسار المتهوّر بالعودة إلى ذوي الخبرة والكفاءة في البلاط. وبخصوص السفارة نفسها، فقد أحدث ابن سلمان، إثر أزمة خاشقجي وخروج خالد، تبديلات في الفريق، وصولاً إلى إقالة شقيقه وتعيينه نائباً له في وزارة الدفاع وإعادة السفارة إلى «آل سلطان»، الذين وإن تضرّرت العلاقة مع البعض من جناحهم، إلا أنه لم يبد أن ثمة تغييراً طرأ على علاقة آل سلمان ببيتهم تحديداً، كحال باقي البيوتات في آل سعود. يشي القرار بأن الرياض لم تشعر بعد بانتهاء الأزمة مع واشنطن، وبحاجة عميقة إلى ترميم التصدعات التي طاولت العلاقات. ورغم بقاء العلاقة مع الرئيس دونالد ترامب في مستويات جيدة، فإن الحال ليس مماثلاً مع باقي المؤسسات في واشنطن. ويكفي تتبّع نشاط المشرّعين في الكونغرس ضد المملكة لمعرفة فداحة ما وصلت إليه الأمور.

ليس لريما بنت بندر بن سلطان، وابنة «آل الفيصل» من جهة الأم، سجل ملفت سياسياً ودبلوماسياً، سوى أنها عاشت طفولتها في الولايات المتحدة في ظلّ قيادة والدها للعلاقات بين البلدين، كسفير منذ 1983 حتى 2005، ومن ثم نشاطات حقوقية واجتماعية تأخذ طابع العلاقات العامة. نجح ابن سلطان، الذي أغدق الأموال على اللوبيات وأصحاب النفوذ في الإدارة، في توطيد العلاقات بشكل عام، لكن يبقى أهم دور لعبه هو تجاوز الأزمة بين البلدين الناجمة عن هجمات 11 أيلول، وترميم صورة المملكة الموسومة بتصدير الفكر المتطرف، وهو استحقاق مشابه لما أوكل اليوم إلى ابنته السفيرة بمرتبة وزير ربما، بإصلاح ما تهشّم من صورة المملكة لدى الأميركيين إثر فضيحة خاشقجي المدوّية.

في جانب آخر، تظهر أهمية القرارات الجديدة من زاوية كونها صادرة عن ابن سلمان، وكالة عن والده الملك، الذي فوّضه صلاحياته بداعي السفر إلى مصر حيث يشارك في القمة العربية ـ الأوروبية. كان بإمكان سلمان أن يصدر الأوامر قبل أو بعد العودة، لكن بالتأكيد ثمة إصرار مريب على إظهار أن ولي العهد هو من أقال أخيه وعيّن أول امرأة في منصب سفيرة. ليس واضحاً تماماً ما يعنيه الأمر للداخل، لكنه يمكن أن يقرأ كرسالة إلى الأميركيين بأنه حريص على مسار «الإصلاح» من ناحية، وكذلك على العلاقات بين البلدين. وفي كل الأحوال، فإنها سابقة أن يصدر ولي العهد أوامر بهذه الخطورة والأهمية، عادة لا تصدر إلا عن الملك مباشرة، ولو بصورة شكلية. أما إعادة ابن سلمان شقيقه خالد، الطيار الحربي السابق، من الدبلوماسية إلى العسكر من جديد، والذي بات الآن يعمل كـ«ظلّ» لشقيقه الأكبر، وإن كان إقراراً غير مباشر بفشل الأمير الشاب، فهو في الوقت نفسه لا يمنع الأسئلة حول تغييرات حساسة تنتظرها قصور جدة والرياض.

> **ليس لريما بنت بندر وابنة «آل الفيصل» من جهة الأم سجل لافت سياسياً ودبلوماسياً**

توقيع ولي العهد للقرار بختمه يمكن أن يقرأ كرسالة إلى الأميركيين (أ ف ب)

العراق

تقارب بين المالكي والحكيم: نحو تشكيل «نواة معارضة»؟

رغم نفي «الحكمة» أي حديث عن تقارب مع نوري المالكي، توكّد مصادر الأخير أن حراكاً يجمع الرجلين لإنشاء «نواة معارضة»، قد تضمّ قوى سياسية أخرى لاحقاً. مشروع يحفّزه لدى كلٍّ من المالكي وعمار الحكيم، امتعاض غير معلن مما يريان أنه إقصاء يتعرضان له

> **فنسون ديبورت: لم تربح فرنسا شيئاً بضرب سوريا والعراق**

نور أيوب

إشارات عديدة، إن لم تكن رسائل مبطنة، حملتها تصريحات زعيم «ائتلاف دولة القانون» نوري المالكي، أول من أمس. بدا كأن المالكي يحاول التمايز عن حليفه في «البناء» هادي العامري، خصوصاً وأن تقارب الأخير مع «تحالف سائرون»، المدعوم من زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، أثار امتعاضاً غير معلن لدى المالكي نفسه، على رغم تأكيدات رئيس الوزراء السابق أنه «لا يعارض أي تقارب بين الفتح وسائرون»، وأن هذا التقارب «لا يهدّد تماسك البناء»، بل وترحيبه به بهدف «إكمال كابينة عادل عبد المهدي الوزارية».

لكن بين السر والعلن ثمة تباين كبير. مصادر في «دولة القانون» تكشف أن المالكي منزعج من «هذا التقارب... وهو حال نتقاسمه مع الإخوة في تيار الحكمة، بزعامة عمار الحكيم». هذا الانزعاج أثر المالكي توصيفه بـ«الملل»، متلطّياً في الحديث عنه خلف «قوى المكون السنّي...». المصادر عينها تقول، في حديثها إلى «الأخبار»، إن «المالكي والحكيم يشعران بإقصاء ممنهج في آلية اتخاذ القرار السياسي من قِبل العامري والصدر»، مستندةً إلى حديث المالكي بأن «العامري لا يتحدث باسم البناء... وكذلك سائرون لا يتحدث باسم الإصلاح».

وتشير معلومات «الأخبار»، أيضاً، إلى أن هذا التململ لدى كلّ من المالكي والحكيم تُرجم بتقارب بين الرجلين في الأيام الأخيرة، الهدف منه تشكيل «نواة معارضة»، يرتقب أن تكون انطلاقتها مع انتهاء «المهلة الرقابية لأداء الحكومة»، وهذا ما يعزّز الحديث عن أن موعد الاشتباك السياسي في البلاد سيكون مطلع الصيف المقبل. المالكي أبدى انزعاجه من أداء عبد المهدي، قائلاً إن «الاستمرار في ظاهرة الشغور الحكومي مؤشر غير مريح، والعمل بالوكالات لا يعطي عملاً قوياً»، وهو ما يؤشر أيضاً إلى نيته الانتقال إلى صفوف المعارضة، وبحثه عن حلفاء له على هذا الطريق. لكن مصادر «الحكمة» تنفي حدوث تقارب مع «دولة القانون»، عادّةً هذه المعلومات «عارية من الصحة».

كذلك، يأمل عدد من قادة «دولة القانون» في أن يتمكن المالكي من ضمّ زعيم «تحالف النصر» حيدر العبادي، إليه؛ أي دمج كتلتَي «القانون» و«النصر» في كتلة واحدة، وهو ما استبعدته مصادر «النصر»، في موقف يعكس عجز قيادة «حزب الدعوة» عن تحويل قراراتها إلى إجراءات تنفيذية (طلبت «شورى الدعوة» في أيلول/ سبتمبر الماضي دمج الكتلتين حفاظاً على منصب رئاسة الوزراء). وترى مصادر «دولة القانون» أن هذا الاندماج، إضافة إلى التقارب الحاصل مع الحكيم، قد يدفعان بكتل «المكوّن السنّي إلى الاقتراب منا»، وهو أمر لمح إليه المالكي بحديثه عن امتعاض «القوى السنية» من تقارب العامري ـ الصدر، الأمر الذي ينبئ بأن الرجل سيحاول استثمار هذا «القلق» لصالح مشروع «يأمل أن يبصر النور قريباً».

إزاء ذلك، يطرح سؤال تلقائي حول التموضع السياسي لـ«المعارضة»، في حال ولادتها؟ مصادر مطلعة ترى أن تحولاً سياسياً من هذا النوع لا يعني بالضرورة أنه سيكون مناوئاً لطهران، خصوصاً وأن الأخيرة تعمل على تعزيز علاقاتها بالقوى السياسية كافة، حتى مع الحكيم الذي اتسمت علاقته، أخيراً، بدوائر القرار في العاصمة الإيرانية بـ«البرودة». لكن ذلك كُسر نسبياً خلال زيارة وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، الأخيرة إلى بغداد، وتعمّد زيارة بيت الحكيم أولاً، إضافة إلى زيارة بعيدة عن الأضواء لقائد «قوّة القدس» في «الحرس الثوري الإيراني»، قاسم سليماني، للحكيم، وتأكيده على «العلاقات الطيبة» بين طهران و«الحكمة».

وكان مجلس الأمن الدولي دعا، ليل الجمعة ـ السبت، إلى «التطبيق الفوري لاتفاق ينصّ على سحب القوات من ثلاثة موانئ رئيسية، ومخزن رئيسي للحبوب». ويوم أمس، كرر الملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز، في كلمته أمام القمة العربية ـ الأوروبية المنعقدة في مدينة شرم الشيخ في مصر، قوله إن بلاده «تؤكد أهمية الحل السياسي للأزمة اليمنية، على أساس المبادرة الخليجية، ونتائج الحوار الوطني اليمني، وقرار مجلس الأمن»، وأضاف: «نؤكد أهمية تكاتف الجهود الدولية لدعم الشرعية اليمنية وحلّ المليشيات المدعومة من إيران».

(الأخبار)

الجزائر

للمرة الثانية في خلال اسبوع، تظاهر المئات في العاصمة الجزائرية أمس، تنديداً بترشّح عبد العزيز بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة، فيما انتفض مواطنون في جنوب البلاد ضدّ مدير الحملة الانتخابية للرئيس، ودعوه إلى الرحيل، في تصاعد لافت للحراك الشعبي

الشعب يطوي صفحة الصمت
هل يسحب بوتفليقة ترشّحه؟

الجزائر ــ **محمد العيد**

يوماً بعد يوم، تكبر كرة الثلج في الجزائر، بعدما كسر الجزائريون حاجز الخوف القائم منذ سنوات العشرية السوداء، وأصبحوا يخرجون إلى الشوارع رافعين مطالب سياسية، وصلت ذروتها بمناهضة مشروع إبقاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الحكم، وإسقاط صوره من على المباني، ودعوته علناً إلى الرحيل.

وبعد يومين من مسيرة شارك فيها الآلاف، عاد الجزائريون أمس إلى الساحات، وتحديداً ساحة موريس أودان الشهيرة في قلب العاصمة، للتظاهر، ليس بالطريقة العفوية التي ميّزت حراك يوم الجمعة الماضي، ولكن استجابة لحركة «مواطنة» المعارضة، التي سبق لها التهديد بالنزول إلى الشارع في حال ترشّح الرئيس. جمعت الحركة السياسية المئات من المواطنين، الذين هتفوا بشعارات ضدّ بوتفليقة واستمراره في الحكم، فدوّت صيحات «جمهورية وليست مملكة»، و«هذا الشعب لا يريد بوتفليقة والسعيد»، في إشارة إلى شقيقه المتّهم بتسيير البلاد من وراء الستار، بالإضافة إلى شعارات «20 سنة بركات (كفاية)»، المقصود بها عمر النظام القائم. لكن قوات الشرطة، التي انتشرت بكثافة في العاصمة أمس، قابلت التظاهرة بالقمع والاعتقالات، إذ تعرّض كلّ من جيلالي سفيان وزبيدة عسول، الوجهين البارزين في حركة «مواطنة»، للاعتقال، شأنهما في ذلك شأن الكثير من مناضلي حزب «جيل جديد» و«الاتحاد من أجل الرقي»، المعروفين بمعارضتهما الراديكالية للنظام. وعلى عكس تظاهرات الجمعة الفائت، استخدمت قوات النظام القنابل المسيلة للدموع بكثافة لتفريق الجموع، ومنعها من التواصل والتحول إلى قوة لا يمكن ضبطها.

> تخشى السلطة تحوّل الحراك الشعبي إلى سياسي موّطّر تقوده رموز المعارضة

لا شك في أن السلطة لجأت إلى أسلوب القمع خشية من تحول الحراك الشعبي إلى حراك سياسي مؤطّر تقوده رموز في المعارضة، وهو ما سيجعل السلطة حينئذٍ مضطرة إلى التفاوض مع المعارضة لتسيير هذه الفترة الحرجة، وبالتالي تقديم تنازلات مؤلمة. مع ذلك، يرى متابعون أن السلطة لا تزال تعتمد حتى الآن أسلوباً مهادناً مع الحراك الشعبي، يذهب أحياناً إلى حدّ الإعجاب بالطريقة السلمية الحضارية التي خرج بها، لكن مع تحريف تام لمضمونه الذي يُسوَّق حالياً على أنه دعوة إلى الإصلاح السياسي، من دون التطرّق بتاتاً إلى مطلب رحيل بوتفليقة وعائلته من الحكم.

في الجانب المقابل، حاول أنصار الرئيس القيام بهجوم مضاد، لكن حركتهم تبقى محدودة الأثر حتى الآن. ونزل الوزير الأول السابق، عبد المالك سلال، وهو مدير حملة الرئيس بوتفليقة، والأمين العام لـ«الاتحاد العام للعمال الجزائريين»، عبد المجيد سيدي السعيد، وهو من أكبر داعمي الرئيس أيضاً، إلى مدينة حاسي مسعود البترولية جنوب البلاد، من أجل حشد المواطنين دعماً لبوتفليقة. والتجأ سيدي السعيد، في خطابه إلى العمال في ذكرى تأميم الشركات النفطية، إلى الأسلوب التقليدي للسلطة، والذي يُحذر المواطنين من الخروج إلى الشارع والتظاهر، خوفاً من العودة إلى سنوات التسعينيات التي عصف فيها الإرهاب بالجزائر. لكن هذه الاستراتيجية التي استخدمتها السلطة في الجزائر لتجنّب موجة ما سمّي «الربيع العربي»، يبدو أنها أصبحت غير قادرة على إقناع المواطنين، بدليل أن مواطني الجنوب قابلوا ممثلي بوتفليقة بهتافات الاستهجان، وطالبوهم بالرحيل.

يسود قلق كبير لدى أنصار الرئيس من مآلات هذا الحراك الشعبي، خاصة مع الحديث عن إمكانية سحب بوتفليقة ترشحّه في الأيام المقبلة. أحد السيناريوات المطروحة يشير إلى أن الرئيس، الموجود حالياً في جنيف السويسرية لإجراء فحوصاته الدورية المعتادة، يمكنه أن يستغل هذه الرحلة ليُعلن أنه أصبح غير قادر صحياً على الاستمرار. وينتظر أن يكون الجمعة المقبل حاسماً في تحديد مصير ترشّح الرئيس، نظراً إلى أن التظاهرة المتوقّعة فيها ستسبق، بـ48 ساعة فقط، التاريخ النهائي لإيداع ملف الترشّح رسمياً لدى المجلس الدستوري في البلاد. وحتى الآن، لم يصدر أي ردّ فعل من المؤسسة العسكرية على هذا الحراك الشعبي، وهو ما يزيد حالة التوتر والقلق لدى أنصار الرئيس.

استجاب المتظاهرون لحركة «مواطنة» التي سبق أن حذرت من ترشح بوتفليقة (أ ف ب)

السودان

البشير يعبّد طريق الانتخابات: المظلة الحزبية ليست شرطاً

الخرطوم ــ **فاطمة المبارك**

في ظلّ ردود فعل واسعة داخلية وخارجية، انقسمت آراء السياسيين والمحللين في السودان حيال القرارات التي أعلنها الرئيس عمر البشير يوم الجمعة الماضي، في خطاب مثير للجدل توّج محاولات احتواء الأزمة المستمرة للشهر الثالث على التوالي. وفيما عدّ مؤيدو البشير القرارات خطوة في اتجاه حلّ الأزمة السياسية، رأى فيها آخرون محاولة للالتفاف على الأزمة، التي تشكّل التحدي الأكبر للحكم المستمر منذ ثلاثة عقود.

وعلى رغم تعدد القرارات وتناقض الدعوات التي أطلقها في آن، إلا أن تلميح البشير إلى احتمال تخلّيه عن موقعه في رئاسة الحزب الحاكم، بالقول إنه «سيقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف»، استحوذ على مساحة واسعة من الجدل المحتدم في البلاد، لا سيما في ظلّ التباين، ربما المقصود، بين خطابه وبين التصريحات المنسوبة إلى مدير جهاز الأمن والمخابرات الفريق أول صلاح قوش، والتي طابقت كثيراً مما تضمّنته الخطاب (علماً أنها سبقته بساعات)، وأشارت بوضوح إلى نية البشير التخلي عن رئاسة حزب «المؤتمر الوطني»، وهو ما لم يتحدث به الرئيس صراحة.

وفي ظلّ إصرار الحزب الحاكم على عدم وجود تضارب بين خطابَي الرئيس ونائبه، لم يستبعد سياسيون ومراقبون أن يكون قد تم سحب قرار استقالة البشير من الحزب من نصّ الكلمة، بفعل ضغوط من بعض القيادات الإسلامية في اجتماع المكتب القيادي، والذي سبق الخطاب بساعات. وفي هذا الإطار، رأى قيادي في «المؤتمر الوطني» فضّل عدم ذكر اسمه، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الرئيس البشير لا يستطيع الابتعاد عن الحزب، لأنه من دونه لن يجد الدعم الحزبي والتنظيمي من الإسلاميين»، مشيراً إلى أن «كل قيادات الأجهزة الأمنية والشرطة والجيش معروفة بانتمائها للحزب الحاكم والحركة الإسلامية». ووصف القيادي فكرة الابتعاد عن الحزب بأنها «انتحارية».

في المقابل، لم يرَ المحلل السياسي حسن الساعوري، في حديث إلى «الأخبار»، ضرورة لأن يعلن البشير استقالته من حزب «المؤتمر الوطني، (بل إن) المهم أن يفعل ذلك عملياً حتى يُطمئن المشككين من أحزاب المعارضة». وإذ شدد على أن «هذه الأزمة لا تُحلّ إلا باستقالة الرئيس من حزبه»، أشار إلى أن البشير «أبدى جدية في هذا الصدد حينما جعل ولاة الولايات من العسكريين، إذ يمكن أن يختار بعضهم من أحزاب المعارضة». وكشف الساعوري، المعروف بقربه من الحزب الحاكم، أن معظم الشبان المنتسبين للحزب «لا يؤيدون ترشح البشير»، على اعتبار أن «ابتعاد الرئيس عن المؤتمر الوطني سيحفظ تماسك الحزب، ويقيه شرّ الانشقاق». وجزم أن «قرارات الرئيس لن تكون مقبولة من قِبَل أحزاب المعارضة ما لم يُعلن استقالته من حزب المؤتمر الوطني، ويؤكد أنه أصبح رئيساً غير حزبي. حينها فقط سيجد الثقة من المعارضة، (التي تريد أن) تطمئن إلى أنه لن يجتمع مع المؤتمر الوطني في المساء، ويجتمع معها في الصباح». تأكيداً على «أن القرارات التي يتخذها ستكون قرارات مستقلة عن الحزب».

جانب آخر من القرارات التي أعلن عنها الرئيس في خطابه الأول من نوعه منذ بدء الاحتجاجات، يبدو غامضاً وحمّال أوجه، ولعلّ ذلك هو ما دفع المعارضة ربّما إلى رفض مضمون الخطاب بشكل قاطع وسريع. ويرى المحلل السياسي والخبير في الشؤون الحزبية، حسن مكي، في حديث إلى «الأخبار»، أنه بعيداً عن «صعوبة فهم التكتيكات السياسية للرئيس هذه الأيام»، إلا أن هناك «تناقضاً كبيراً بين الدستور والإجراءات الدستورية المتعلقة بعام 2020، وما تم إعلانه». ولفت مكي إلى أن «البشير ذكر قبل أسابيع أنه سيعين شخصية قومية ويعمل على إعداد الدستور، لكنه عاد إلى الحديث عن وقف لجنة مراجعة الدستور وإعلان حالة الطوارئ، (والأخير) إجراء لا يمكن أن يُتخذ إذا كان (البشير) يريد انتخابات حرة ومصالحة مع القوى السياسية، لأن الانتخابات لا تتم إلا في أجواء سياسية تقوم على الحريات وسيادة القانون». وأشار إلى أن «أجل الرئاسة ينتهي بعد عام، ويُفترض أن تكون هناك سلطة جديدة»، متسائلاً: «كيف يمكن التوفيق بين حالة طوارئ لمدة عام واستحقاق انتخابي تبقّى له عام؟»، مستدركاً بأن البشير «جعل حكاماً عساكر على ولايات السودان لتأكيد حالة الطوارئ وانعدام أكسجين العمل السياسي».

تناقضات البشير دفعت قياديّي المعارضة إلى رفض استخدام لغة فضفاضة في شأن قضايا تُعدّ أساسية ومسيّبة لانسداد الأفق السياسي في البلاد، من قبيل دعوته البرلمان إلى تأجيل النظر في التعديلات الدستورية التي تتيح للرئيس الترشح لفترة مفتوحة؛ إذ اعتبروا أن تأجيل التعديلات لا يعني عدم ترشحه. وعزّز قراءتهم تأجيل حزب «المؤتمر الوطني» مؤتمره العام الذي كان من المفترض أن ينعقد في نيسان/ أبريل المقبل، ليختار الحزب فيه مرشحه لرئاسة الجمهورية. ورأت قيادات المعارضة أن إعلان حالة الطوارئ يثبت أن الرئيس ماض في الترشح في انتخابات 2020، معتبرة أن ذلك لا يعبر عن رغبة الحكومة في حلّ مشكلة المحتجين، خصوصاً أن خطاب الرئيس خلا من أي إشارة إلى الأوضاع الاقتصادية، السبب الرئيس للأزمة.

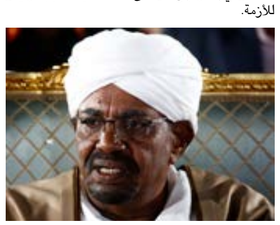

المقابلة

حاوره: **محمد العيد**

طرحت «الحركة الديمقراطية الاجتماعية» في الجزائر (سليلة «الحزب الشيوعي») أول مرشح لها للانتخابات الرئاسية في تاريخ نشاطها الحزبي، وذلك في تحول ملحوظ في تعاطيها مع الاستحقاقات الانتخابية، بعدما كانت تلجأ سابقاً إلى المقاطعة، لعدم ثقتها بتنظيم السلطة للعملية الانتخابية. مرشح الحركة، فتحي غراس، برز في السنوات الأخيرة من خلال مناظراته التلفزيونية في مواجهة بعض رموز الإسلام السياسي، وهو من الشخصيات التي تتقن فن الخطابة، وتبدو متحررة من الحواجز الأيديولوجية التي عُرفت عن اليسار في الجزائر. في حوار مع «الأخبار»، يُقدم غراس قراءته للاستحقاق المقبل، خصوصاً بعد ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة، والذي يعني لدى العديد من المتابعين نهاية مبكرة للتنافس. ويطرح مرشح اليسار تصوّره، في حال فوزه، لدور الجزائر الخارجي وعلاقاتها مع القوى المحورية، متبنياً الدعوة إلى بناء نظام عالمي جديد يعيد التوازن إلى العلاقات الدولية

فتحي غراس

من التظاهرة التي شهدتها العاصمة الجزائرية أمس (أ ف ب)

- **انغلاق العملية السياسية مرتبط بحزمة المصالح المهيمنة**
- **الأولوية للتخلّص من النموذج الاقتصادي القائم**
- **على الجزائر لعب دورها في بناء نظام عالمي جديد**

■ هل باتت الانتخابات الرئاسية مغلقة بعد ترشح الرئيس بوتفليقة؟

منطق اشتغال السلطة في الجزائر غير مرتبط بشخص الرئيس، بل بطبيعة النظام السياسي القائم على سلطوية مرنة تتعايش مع تعددية سياسية انتُزعت بضريبة الدم، وأقصد هنا أحداث تشرين الأول/ أكتوبر عام 1988، التي شكلت بالنسبة إلي وإلى جيلي الحدث السياسي الأكبر. العملية السياسية في الجزائر للأسف، ولغاية الساعة، يرسم معالمها النظام الحالي. ويعتبر ترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة أحد تمظهرات ميزان القوة الذي صنعته السلطة عن طريق اختلاق أدوات قانونية وغير قانونية (إن تحتم عليها ذلك) لضمان استمراريتها. إذن، ليس الرئيس من يصنع النظام، بل النظام هو من ينتج موارده البشرية من رؤساء ووزراء وولاة ونواب ومنتخبين في المجالس المحلية. إن انغلاق العملية السياسية مرتبط بحزمة المصالح المهيمنة، القائمة على اقتصاد المضاربة، والاستيراد العشوائي، وتهريب الأموال إلى الخارج، الذي تتغذى منه طبقة متنفذة كمبرادورية (بورجوازية)، تؤطر العملية السياسية بالفساد والزبونية. إذن، حصر النقاش في شخص الرئيس ورقم العهدة، يعتبر عندي إحدى الأدوات المسخّرة لخدمة الاستمرارية من قِبَل السلطة الحالية. فكلما ابتعدنا عن الطرح الصحيح لمشاكل الجزائر، سنعيد إنتاج عجزنا عن حلها.

■ ما الضمانات التي تعتمدون عليها في دخولكم الرئاسيات، في ظلّ تنديد المعارضة الدائم بتزوير الانتخابات؟

أنا لا أدخل المعركة السياسة بمنطق المنّدَد، بل بروح المقاوم الذي يعي أن لا شيء في السياسة يُعطى عن طيب خاطر. الضمانات حتى في الديموقراطيات العتيقة هي وليدة ميزان القوة السياسي، بل إن القوانين تتغير بحسب لون المنتصر، وإلا فما الذي يفسر انحسار حيّز الحريات الديموقراطية في أوروبا مع سيطرة اليمين النيوليبرالي وانتقال الصراع إلى الشارع في العديد من هذه البلدان، نظراً إلى التضييق المسلّط على الأحزاب غير المنضوية تحت قبة المنظومة المالية المهيمنة، وخاصة قوى اليسار؟ إذن، الضمانة الوحيدة هي التجنيد الجماهيري، وهو الوحيد القادر على تغيير ميزان القوة لصالح قوى التغيير الديموقراطي والتقدمي، الذي سيضع الجزائر على سكة التنمية. علينا أن نجعل من انغلاق الأفق موضوعاً للصراع السياسي، وشعاري هو «أيها المواطن استرجع صندوقك المسروق». الشعب الجزائري شعب مطلبي بامتياز، فعدد حركات الاحتجاج في الجزائر يتجاوز التصور (أكثر من عشرة آلاف كل سنة). الانتخاب هو الحقّ الوحيد الذي لا يزال خارج حقل الصراع. إذن، فلنُوسّع من قواعد الاشتباك السياسي السلمي، خاصة ونحن نرى تداعيات التغيير من الشارع، مع ما يسمى الربيع العربي، الذي تحول إلى ذراع للاستعمار الجديد. الشعب الجزائري تعلم من عشريته الدموية (سنوات الإرهاب)، ولم ينسَق لإغراءات الوعد الديموقراطي الكاذب المصوغ بأقلام الاستعمار الجديد. طريق النضال من أجل استرجاع الصندوق هو الطريق الأسلم.

■ تخوضون الانتخابات الرئاسية بعد سنوات من المقاطعة، هل هذا تغيّر في التكتيك أم الاستراتيجية العامة لحزبكم؟

كان موقفنا رافضاً للعملية الانتخابية جملة وتفصيلاً، عندما كانت الجمهورية موضوعاً للمساءلة باسم مشروع «الدولة الإسلامية» من قِبَل الإسلام السياسي. إن التعددية المشوهة التي فُرضت على الجزائر من النظام السياسي أريد لها أن تكون مبرراً لاستمراريته، فاقحمت البلاد في عشرية دموية راح ضحيتها أكثر من 200 ألف شهيد، وكادت تهدّ أركان الجمهورية. لذا، كانت الأولوية عندنا إنقاذ الجمهورية لا الاستمرار في إضعافها باسم عملية انتخابية مفخخة. استمرت المقاطعة باسم الحفاظ على الوحدة الترابية للبلاد مع أحداث منطقة القبائل الدموية في 2001 وتداعياتها الخطيرة. لقد قتل مواطنون جزائريون برصاص الدرك الوطني، وكان عددهم 127 شهيداً. في سياق مقاطعة مواطنينا في منطقة القبائل للانتخابات، كانت المشاركة تعني عزل جزء من الوطن عن بقية الوطن، وتكريس المنطق الانقسامي الخطير، الذي تعاني منه منطقتنا العربية. حالياً، الجمهورية في مأمن، وهي محل إجماع بعد دحر الإرهاب، بل أصبحت المقاطعة خيار السلطة للحفاظ على غلبتها، بتحييد الأغلبية الرافضة (75 في المئة بين المقاطعة والاقتراع الأبيض) وبتجنيد قواعدها. إن أكبر حزب في الجزائر، وهو حزب «جبهة التحرير الوطني»، أحد أجهزة النظام، لا يملك إلا 5 في المئة من الجسم الانتخابي. المشاركة أصبحت تعني بالنسبة إلينا الأداة الأكثر فعالية لتكريس البديل للنظام الحالي.

■ ما هي العناصر التي تميز مشروعكم في الرئاسيات عما يطرحه البقية؟

أولاً، ساضع الجزائر على سكة التنمية وبشكل حاسم وسريع، بالتخلص نهائياً من النموذج الاقتصادي الذي وضعنا فيه النظام لمدة أربعين سنة، والقائم على بيع المحروقات واستيراد كل شيء تقريباً. هذا لا يتأتى إلا بوضع حدّ للاستيراد العشوائي، وتوجيه أموال المحروقات إلى الاستثمار لا إلى الاستهلاك. الجزائر في السبعينيات كانت تستثمر 40 في المئة من مداخيلها من العملة الصعبة، وكانت ميزانية تسييرها قائمة على العمل المنتج لا على «ريع المحروقات» كما هي اليوم. ساغير العملة لدمج الاقتصاد الموازي، الذي يشكل 50 في المئة من الاقتصاد الوطني، وهو المسؤول الأول عن العجز في الميزانية، وسأسترجع الأموال المهرّبة إلى الخارج، التي تفوق قيمتها 200 مليار دولار، وسأمنع أي دولة إن لم تسهّل استرجاع هذه الأموال من أن تتاجر مع الجزائر. الجزائر لها الخيرة من أمرها في أمور التجارة الدولية، بحكم التنافس الكبير عليها بين الدول المتقدمة اقتصادياً. سأحول أموال الدعم إلى أجور، وسأوفر أجراً ثانياً للفئات الهشة، يصرف بإذن من الدولة في الأمور الضرورية، أو لاستهلاك المنتج الوطني تجنباً للتضخم. ساضع دستوراً مدنياً يساوي بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الجندرية أو الدينية أو الثقافية، معترفاً بجميع الحقوق الجماعية والفردية. وساكرس الفصل الحقيقي بين السلطات، مع الحدّ من سلطات رئاسة الجمهورية المبالغ فيها حالياً. ساجعل من العدالة الاجتماعية حقاً دستورياً وفاءً لوعد ثورة نوفمبر.

> تراجع اليسار في الجزائر يعني التراجع عن المبادئ المؤسّسة للوطنية الجزائرية

■ يبدو واضحاً في الجزائر تراجع قوة اليسار عما كانت عليه في الثمانينيات والتسعينيات. هل يعود ذلك في اعتقادكم إلى غياب قادة كاريزماتيين أو أزمة فكرية أو أزمة مجتمع ككل؟

مشروع الدولة والأمة الجزائرية تأسّس في رحم اليسار عام 1926، مع عمال الجزائر في فرنسا وفق توجيهات الأممية الثالثة. كان نجم شمال أفريقيا فرعاً مغاربياً للحزب الشيوعي الفرنسي، يضمّ الجزائريين وبعض التونسيين والمغاربة، وكان مشروعاً للتحرر الوطني. لقد تطور هذا التنظيم، واستقلّ عن الحزب الشيوعي الفرنسي، بحكم تراجع هذا الأخير عن مسألة أولوية التحرر الوطني، فأنتج هذا التطور حزب الشعب، ثم جبهة التحرير الوطني. إن جبهة التحرير الوطني، سليلة نجم شمال أفريقيا، هي من كانت وراء تفجير الثورة وتحقيق الاستقلال الوطني. إن تراجع اليسار في الجزائر سيعني التراجع عن المبادئ المؤسّسة للوطنية الجزائرية. وهذا ما حدث مع فترة الانفتاح في الثمانينيات، وما تلاها من تغول الإسلام السياسي بتواطؤ من النظام في فترة معينة. إن انحسار تأثير اليسار إذن أنتجه نزوع الدولة إلى اليمين، ووجود شروط دولية مواتية لهذا التيمن، وانقسام داخل العائلة اليسارية حول الموقف من الإسلام السياسي ومن تداعيات سقوط حائط برلين بالأساس. نحن الآن في نهاية مرحلة، لن تقوم لدولنا أي قائمة خارج مشروع البناء الوطني القائم على التنمية والديموقراطية، وهذه هي مهمة اليسار التاريخية.

■ في حال وصولكم إلى الحكم، ما هي أولوياتكم في السياسة الخارجية؟ وكيف تنظرون إلى علاقة الجزائر مع دول الخليج وإيران؟

**ساجعل من الجزائر التي كانت مقبرة الاستعمار ومكة الثوار سابقاً، مكّة للديموقراطيين. مكة للديموقراطيين من أجل عالم يواجه فيه الأقل قوة وهم مجتمعون، جبروت الدول الكبرى ورغبتها في اقتسام النفوذ في العالم على حسابنا. عالم ينتصر للضعيف ويتصدى للمعتدي. إن السياسة الدولية التي تُبنى على الاصطفاف في محاور يصنعها الكبار، ويدفع ثمنها الصغار، هي أكبر خطيئة ترتكبها هذه الدول الصغيرة. على الجزائر أن تلعب دورها عربياً وأفريقياً وعالم. ثالثياً من أجل صياغة وتجسيد نظام عالمي جديد، يلعب قطبه المستضعف والمتخلّف دوراً أساسياً في دمقرطته. بهذه الروح ساتعامل مع الجميع: إيران ودول الخليج، بحكم التحديات المشتركة التي نعيشها. إن حتمية الجغرافيا والتاريخ ستفرض نفسها على قصر نظر المصالح الآنية. العالم بحاجة إلى قطب آخر وازن يحدّ من تغول الكبار. علينا أن نُحيي روح باندونغ (مؤتمر 1955) من جديد، وأن نتوقف عن النظر إلى العالم بعيون قومية شوفينية، فيضيع منا الحسّ الجيهوي، ونصبح من خلالها أكثر ضعفاً وهشاشة. إن ما يحدث في سوريا وما حدث في العراق سابقاً لخير دليل على خطورة قصر نظر الدول المتحالفة مع قوى الاستعمار الجديد، والمجاورة لهاتين الدولتين. علينا أن ننهي مرحلة الانقسام لكي لا ينطبق علينا المثل القائل «أكلت حين أكل الثور الأبيض».

الحدث اشتعل الشارع الفنزويلي بعد إصرار الولايات المتحدة على محاولة إدخال المساعدات الغذائية والطبية بالقوة، ما أدى إلى سقوط ستة قتلى وعشرات الجرحى، بعد اشتباكات بين الشرطة وأنصار المعارضة. لكن سلطات كاراكاس نجحت في تطويق الأحداث ومنع دخول الحاويات، مثيرة بذلك ردود فعل أميركية غاضبة

كاراكاس تجتاز «قطوع المساعدات»: هزيمة أولى لواشنطن

شكّل أنصار «الاشتراكي» مع القوى الأمنية حصناً بشرياً لمنع دخول الشاحنات (أ ف ب)

علي فرحات

للمرة الثانية على التوالي، خابت آمال المعارضة الفنزويلية الموالية لواشنطن، لتخسر ما أطلقت عليه «فرصة التحول» في كاراكاس، بعدما كانت حساباتها قبيل يوم السبت الماضي تدور حول أن كل العوامل الداخلية والخارجية تصبّ في صالحها، وأن الفنزويليين سيهبّون لنصرة «زعيمهم» الآتي على صهوة شاحنة مساعدات، لكن سرعان ما تبدّد هذا المشهد المتخيّل، محدثاً صدمة عكسية أعادت الحسابات الأميركية إلى النقطة الصفر.

يكشف مطلعون على الملف الفنزويلي أن خسارة المعارضة لتوقيتها الثاني (الثالث والعشرين من شباط/ فبراير) شكّل لها ضربة في الصميم، وأن سيناريو انهيار الدولة الفنزويلية وتفكّك مؤسساتها العسكرية كان أقرب إلى التمنيات منه إلى دراسة واقعية. وعلى الرغم من صخب المواقف الدولية المتردة بممارسات حكومة الرئيس نيكولاس مادورو، والدعوة إلى اجتماع مجموعة «ليما» التي تضمّ عدداً من الدول المؤيدة لزعيم المعارضة خوان غوايدو، إلا أن انجلاء غبار المعركة كشف حساب البيدر، وأعطى للحكومة البوليفارية قوة إضافية، بل كرّسها كواقع لا يمكن تجاوزه بقرار انفعالي اتخذه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وإجراءات غير محسوبة يمارسها حلفاؤه على الحدود الفنزويلية.

وفي هذا السياق، جاء تصريح الرئيس البوليفي إيفو موراليس، الذي عبّر في تغريدة عبر موقع «تويتر»، عن احترامه العميق للشعب الفنزويلي، وقال إن هذا الشعب «من خلال الدفاع عن أرضه، يدافع عن سيادة أميركا اللاتينية»، مضيفاً أنه «عبر رفض التدخل العسكري، يدافع عن السلام، ولن يكون هناك سلام من دون عدالة اجتماعية، ومن دون احترام للكرامة والهوية والحرية».

وبالعودة إلى اليوم الذي سبق نفير المعارضة، كشف مصدر مطلع لـ«الأخبار» أن ادعاء زعيم المعارضة خروجه من كاراكاس، بتنسيق مع بعض الجهات العسكرية الفنزويلية المتعاطفة معه يوم الجمعة، «ليس صحيحاً»، موضحاً أن «الصحيح هو أن عبوره الحدود باتجاه مدينة كوكوتا الكولومبية كان على مرأى من مادورو وجنرالات الجيش البوليفاري، الذين كانوا يعقدون اجتماعاً مفتوحاً لدراسة الخيارات والخروج بقرار موحّد يقطع الطريق أمام أي اختلافات قد يتسلّل من خلالها المتربصون على الضفة الأخرى». في اللقاء، أجمع الحاضرون، من عسكريين وسياسيين، على تحدّي التهديدات الأميركية، وامتصاص لحظة الإحراج التي أرادتها واشنطن وحلفاؤها، من خلال «المساعدات الغذائية والطبية». ووفقاً

> **أعلن الرئيس الكولومبي إقفال الحدود مع فنزويلا لمدة 48 ساعة**

للمعلومات، فإن اتصالات خارجية شديدة الأهمية أُجريت أثناء اللقاء، حيث تلقّت الحكومة البوليفارية تأييداً من دول كبرى، أهمّها الصين وروسيا، لمواجهة محاولة الاعتداء على السيادة الفنزويلية. لكن النقطة الأهم، في لحظة التحوّل الفنزويلي أمام هذا القطوع الخطير، تمثلت في نجاح الحزب الاشتراكي في حشد مئات الآلاف من مناصريه، الذين شكّلوا، بالشراكة مع القوى الأمنية، حصناً بشرياً لمنع دخول الشاحنات من طرفي الحدود الكولومبية والبرازيلية.

على الضفة الأخرى، كانت حسابات المعارضة تستند في الدرجة الأولى إلى إمكانية إغواء الفنزويليين بالمساعدات، في حين تركّزت التوقعات على أن الشعب الفنزويلي سيزحف بأمه وأبيه ليحمي حاويات ترامب. لكن المفاجأة كانت صادمة، ذلك أن جمهور المعارضة الواسع انقسم في رؤيته لهذه المساعدات؛ فقد أثر القسم الأكبر أن لا يشارك في مواجهة دموية من أجل الحصول على حصة غذائية متواضعة، فيما راح بعض المعارضين يشبّهون هذا الإجراء بالطعم الذي يوضع للسمكة بهدف اصطيادها.

في حصيلة اليوم الفنزويلي الطويل، فشلت المعارضة في ثورة الشاحنات، وامتصّ مادورو وحكومته الصدمة الأولى في الشارع، فيما حاولت واشنطن تمويه خيبتها بتهديدات أطلقها وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، للدولة الفنزويلية، بأنها «لن تَسلَم» بسبب تجرؤها على تحدي الإرادة الأميركية، محذراً من أن «أيام مادورو باتت معدودة». أما الرئيس الكولومبي، إيفان دوكي، فقد أعلن إقفال الحدود مع فنزويلا لمدة 48 ساعة لتقييم الأضرار، فيما سحبت البرازيل حاوياتها، معربة عن أسفها لـ«الإجراءات «الإجرامية» التي قامت بها الحكومة الفنزويلية».

هكذا إذاً، جرّ خوان غوايدو أذيال الخيبة، داعياً في الوقت نفسه الدول المؤيدة له إلى إبقاء كل الخيارات مفتوحة لمواجهة حكومة بلاده، لكن تصعيد الخطاب ضدّ مادورو قد لا يكون بالضرورة واقعياً بعد النتائج غير المرضية للتحالف الأميركي. ويرى مطلعون أن هذه النتيجة «قد تجبر واشنطن على إدارة مفاوضات جديدة مع مادورو، الذي أثبت أنه قوي وقادر على الإمساك بزمام الأمور في بلاده». إلا أن تلك الفرضية قد لا تتوافق مع جنوح ترامب نحو المزيد من التشدّد حيال كاراكاس.

على أي حال، يبدو أن محور واشنطن «تذوّق هزيمة شديدة المرارة» وفقاً لما يستخلصه دبلوماسي كولومبي ـ حضر اجتماعات كوكوتا ـ من الضجيج والصراخ اللذين سادا أروقة الاجتماعات، مختصراً المشهد بقوله إن «نيران الغضب الأميركي هي التي أشعلت شاحنات المساعدات على جسر سانتانديرِ، وليست القوى الأمنية الفنزويلية».

ليبيا

حفتر يسيطر على الجنوب... طرابلس تستعد للحرب!

على رغم المقاومة العسكرية التي أبدتها «قوة حماية الجنوب»، والضغط السياسي الذي مارسه نواب البرلمان عن مرزق، سقطت المدينة في أيدي قوات المشير خليفة حفتر. في البداية، لم تستطع هذه الأخيرة النفاذ إلى المدينة، حيث مُنيت بخسائر في الأرواح والعتاد، لكن الخرق تحقق عبر الحصار وتضييق الخناق، ما اضطر القوات المحلية إلى التراجع جنوباً ومغادرة المدينة.

وعلى عكس ما صرّحت به قوات حفتر من أنها لقيت ترحيباً من الأهالي، وأن الأوضاع في مرزق مستقرة، تأتي الأخبار الواردة من هناك مناقضة تماماً. النائب البرلماني عن المدينة، محمد لبنو، أكد، أمس، أن تشكيلات حفتر، المدعومة من بعض فصائل المعارضة السودانية، أحرقت منزله ومنازل والده وإخوته، ضمن حملة شملت حرق حوالى 90 منزلاً، إضافة إلى اقتحام منازل وممتلكات أخرى. وأضاف لبنو، تأكيداً لما قالته زميلته النائبة رحمة أبو بكر آدم في بيان تجميد عضويتها بداية هذا الشهر، أنه توجد حملة قتل على الهوية؛ فعلاوة على وصول 19 جثة إلى مستشفى المدينة، تنتشر عدة جثث متحللة في شوارعها. وحمّل قائد العمليات في المنطقة، اللواء عبد السلام الحاسي، المسؤولية عن ذلك.

إضافة إلى مرزق، تأكدت فعلياً سيطرة قوات حفتر على حقل الفيل النفطي، وهو الثاني من ناحية طاقة الإنتاج (حوالى 90 ألف برميل يومياً) بعد حقل الشرارة (أكثر من 300 ألف برميل)، الذي سيطرت عليه أيضاً تلك القوات ضمن حملتها في الجنوب. بذلك، صار حفتر يسيطر الآن على أكبر مواقع النفط في البلاد، وموانئ التصدير، إضافة إلى أكبر مدن الشرق والجنوب.

مشروع حفتر لا يتوقف عند هذا الحد، إذ تكثّفت في الأسابيع الماضية تصريحات مسؤولين في قواته حول اقتراب موعد زحفهم نحو العاصمة طرابلس، التي تمثل الهدف النهائي لهم، وذلك لاحتوائها مقار «الشركة الوطنية للنفط» و«مصرف ليبيا المركزي» و«المؤسسة الليبية للاستثمار»، التي

> **بدأت حكومة «الوفاق» العمل على تحصين جنوب طرابلس من الاختراقات**

لم تنجح خطة خلق مؤسسات موازية لها في شرق البلاد في تجريدها من الإدارة الحصرية لمفاتها، بفضل الدعم الدولي التي تحظى به، وتبعيتها لحكومة «الوفاق الوطني».

مقابل ذلك، فشلت محاولة حكومة «الوفاق»، ورئيسها فائز السراج، في احتواء عملية حفتر جنوب البلاد، حيث لم يستطع الأمر الجديد الذي عيّنته، على كنه، حشد دعم كافٍ له، بسبب صفقات عقدها حفتر مع جهات محلية سمحت له بمدّ سيطرته من دون قتال كبير. لكن ذلك لا يعني تسليم الأمر لقوات شرق البلاد، إذ انتشرت أخبار، أمس، عن بداية إرسال قوات من مدينة مصراتة إلى منطقة الجفرة وسط البلاد، والعمل على تحصين جنوب طرابلس من الاختراقات، إضافة إلى حملة حشد سياسي وعسكري في بعض المدن أدت إلى مقتل اثنين من داعمي حفتر في مدينة غريان، رغم أن ذلك يتم من دون إعلانات رسمية أو تغطية من حكومة «الوفاق».

تحسّساً لخطر هذا الزحف، بدأت قوات حفتر إطلاق تحذيرات لقوات غرب البلاد. وأصدر سلاح الطيران التابع لحفتر، أمس، إيجازاً صحافياً حذّر فيه من اقتراب أي قوة من منطقة العمليات، مضيفاً أنه سيباشر تسيير طلعات جوية استطلاعية لرصد أي تحركات «مشبوهة»، مؤكداً أنه على أهبة الاستعداد لضرب أي مجموعة تخالف هذا التحذير.

كلّ هذا الحشد والتصعيد يعزّزا احتمال اندلاع مواجهات عسكرية شاملة بين معسكرَي شرق البلاد وغربها، وهو أمر لم يحدث منذ أعوام بفضل جهود الأمم المتحدة وبعض الفاعلين الدوليين، الذين يبدو أن بعضهم، على غرار فرنسا التي أبدت ارتياحها للعملية في الجنوب، صار مستعداً لدعم تحرك حفتر نحو طرابلس، وذلك على عكس الولايات المتحدة التي كثفت في الأسابيع الماضية من تحركاتها السياسية الداعمة لحكومة «الوفاق».

ويكمن خطر توفير دعم سياسي للعمليات العسكرية في تضييق مجال الوصول إلى حل سياسي سلمي يوحّد مؤسسات البلاد، وتصعيد الضغوط على جهود بعثة الأمم المتحدة التي يقودها غسان سلامة، والتي تسعى إلى المضي قدماً في تنفيذ برنامجها الذي يحوي تنظيم «ملتقى وطني» جامع في الأشهر القليلة المقبلة، وإجراء استفتاء على الدستور وانتخابات تشريعية ورئاسية خلال هذا العام.

بات حفتر يسيطر على أكبر مواقع النفط وموانئ التصدير في البلاد (أ ف ب)

(الأخبار)

مقالة

بوتين في مواجهة «مملكة الدجّال»

وليد شرارة

«كراهيتنا لأميركا تصل إلى أعالي السماء»
نشيد ثوري فيتنامي أيام حرب التحرير

أعلنت الولايات المتحدة، خلال هذا الشهر، أنها ستعلّق التزامها بمعاهدة القوى النووية المتوسّطة المدى الموقعة عام 1987، وتبدأ عملية الخروج منها، مُتهمةً روسيا بانتهاك المعاهدة. وسيتيح ذلك لواشنطن حرية تطوير صواريخ جديدة. رداً على هذا الإعلان، قال الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في خطاب ألقاه الأربعاء الماضي، إن بلاده سترد على نشر أي أسلحة نووية قصيرة أو متوسطة المدى من جانب واشنطن في أوروبا، ليس فقط باستهداف الدول التي تُنشر فيها هذه الصواريخ، بل وباستهداف الولايات المتحدة نفسها.

كعادتهم، غلّب المعلّقون الغربيون الاعتبارات الداخلية لتفسير موقف بوتين، مع تجاهل كامل للقرار الأميركي، معتبرين أن الرئيس الروسي بدأ يواجه للمرة الأولى منذ وصوله للحكم عام 2000 تراجعاً جدّياً في معدلات شعبيته، نتيجة بعض القرارات التي اتخذها في الآونة الأخيرة، كرفع قيمة الضريبة المباشرة على القيمة المضافة من 18 إلى 20%، وسنّ التقاعد من 60 إلى 65 سنة للرجال، ومن 55 إلى 63 سنة للنساء. يصبح كلامه في الشأن الدولي، في هذه الحال، نوعاً من المزايدة «القومجية» للحدّ من تدهور شعبيته، والتعمية على المشكلات التي تتسبّب بها.

التغاضي المقصود عن الخلفيات الواضحة للمواقف الروسية، حتى عندما تكون جواباً مباشراً على قرارات وإجراءات أميركية، هو السمة الغالبة على التعاطي الغربي مع روسيا. وهو يثير غضباً متصاعداً في أوساط النخب السياسية والعسكرية في هذا البلد، يخطئ الغربيون في الاستخفاف به وعدم أخذه على محمل الجد.

سيناريو يوم القيامة و«مملكة الدجّال»

في مقال نشرته على موقع «بروجكت سينديكايت»، أشارت دينا خبابيفا، الأستاذة في «معهد جورجيا للتكنولوجيا الأميركي»، والمعادية لروسيا، إلى أن الرئيس الروسي تحدث خلال العام الفائت عن الفناء النووي أكثر مما فعله أي من الزعماء الغربيين طوال العقد الماضي. ذكّرت خبابيفا بمداخلة بوتين أمام «منتدى فالداي» في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، والتي أكد فيها أنه في حال وقوع حرب نووية «ستكون روسيا الضحية، لكن على المعتدين أن يعلموا أن الانتقام لا مفرّ منه. الحرب النووية ستفضي إلى كارثة عالمية، لكن الروس سيذهبون إلى الجنة كشهداء، أما المعتدون فسينفقون دون القدرة حتى على الاعتراف وطلب التوبة».

توقع اقتراب ساعة المواجهة الكبرى ويوم الدينونة، نتيجة السياسات الأميركية والغربية الشديدة العداء لروسيا، انتشر بشكل واسع فيها، خصوصاً خلال السنتين الماضيتين. رأس الكنيسة الأورثوذكسية، البطريرك كيريل، رأى «أن المرء ينبغي أن يكون مصاباً بالعمى حتى لا يلحظ دنوّ تلك اللحظة المرعبة التي تحدث عنها القديس يوحنا الإنجيلي في كتاب الرؤيا». أما ألكسندر دوغين، الملقّب بـ«بطريرك الأوراسية»، والمنظّر الأقرب لفلاديمير بوتين، فقد سمّى هذا الأخير «كاتيشون»، أي القائد الأرثوذكسي المكلّف بمنع قيام «مملكة الدجّال». هذا المزيج من العولمة الغربية ومجتمعات ما بعد الليبرالية وما بعد الصناعة. دوغين ذهب، في إحدى مقابلاته الإذاعية، إلى درجة اعتبار «أن العالم المعاصر، حاله كحال القرون الوسطى، يتوق إلى يوم الدينونة، لأنه من دونه مملّ لأبعد الحدود».

هذا مجرّد غيض من فيض التصريحات الكثيرة التي تجزم بأن العالم يتجه نحو مصيره المحتوم، وأن الولايات المتحدة ستتحول حينها إلى «كومة من الرماد المشع». خطّ بياني واضح يجمع ما بين هذه المواقف وبين إصرار الرئيس الروسي على الاستعراض الدوري لآخر ما أنتجته الصناعات العسكرية الروسية من أسلحة وصواريخ متطورة، فائقة السرعة والدقة، وقادرة على تجاوز كل أنظمة الاعتراض الأميركية وبطارياتها المضادة للصواريخ. هي جميعها تختصر رسالة روسية للولايات المتحدة وتوابعها الغربيين، تفيد بأن موسكو ماضية في التصدي لاستراتيجية الاحتواء والحصار والاستنزاف ومحاولات تغيير معادلة التوازن الردعي الدولي، وأنها مستعدة لمواجهة أسوأ الاحتمالات وتحمّل نتائجها.

لا تُختزل الحرب بالعمليات العسكرية. قد تكون المذكورة أعلى مستوياتها، إلا أن سباق التسلح والانتشار العسكري المكثف والنوعي في بقاع ذات أهمية استراتيجية، والعمليات الأمنية، وحملات التحريض الإعلامية المستمرة، والحرب السيبرانية، جميعها أشكال متفاوتة من الحرب، وقد يلغي التفوق النوعي في إحداها ضرورة اللجوء للقوة العسكرية لتحقيق الانتصار. فإذا تمكّنت الولايات المتحدة من إنتاج صواريخ مضادة للصواريخ عالية الفعالية،

> **المنطق العميق الذي يتحكم بسياسات الولايات المتحدة يرمي إلى إضعاف روسيا بنيوياً**

قادرة على تدمير أي صواريخ منطلقة من أراضي روسيا في حال اندلاع صراع بينهما، ستنجح الأولى في احتكار القدرة على استخدام السلاح النووي، وهو ما يعادل عملياً احتكارها للسلاح نفسه. يعني هذا الأمر نهاية التوازن الاستراتيجي الدولي الذي ساد منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي (يوم امتلك الاتحاد السوفياتي السلاح النووي)، والقائم على مبدأ الردع النووي المتبادل، وعودة الولايات المتحدة إلى الهيمنة الأحادية على العالم، والتحكم بمصائر شعوبه وبلدانه. يندرج السعي المحموم لتوسيع الـ«ناتو» شرقاً وصولاً إلى حدود روسيا، ونشر بطاريات الصواريخ المضادة للصواريخ في جوارها، ومحاولات استنزافها بسباق تسلح باهظ الأكلاف، في إطار استراتيجية احتواء كتلك التي اعتُمدت ضد الاتحاد السوفياتي وسرّعت انهياره. وإذا أضفنا إلى ذلك كلّ تكتيكات الحرب الهجينة المستجدة، كالحرب السيبرانية والإعلامية والتجارية والعقوبات الاقتصادية، يصبح من الجليّ أن المنطق العميق الذي يتحكم بسياسات واشنطن، واستهدافاته الطويلة الأمد حيال روسيا، يرمي إلى إضعافها بنيوياً أو حتى التسبّب بتفككها.

هو المنطق إياه الذي يحكم السياسة الأميركية منذ عهد أوباما تجاه الصين، وتجاه إيران بعد انتصار ثورتها الإسلامية. وهو منطق يمثل تهديداً وجودياً لهذه الأمم ولشعوبها. عند انتصار الثورة، وصف الإمام الخميني الولايات المتحدة بـ«الشيطان الأكبر». استهجن بعض المتفزلكين ذلك، على قاعدة أنه لا تجوز «أبلسة» الخصوم في الصراع السياسي، متجاهلين التهديد الوجودي الذي يشكله هؤلاء. يبدو أن روسيا، بعد أربعين سنة، تتّجه أيضاً إلى اعتماد «الأبلسة»: «أميركا مملكة الدجّال». وعلى أغلب تقدير، سنسمع في زمن ليس ببعيد التوصيف الذي ستستخدمه الصين حيالها. الأمر المؤكد هو أن كراهية الولايات المتحدة تمتدّ وتتعمّق عبر العالم وتصل «إلى أعالي السماء».

العالم | مصر

القمة العربية ـ الأوروبية: «إنشائيات» بلا حلول

قمة البحث عن حلول، تنتهي بلا حلول. بهذا يمكن اختصار القمة العربية ـ الأوروبية التي تُختتم اليوم في مدينة شرم الشيخ، بعد فعاليات سيطرت عليها اللقاءات الثنائية بين الزعماء العرب والأوروبيين

القاهرة ـ **جلال خيرت**

حلّ القضية الفلسطينية، والأزمة في سوريا، والحرب في اليمن، والوضع في ليبيا، بالإضافة إلى وقف تدفق اللاجئين عبر المتوسط، ومشكلة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كلها ملفات حضرت في لقاءات القادة المشاركين في القمة العربية ـ الأوروبية في شرم الشيخ، والتي سبقتها إجراءات أمنية مشدّدة وغير مسبوقة. ومن بين مشاهد القمة المختلفة، بدا لافتاً حرص الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، على الاحتفاء بزيارة الملك سلمان بمفرده، حيث استقبله في المطار، واصطحبه إلى مقرّ إقامته، وعقد معه لقاءً ثنائياً حضره كبار المسؤولين في الدولة المصرية.

القمة التي تعقد تحت شعار «الاستثمار في الاستقرار»، غابت عن فعاليات يومها الأول المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، على الرغم من الإعلان سابقاً عن حضورها، فيما حضرت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، بالرغم من الإعلان السابق عن عدم قدرتها على تلبية الدعوة. كذلك، شهدت القمة حضوراً أوروبياً مكثفاً من رؤساء حكومات ووزراء خارجية. ومع انطلاق الفعاليات، أعرب السيسي عن تطلّع مصر إلى تعزيز التعاون المشترك مع الاتحاد الأوروبي في مجال «مكافحة الإرهاب والتطرف، وفقاً لمقاربة شاملة تعالج الجذور الرئيسية»، مشدداً على «ضرورة التصدّي لمحاولة بعض الأطراف الدوليين تقديم الدعم والتمويل للتنظيمات الإرهابية». وتلاقت الرؤى ووجهات النظر حول ضرورة استمرار العمل على التوصل إلى تسويات سياسية للقضايا المطروحة، بما يحافظ على المؤسسات الوطنية في الدول التي تشهد أزمات،

> كان بارزاً في القمة غياب أمير قطر، تميم بن حمد، اعتراضاً على طريقة دعوته

وصون سيادتها ووحدة أراضيها.

اليوم الأول اقتصر في مجمله على لقاءات هامشية وكلمات إنشائية في الجلسة الافتتاحية التي تضمّنت تأكيداً مصرياً على الاهتمام بأوروبا، وتأكيداً أوروبياً على أهمية التعاون مع العرب. وحتى مساء أمس، جرى التوافق على نقاط عديدة في البيان الختامي للقمة. وأهمها: «الدخول في عصر جديد من العلاقات العربية ـ الأوروبية يبنى على التعامل مع التحديات المشتركة والاستفادة من الفرص الكامنة لمصلحة المنطقتين وشعوبهما واستقرارهما، والبناء على الأواصر التاريخية بين المنطقتين». وسيتضمن البيان الختامي التأكيد على الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وقواعد القانون الدولي كأساس حاكم للعلاقات الدولية. كما سيتم التشديد على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، سيُعلن في البيان عن إقامة القمة المقبلة في بروكسل عام 2022.

وكان بارزاً في القمة غياب أمير قطر، تميم بن حمد، اعتراضاً على طريقة دعوته «غير الدبلوماسية»؛ حيث اكتفت مصر بإرسال تذكرة بموعد القمة عبر السفارة اليونانية في الدوحة، والتي تقوم بالتمثيل الدبلوماسي المصري هناك. ولكن مندوب قطر الدائم في الجامعة العربية مثّل دولته في الاجتماعات، وسط حضور خليجي قوي بوجود ملكَي السعودية والبحرين وأمير الكويت وممثل سلطان عمان. كما غاب الملك الأردني، رغم الاتصالات التي أجراها السيسي لحضوره القمة، إلا أنه اكتفى بإرسال وزير خارجيته.

من جهته، قال الأمين العام للجامعة العربية، أحمد أبو الغيط، إن «تسوية القضية الفلسطينية بصورة عادلة ومستدامة هي السبيل الأقصر والأفضل لوضع المنطقة على طريق الاستقرار والتعاون وكبح جماح التطرّف والعنف»، مشيراً إلى أن «القمة تعبّر عن إجماع بارز على أن حل الدولتين يبقى الصيغة الوحيدة العقلانية والعملية لتسوية هذا النزاع». وبدا لافتاً حديث أبو الغيط عن أن «إسرائيل قامت منذ سبعين عاماً ويزيد، ونالت الأمن والاعتراف، وبقي أن تقوم دولة فلسطينية على حدود 67 وعاصمتها القدس».

وصلت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل متأخرة الى شرم الشيخ للمشاركة في القمة (أ ف ب)

وفيات

شكر على تعزية

آل سبليني وعموم أهالي بلدات اللوبية والسكسكية وأنصارية، يتوجهون بخالص الشكر والإمتنان، من كل من واساهم بوفاة فقيدهم الغالي المرحوم:

الحاج محمد علي علي سبليني
(ابو علي)

ويخصون بالشكر دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، ورئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان، والمفتي الجعفري الممتاز الشيخ أحمد قبلان، والسادة النواب الحاليين والسابقين، والقيادات الأمنية والعسكرية والقضاة والمغتربين، وكافة الشخصيات والفعاليات الرسمية والسياسية والحزبية والإجتماعية والتربوية، ورؤساء المجالس البلدية والمخاتير والأهالي، وكل من اتصل وأبرق معزياً، سائلين المولى القدير، أن يحفظهم من كل مكروه.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي احمد احمد لموكله محمود شحادة المرعي سند تمليك بدل ضائع للعقار 30 محيليب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب شادي محمود الخطيب سند بدل ضائع للعقار 26/2080 الدكرمان .
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب بشير الجردلي بوكالته عن مصطفى درويش البنى سندات بدل ضائع لموكله ناصر رياض الشماع بالعقارين 103 اليهودية و1674 الدكرمان واسعد رياض الشماع بالعقار 103 اليهودية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب عبد الكريم نعيم ناصر لموكله علي مصطفى ناصر شهادة قيد مؤقته بدل ضائع للعقار رقم 197 إركي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
القاضي العقاري
محمد الحاج علي

إعلان
عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب حسان محمد علي لموكله يوسف ابراهيم وطفى شهادة قيد بدل ضائع للعقار رقم 634 شمع.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
القاضي العقاري
محمد الحاج علي

إعلان بيع بالمعاملة 2018/596
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2019/3/8 ابتداءً من الساعة 11:30 ظهراً سيارة المنفذ عليها ميرنا احمد وهبه ماركة رانج روفر SPORT HSF موديل 2007 رقم /6423/ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. وكيله المحامي رامي باسيل البالغ /9361$/ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /7927$/ والمطروحة بسعر /6100$/ او ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها رسوم ميكانيك منذ العام 2014.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد إلى مرآب البنك الكائن في بيروت كورنيش النهر قرب مطاحن التاج وشركة البيجو مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع بالمعاملة 2017/987
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2019/3/8 ابتداءً من الساعة 11:30 ظهراً سيارة المنفذ عليه رشيد تحسين المجذوب ماركة نيسان X-trail موديل 2006 رقم /509043/ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. وكيله المحامي رامي باسيل البالغ /11316$/ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /6000$/ والمطروحة بسعر /4200$/ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك قد بلغت حوالي /240000/ل.ل.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد إلى مرآب البنك الكائن في بيروت كورنيش النهر قرب مطاحن التاج وشركة البيجو مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع بالمعاملة 2017/515
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2019/3/8 ابتداءً من الساعة 12:30 ظهراً سيارة المنفذ عليها شركة اسامه لتأجير السيارات ش.م.م. ماركة كيا – CERATO موديل 2015 رقم /661393/م الخصوصية تحصيلاً لدين طالبة التنفيذ شركة ناتكو ش.م.ل. وكيلها المحامي رامي باسيل البالغ /4833$/ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /6367$/ والمطروحة بسعر /4400$/ او ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها ميكانيك منذ العام 2017. فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد إلى مرآب شركة البيجو في بيروت كورنيش النهر مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع بالمعاملة 2017/497
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2019/3/8 ابتداءً من الساعة 12:30 ظهراً سيارة المنفذ عليها شركة اسامه لتأجير السيارات ش.م.م. ماركة كيا – CERATO موديل 2015 رقم /653252/م الخصوصية تحصيلاً لدين طالبة التنفيذ شركة ناتكو ش.م.ل. وكيلها المحامي رامي باسيل البالغ /6996$/ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /6082$/ والمطروحة بسعر /4200$/ او ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها ميكانيك منذ العام 2016.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد إلى مرآب شركة البيجو في بيروت كورنيش النهر مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع بالمعاملة 2017/473
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2019/3/8 ابتداءً من الساعة 12:30 ظهراً سيارة المنفذ عليها شركة اسامه لتأجير السيارات ش.م.م. ماركة كيا – CERATO موديل 2015 رقم /661393/م الخصوصية تحصيلاً لدين طالبة التنفيذ شركة ناتكو ش.م.ل. وكيلها المحامي رامي باسيل البالغ /8638$/ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /5639$/ والمطروحة بسعر /3800$/ او ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها ميكانيك منذ العام 2016.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد إلى مرآب شركة البيجو في بيروت كورنيش النهر مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان بيع بالمعاملة 2017/482
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الجمعة في 2019/3/8 ابتداءً من الساعة 12:30 ظهراً سيارة المنفذ عليها شركة اسامه لتأجير السيارات ش.م.م. ماركة كيا – CERATO موديل 2015 رقم /661399/م الخصوصية تحصيلاً لدين طالبة التنفيذ شركة ناتكو ش.م.ل. وكيلها المحامي رامي باسيل البالغ /8021$/ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /8974$/ والمطروحة بسعر /6200$/ او ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها ميكانيك منذ العام 2017.
فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد إلى مرآب شركة البيجو في بيروت كورنيش النهر مصحوباً بالثمن نقداً او شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
أسامة حمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب سليم يوسف سعاه وكيل الكاردينال بشارة بطرس الراعي بصفته بطريرك انطاكية وسائر المشرق سند تمليك بدل عن ضائع للعقار 1760 الرميلة باسم الصندوق الاجتماعي الماروني الذي هو نفسه المؤسسة الاجتماعية المارونية.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

اعلان
إعلان عن مزايدة عمومية لتلزيم استثمار كافيتريا
في كل من المعاهد والمدارس الفنية التالية
معهد اميون الفني – معهد شهداء البقاع الغربي – معهد ميمس الفني – معهد طرابلس الفني (أبي سمراء) - معهد كفرصير الفني
في تمام الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/3/26، يجري الصندوق الداخلي في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني مزايدة عمومية لتلزيم استثمار كافيتريا في كل من المعاهد الفنية المذكورة أعلاه.
تقدم العروض إلى قلم الصندوق الداخلي للتعليم المهني والتقني في الدكوانة وفقاً لدفتر الشروط الخاص والمعد لهذه الغاية والذي يمكن الحصول عليه من قلم الصندوق على ان تصل هذه العروض قبل الساعة الثانية عشرة من دوام آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء المزايدة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
الدكوانة في: 2019/2/19
رئيسة مجلس ادارة الصندوق الداخلي
المديرة العامة للتعليم المهني والتقني
بالتكليف
سلام اسعد يونس
التكليف 305

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/2/7 على المتهم خير الله علي مشيك سجل 85/بيت مشيك جنسيته لبناني محل اقامته الشويفات – العمروسية ملك علي مشيك ط 3 والدته محمودة عمره 1973 اوقف اداريا بتاريخ 2015/2/11 واخلي سبيله بتاريخ 2015/6/17 بالعقوبة التالية خمسة عشر عاماً اشغال شاقة.
وفقاً للمواد 454/459 من قانون العقوبات.
لارتكابه جناية تزوير واستعماله.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/2/8
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي طارق البيطار
التكليف 309

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2018/12/26 على المتهم يوسف اسماعيل محمد جنسيته سوري محل اقامته سليم سلام – قرب الجامع والدته مريم عمره 1994 اوقف غيابياً بتاريخ 2017/12/28 ولا يزال متوارياً بالعقوبة التالية اشغال شاقة مؤبدة.
وفقاً للمواد 640/639 عقوبات و 73 اسلحة من قانون العقوبات.
لارتكابه جناية سرقة.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/1/31
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي طارق البيطار
التكليف 309

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2018/12/26 على المتهم كمال محمد العقلة رقم القيد 25/البواب جنسيته سوري محل اقامته سليم سلام – قرب الجامع والدته فاطمة عمره 1991 اوقف غيابياً بتاريخ 2017/12/28 ولا يزال متوارياً بالعقوبة التالية اشغال شاقة مؤبدة.
وفقاً للمواد 640/639 عقوبات و 73 اسلحة من قانون العقوبات.
لارتكابه جناية سرقة.
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/1/31
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي طارق البيطار
التكليف 309

خلاصة حكم
صادر عن محكمة الجنايات في بيروت بالصورة الغيابية
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2019/1/31 على المتهم علي منذر زعيتر سجله 24/ريحا جنسيته لبناني محل اقامته الفنار – السبتية قرب مستشفى البيطار والدته اعتدال عمره 1980 اوقف غيابياً بتاريخ 2018/5/14 وهو فار من وجه العدالة بالعقوبة التالية اشغال شاقة مؤبدة ومئة مليون غرامة.
وفقاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات
لارتكابه جناية مخدرات
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.
في 2019/2/4
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي طارق البيطار
التكليف 309

إعلان لتلزيم شراء بيتين جاهزين لزوم المديرية العامة للجمارك
بطريقة استدراج العروض
في تمام الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع فيه التاسع عشر من شهر آذار من العام الفين وتسعة عشر، تُجري المديرية العامة للجمارك في مركزها الكائن في بناية البنك العربي ساحة رياض الصلح – شارع المصارف الطابق السابع - مكتب المراقب اول لدائرة الشؤون المالية، استدراج عروض خاص لتلزيم شراء بيتين جاهزين لزوم المديرية العامة للجمارك.
التأمين المؤقت مبلغ /2,000,000/ل.ل. (فقط مليوني ليرة لبنانية)
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من دائرة الشؤون المالية - المديرية العامة للجمارك.
يجب أن تصل العروض الى الدائرة المذكورة قبل الساعة الثانية عشرة من اخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
بيروت في 20 شباط 2019
مدير عام الجمارك
بدري ضاهر
التكليف 312

إعلان
صادر عن الغرفة الابتدائية الاولى في الشمال
بالدعوى رقم 2019/49
بتاريخ 2019/1/31 تقدم المستدعي انطوان الياس جعجع بوكالة المحامي نمر فرحات باستدعاء امام هذه المحكمة يطلب فيه شطب اشارة الحجز الاحتياطي الموضوع لمصلحة هيام بجاني المسجل باليومي رقم 1771 تاريخ 1995/12/5، وشطب اشارة الحجز التنفيذي: اشارة تحويل الحجز الاحتياطي الى حجز تنفيذي بالقرار 97/712 الصادر عن دائرة تنفيذ بعبدا المسجل باليومي رقم 728 تاريخ 1999/5/26، عن صحيفة العقارين رقم 5545 و5536 منطقة تنورين الفوقا العقارية، وذلك سنداً لاحكام للمادة 512 أ.م.م. لذلك فلكل ذي مصلحة ولكل متضرر تقديم ملاحظاته الخطية على هذا الاستدعاء خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية - مديرية المالية العامة - مديرية الواردات المصلحة المالية الاقليمية في محافظة عكار - الدائرة الادارية المكلفين الواردة أسماؤهم أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار - حلبا لتبليغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

رقم الانذار	اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون
780	مصطفى احمد بركات	957061	RT000116268LB
794	ايمن عبد اللطيف عبد القادر	257390	RT000116282LB
795	احمد نبيل راغب مصطفى طالب	292734	RT000116283LB
811	شركة الاستشارات والمقاولات رادامكو ش.م.م. – RADAMCO SARL	1571353	RT000116299LB
815	جمعية مشمش الاجتماعية - الثقافية	3150321	RT000116362LB
820	شعبان حسين خضر	1696858	RT000116371LB
844	ميخائيل يوسف ملحم اسكاف	478634	RT000116398LB
846	فخر نديم جريج	540927	RT000116400LB
856	خضر احمد سعيد	1426562	RT000116410LB
872	ماجد احمد محمد اسماعيل	2885052	RT000116427LB
891	بسام محمود رستم	2890391	RT000116446LB

رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 223

سينما

يمشي النهر في بداية الفيلم إلى ما لا نهاية. النزعات التاركوفسكية في فيلم «وردة» (72 د ـ 2019) لغسان سلهب واضحة هذه المرة أيضاً. سرعان ما سيتضح أن الشريط العائد من «مهرجان برلين السينمائي» الأخير، ليس سيرة لروزا لوكسمبورغ، بل سيرة لأجلها. تروي الحاضر بصوتها الهادر مثل نهر يقطع العالم إلى نصفين

فيلمه الجديد عن روزا لوكسمبورغ

غسان سلهب: موعد مع الرفيقة «وردة»

أحمد محسن

اللغة الألمانية تحت اللغة العربية والمدينة فوقهما. صوتان. لغتان. مدينة واحدة وسجينة واحدة. الصوت عصفور يحلّق فوق وردة. صوت روزا لوكسمبورغ يرتفع فوق صورتها. إذاً، المشهد الأول لتقفّي أثر روزا في المدينة الباردة منذ زمن طويل. ما زال البرد قائماً، وما زال الصوت يتحدث باسم صاحبته: مديح للرمادي. يمدح الصوت اللون الداكن بالتزامن مع عبور المترو السريع للمدينة الرمادية. مزيج من ثلج أبيض وآثار سوداء قرب الجسر: هنا قُتِلت وردة.

إنها ليست سيرة روزا لوكسمبورغ، بل رحلة هادئة في القطار. وما يفعله القطار هو التوقّف في محطات ثم العبور. وليس عبوراً عادياً، بل طاحن وهائل في سرعته، مثلما يكون التوقف حاسماً ومفاجئاً. وهكذا هو الفيلم، يتوقف في محطة روزا لوكسمبورغ، يقلّها من على شجرة في غابة العالم ويتابع الطريق. صوت الشّعر دائماً أعلى من صوت المدينة. أصداء تتردد بالصورة، فتستعير خصائص الصوت. الهدوء والرخامة والارتجاف، وكل التنويعات التي يفترض أن تعود للأصوات، لا للصورة. إنها رحلة للبحث عن علاقة بين الصوت والأثر. يحب غسان سلهب هذه الألعاب: تبدأ صور العمال والتظاهرات أيضاً. يتظاهر الفيلم بالتظاهر. ولكن، لا صوت يقول: أنا روزا. المدينة تتحدث عنها. في السياسة كانت روزا لوكسمبورغ ضدّ الانتهازية والنزعات البيروقراطية والرجعية. وهي في روحها تنتمي إلى بولندا وروسيا مثلما تجاوز نقدها للبرلمانيين الواقفين على الحياد ألمانيا إلى فرنسا وحتى إلى إيطاليا. كانت روزا ضدّ الوهم، وكان هاجسها هو العدالة، ولذلك يرد كثيراً في كتابتها مصطلح «النضال الطبقي»، ضدّ البورجوازية. والأهم، أنها نبهت دائماً من مؤسسات الطبقة الحاكمة، كالشرطة والجيش والإداريين المنضوين في مؤسسات تمثيلية تتخذ طابعاً ديموقراطياً في الشكل، لكنهم ينتظمون جميعاً في حراسة مصالح الطبقة الحاكمة. لا يقول الفيلم كل هذا، لأنه ليس سيرة وليس خطاباً، لكنك ستشعر به: رفض الحياد، والتخلي عن رطانة الأوهام.

تقرأ امرأتان رسالة من روزا. الباب إلى جانبهما من نسجينا البيروتي. ليس ألمانياً. وغالب الظن أن المخرج يقصد ذلك. سيعرف المشاهد، من دون أن ينظر إلى اسم المخرج، أو إلى معرفة أي تفصيل، أن مشهد قراءة الرسالة من السّجن، هو من إخراج غسان سلهب تحديداً. وهو مشهد، كما درجت العادة، يترك المجال لسيل من التحليل. فالكلام بالألمانية، لكن المتحدثتين ليستا بالضرورة ألمانيتين. وتقرآن الرسالة نفسها، لكن الثانية أوضح من الأولى. وهذا يعني أن لغة روزا لوكسمبورغ لم تفقد معناها في الزمن، بل فقد الزمن معناه في رسالتها. الرسالة مستمرة، ويجب أن تقرأ دائماً بطريقة أفضل. يقول الصوت، مرتين، إنها ترتبط بألمانيا عبر جدتها التي في الغابة. وهذا كل شيء. ترتبط بالغابة أكثر من ارتباطها بألمانيا، أو بالعالم عبر إحدى غاباته. وتقول إن فيها شيئاً من ألمانيا، ولكن أيضاً من بولندا ومن روسيا. ويجب أن نعرف أننا مثلها في هذا. جميعنا فينا شيء من بولندا ومن روسيا. حزن أو خوف أو قسوة أو برد ينخر عظامنا.

«لست إنساناً، بل عصفور أو وحش»، تقول روزا. وفي الخلفية، تدور المعارك. المكان مجرد مكان. وجه الوردة يراقب التاريخ. المعارك دائماً معارك. وهنا، يصير الفهم ممتعاً: لا يؤرخ الفيلم لسيرة روزا، لكنه يؤرخ لسيرة السيرة.

> ينحاز إلى المصنع والعمال وضحايا الاستعمار والورثة ضدّ الدولة

ينطلق منها إلى مكان بعيد. ما يميّز أعمال سلهب، وينسحب على هذا العمل أيضاً، أنه لا يتاجر بالأوهام. فالشريط ليس شريطاً قصصياً، ولا يجب أن تحزن في النهاية، يجب أن تحزن طوال الوقت. ولا يجب أن تخطر الأسئلة في بالك بعد الخاتمة، بل يجب أن تؤجل الأجوبة إلى النهاية. ويمكن أن تغيّر رأيك في التفاصيل. لكن ليس في موقع الوردة داخل الغابة. التفاصيل تتبدل كالفصول، لم لا؟ في البداية، لم يكن ماركس يرى تعارضاً بين الديموقراطية والشيوعية، ذلك أن الديموقراطية في النهاية ستمثل مصالح البروليتاريا. وكان النضال مشتركاً من أجل الأمرين برأيه. لكن روزا لوكسمبورغ كانت من أوائل الذين قدموا تفسيراً جديداً للديموقراطية، أي إنها بمجرد أن تخلع الديموقراطية الرداء الطبقي، وتصير أداة لتحقيق مصالح الناس، فإن البورجوازية عبر بيروقراطييها في الدولة ستضحي بالديموقراطية. وهذا تفصيل لا يشرحه الفيلم أيضاً لأنه ليس بيوغرافيا مملة، بل نحت في صخرة التاريخ.

في منتصف الفيلم، ينتصف وجه العصفورة في الشاشة، ويتحرك التاريخ داخله. تحلّق من مكانها بالعالم بعيداً. وهكذا تمرّ الحياة كما يرويها الشريط عبر روزا: Maybe You'll Never Know. صحيح أن غسان سلهب يحب عناصر الفيلم أكثر من حبّه للفيلم، لكنها مجموعة بحب شديد. فالصوت حيوي، وليس ظلاً للصورة، والصورة ليست صورة يابسة كما في قصيدة الشاعر. في السينما، الصورة يجب أن تتجاوز الشّعر، ويجب أن يُسمح للعين بتحريك المياه الراكدة في اللوحة. وهكذا تبتسم روزا لوكسمبورغ. وفي أحد الأقوال، التي ترد عن المفكرة الكبيرة، تقول إنها «عاجزة عن تصنيف المعايير الأخلاقية للقوى الطبيعية». وفي هذا عودة إلى المتعاليات الكانطية. والشريط على أي حال يرنو إلى الفلسفة، أكثر من ميله إلى الشّعر. والعنصران معاً يصنعان السينما. هكذا يكمل قطار سلهب محطاته وينتقل بينها برشاقة، فيمرّ في النضال الفلسطيني أيضاً، ولا يقع في مطبات «الدارج»، فينحاز إلى الدولة، بل يعرف وظيفتها. ينحاز إلى المصنع والعمال وضحايا الاستعمار والورثة ضدّ الدولة. في أفلامه، عادةً، كما في «الجبل» وفي «الوادي»، لا يحب غسان سلهب خدعة الأمل. هذه المرة، يلعب اللعبة ذاتها. في الغابة أيضاً، حيث يعاد صوت روزا إلى مكانه، تتحدث عن الأمل. ولكن ثمة شيء مختلف في وردة. ثمة أمل حزين، يسقط مثل الثلج على برلين. الفيلم ليس سيرة، لكنه في مصاف الحقيقة، لأنه كما يقول هيغل: عندما نقول إن الجمال فكرة، فنحن بذلك نقصد أن الجمال والحقيقة شيء واحد.

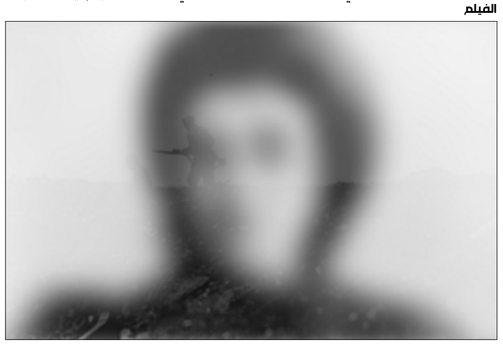

من الفيلم

نقد

«مترادفات» نادافْ لابيد: نقد «معقّم» لإسرائيل

Synonymes (أو مترادفات ـ 123د ـ 2019) للإسرائيلي نادافْ لابيد، توّج أخيراً بجائزة الدب الذهبي في الدورة 69 من «مهرجان برلين السينمائي». من خلال سيرة شبه ذاتية عن مجند إسرائيلي يحاول الخروج من جلده والتلحّف بهويّة مختارة، يعيد الشريط طرح أسئلة الهويات المعاصرة التي باتت تقلق العالم. لكنه يغرق تحت ثقل الكليشيهات والرموز التوراتية، ويعجز عن تقديم معالجة مقنعة تخدم قضيّة الفيلم المفترضة

لندن ــ سعيد محمد

طالما قال المسرحي الألماني المعروف برتولد بريخت باستحالة فصل الفنون عن السياسة. كل فنّ - سينمائياً كان أو غير ذلك - مهما بدا محايداً، هو في النهاية تعبير عن موقف سياسي للمؤسّسة المنتجة له. لكن دعنا ننسى بريخت قليلاً ولنأخذ بنصيحة العميد ميري ريجيف وزيرة الثقافة الإسرائيليّة، التي هنّأت مواطنها المخرج نادافْ لابيد على الفوز بـ «دب» برلين الذهبي، لكنها دعت إلى التروّي في مشاهدة فيلمه «مترادفات» قبل أن نحكم عليه. لذا يجب أن نضع جانباً أن لابيد الكاتب وصانع الأفلام الإسرائيلي والمجنّد السابق في جيش الاحتلال. كما معظم الإسرائيليين والإسرائيليات. يحاول موضعة نفسه على الساحة الثقافيّة كناقد بأدوات سينمائيّة لمازق الهويّة الإسرائيليّة من النوع الذي تحبه وترضاه المؤسسة الصهيونيّة (فيلم Policeman أو «الشرطي» 2011 و The Kindergarten Teacher أو «معلّمة الحضانة» 2014)، وأن منتج الفيلم هو سعيد بن سعيد التونسي المتفرنس والمتطرّف في حبّ إسرائيل وكراهيّة العرب، أو حتى الاعتبارات السياسية الضمنية لكن الحاسمة التي تحكم عمل منح الجوائز ذات الطابع الثقافي في الغرب، بداية من «نوبل» السلام (هنري كيسنجر فاز بها 1970) وانتهاء بمهرجانات السينما والموسيقى والأدب... فكيف ببرلين التي ما زالت تعيش تحت هاجس كوابيس الهولوكوست ومشاعر الذنب الجمعيّة العميقة منذ سبعين عاماً؟ سنضع كل ذلك جانباً ولنتحدّث عن الفيلم المتوج بالذهب الألماني من الناحية المهنية الصرف.

مَن يعرف المزاج الحاكم في أوروبا هذه الأيّام، لا سيّما بين المثقفين، يدرك حتماً كثافة ضباب القلق الهوياتي الذي يضرب أطنابه من أقصى القارة إلى أقصاها، ويدفع بالشعوب إلى التنقيب عن هويّات وطنية كانت ذبلت لبعض الوقت بعد خراب الحرب العالمية الثانية ولاحقاً تمكّن المنظومة الرأسماليّة الليبراليّة المعولمة الطابع من إحكام سيطرتها على معظم الكوكب، وتراجع سيادات الدول الوطنيّة لمصلحة عصر «الباكس أمريكانا» الجديد. صراع الهويات المستعادة هذا أتى كاحتجاج على الفشل الاقتصادي الشامل الذي مسّت نتائجه القطاع الأعرض من المواطنين، لا سيما بعد أزمة الـ2008، وما لبث أن تقمّص على أيدي سياسيين شعبويين لباس العداء للمهاجرين، وللأقليّات، وملامح موجة مستجدة من العداء لليهود والمسلمين.

لذا، فإن فيلماً يدّعي التأمل في هذه القضايا، سيحظى بلا شك باهتمام النخبة الأوروبيّة، فما بالك بفيلم يأتي بالهوية الإسرائيليّة الأشد تعقيداً واختناقاً بما لا يقاس ويعد بقراءتها في مواجهة هويّة أخرى، اكتسبت ــ في نموذج باريس ولو على صعيد كليشيهات أفرط في استخدامها حتى فقدت معناها تماماً ــ هويّة كوسموبولاتينية نقيضاً للإسرائيليّة ورمزاً للحريّة والأنوار والمساواة (إذا سمح لنا ذوو السترات الصفر). عربياً، يهمنا طبعاً أن نفكك عقل هذا الإسرائيلي وهويته الملتبسة، لا سيّما أننا نكنّ نوعاً من إعجاب ولو خافت بالمنشقين عن الكيان الملفّق من أمثال المؤرخ إيلان بابيه أو الروائي جيلاد أتزومان اللذين كشفا عن مازق بنيوية في عمق سايكولوجيا الشخصية الإسرائيلية المعاصرة.

كلّ هذه الآمال المعلقة على «مترادفات» باءت بالفشل.

منذ اللحظة الأولى، تأخذنا شخصية المجند الإسرائيلي السابق يؤاف (يلعب الدور الممثل الإسرائيلي توم ميرسيه) في مواقف مفتعلة متخمة برموز توراتية حول الهجرة والتيه والتطهر والبدايات الجديدة في «جيروسالم - يوتوبيا» معاصرة تلعب دورها باريس. لا نعرف ما الذي يدفع يؤاف لترك عالمه الحالي وكيل الشتائم (المترادفة) له، بينما هو لاحقاً في حوار مع والده الذي كان يحاول ثنيه عن الهجرة، يخبرنا أنّ الفترة التي أمضاها في الخدمة العسكريّة كانت أجمل أيام حياته! وفجأة كما السحر، يظهر الرجل في شقّة باريسيّة باذخة لكن فارغة في ريو سولفرينو يحمل حقيبة ظهر وخيمة نوم متنقلة وقليلاً من الطعام. لكن ما تلبث وتسرق منه. لسبب غير مفهوم - بينما هو يمارس العادة السريّة ويستحم تحضيراً لولادته الجديدة، فرنسياً بالاختيار. عارياً من دون ملابسه. ومشاهد العري الكامل تكررت خلال الشريط بدون داع درامي أحياناً - يحاول يؤاف الاستعانة بجيرانه في المبنى الفخم، لكن لا أحد يستجيب لهذا الأجنبي ذي اللكنة الثقيلة الذي يطرق الأبواب عارياً. يعود بعدها ويتمدد يائساً مرتجفاً في حوض الاستحمام. لا نعلم لاحقاً ما إذا كان الثنائي الفرنسي المتبرجس إميل (كيونتين دولامير) وكارولاين (لوي شيفوليت) اللذين عثرا عليه صباح اليوم التالي، هما شخصيتان وهميتان في أحلام رجل يفارق الحياة أم أنهما بالفعل حقيقيّتان. لحظة اللقاء العجيبة هذه تخلق مثلث حبّ سريّ ملتبس يستند إليه السرد مطولاً، وإن كان لا ينجح إطلاقاً في استكشاف إمكاناته الرمزية والسيكولوجية العميقة، ليكون أشبه بفرصة ضائعة.

> تجوال على سطوح الهوية والهجرة والأقدار والعلاقات الملتبسة

يسجّل «مترادفات» بعدها رحلة تيه رجل يهرب من تاريخه ولغته وذاته حاملاً براءة زائفة (كيف يمكن أن تحتفظ ببراءة بعد الخدمة في الجيش الإسرائيلي؟) وبيده قاموس مترادفات فرنسي يستعين به للتعبير عن نفسه حتى عندما يلتقي بإسرائيليين. حبكة الفيلم وسرد أحداثه وحركة كاميراته المزعجة في تموجاتها أحياناً، تشبه السير في قلب مأساة سيكولوجية سورياليّة قائمة على تسطيح ثنائيات المواقف بين الأبيض والأسود على خلفيّة مشاهد من العاصمة الفرنسيّة مع تطويل لا لزوم له أحياناً، أو خطوط سرد واهية أحياناً أخرى.

فرصة ضائعة أخرى حيث المدينة كانت موضوع البحث. باريس هذه المدينة العظيمة اكتفت في «مترادفات» بأن تكون مجرد خلفيّة تمنح الفيلم لوحات بصريّة، من دون محاولة التنقيب في ما وراء التناقض بين العمارة الساحرة في بعض الأحياء وأكياس القمامة المتراكمة في أحياء أخرى. هكذا تجد شيئاً فشيئاً أنك لم تفهم مشكلة الهويّة المهجورة ولا مشكلة الهويّة المكتسبة وتكتفي بملاحقة استعراضات يؤاف الجسديّة والهزليّة المثيرة للاهتمام أحياناً، لكنها ساذجة في أحيان أخرى ولا تساعد على إكساب الفيلم شخصيّة أو طرازاً محدداً.

تقابل في الشريط شخصيّة إسرائيلي آخر، يارون، الذي يفترض أنه يمثل نقيض يؤاف لجهة أنّه اليهودي الفخور بإسرائيليته المتحدي للعابرين في المدينة والساعي للمواجهة معهم بسبب أو بدونه. لكنّ هذا التناقض أيضاً لم يستكشف، ولم يضف كثيراً على السياق الدرامي ليكون كذلك فرصة ضائعة أخرى.

ورغم التسوية المؤقتة التي تطرحها النهاية السعيدة غير الموفّقة بالمرة في خدمة قضيّة الفيلم، إلا أنّ ما تبقى منه يأخذنا إلى نتيجة مفادها أن الإسرائيلي لا يمكن أن يهرب من ذاته. فهو يحمل «إسرائيله» داخله أنى ذهب، وأن ركوب سفينة البحث عن المعنى والسعادة يأخذنا بعد الوقت والجهد والآلام إلى ذواتنا من جديد من دون أمل بالخلاص، لا سيّما أن فرنسا العظيمة في الكتب والروايات تظهر عن قرب مطرّزة بعنصريتها المفرطة (مشهد يؤاف مصدوماً بمعاني الكلمات وهو يردد المارسيّز خلال درس استيعاب المهاجرين)، عنصريّة لا تختلف كثيراً عن ما تركه في «بلده الأم» إلا ريما في النكهة.

لا يمكن طبعاً تجاهل المشاهد الباريسيّة الساحرة، وبعض لقطات الكاميرا الجريئة كما مقاطع الموسيقى التصويريّة المتدفقة عبر الشريط، لكنها جميعها لا تكفي لإنقاذ الفيلم من نفسه. «مترادفات» نادافْ رابيد بحق مثل المترادفات تماماً، تحاول أن تقول شيئاً، فتبحث عن كلمات بديلة، لكنك تنتهي دوماً من دون أن تقول شيئاً. هو تجوال على سطوح الهويّة والهجرة والبدايات والأقدار والعلاقات الملتبسة والتصورات المسبقة من دون النّفاذ إلى عمق أي منها. نوع من وعد كاذب. ولنعد إلى السياسة الآن، الشريط نسخة من نقد شكلي مبستر، يضيف إلى الكيان العبري الملتبس ولا ينتقص منه شيئاً. فلتطمئن سيادة العميد ريجيف.

توم ميرسيه في الفيلم

الأخبار
al-akhbar
الاثنين 25 شباط 2019 العدد 3696

صورة وخبر

انطلق كرنفال البندقية الذي يحتفي بذكرى مرور 50 عاماً على سير أول إنسان على سطح القمر. المهرجان الذي يعود تاريخه إلى نحو 900 سنة، تحوّل إلى وجهة سياحية بارزة، إذ يشهد سنوياً عروضاً للقوارب وأنشطة كثيرة، إلى جانب تقديم الحلويات التقليدية، وعروض الأزياء التقليدية والأقنعة المزركشة، قبل أن يختتم في الرابع من آذار (مارس). علماً أنّه يستقطب نحو 30 ألف زائر يومياً طوال فترة إقامته التي تمتد على أسبوعين (ألبرتو بيزولي ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

أبداً، لا !...

لا فائدةَ مِنَ القول:
«للنجاةِ بنفسي
سأقفلُ البابَ خلفي، وأُمضي ما بقيَ مِن ليلِ
الحياةِ نائماً وَ وحيداً».
لا فائدةْ!...
فالعالَمُ الذي أنتَ هاربٌ منهُ
يُقيمُ ويَشحذُ أنيابَهُ وأسلِحتَهُ
في تَلافيفِ دماغكَ وأحشاءِ قلبِك.
أبداً، لا فائدةْ!

2018/1/29

لأنّكَ أنت...

مِثلُكَ تُخافُ ضِحكتُه،
وتُخافُ ضَمَّةُ مَحَبَّتِه،
وتُخافُ الوردةُ التي بين أصابعِه.
لأنَّ «مِثلَكَ»:
في زَلَّةِ صلاةٍ واحدة، يُحِبُّ جميعَ الناس؛
ويُبغِضُ جميعَ الناسِ... في ضربةِ عمىً واحدةْ.
مِثلُكَ يُخافُ، ويُؤذي.

2018/1/30

لوركا سبيتي: «هذا كلّه قبلك»

في إطار أنشطته الثقافية الدورية، يدعو «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي»، يوم الخميس المقبل إلى حضور ندوة حول ديوان «هذا كلّه قبلك» (Hypnosis ـ دار النهضة العربية) للشاعرة والإعلامية اللبنانية لوركا سبيتي (الصورة). يشارك في النشاط الشاعر محمد علي شمس الدين، والزميل محمد ناصر الدين. تطلق سبيتي في هذا الإصدار صيحات القلق والتمرّد والخيبة، ذاهبة إلى كسر القوالب التقليدية في برّية قصيدة النثر بجرأة وقلق.

ندوة حول ديوان «هذا كلّه قبلك»: الخميس 28 شباط (فبراير) الحالي ـ الساعة السادسة مساءً ـ قاعة «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي» في بيروت (نزلة برج أبو حيدر ـ خلف محطة «توتال»). للاستعلام: 01/703630 أو www.althakafi-aljanoubi.com

أسمهان في الباشورة بضيافة الياس سحاب

في 4 آذار (مارس) المقبل، يتجدّد الموعد مع الكاتب والناقد الموسيقي الياس سحاب في أمسية سماع وتحليل في «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (الباشورة). نجمة الحلقة المقبلة هي أسمهان (1912 ـ 1944/ الصورة) التي اختار سحّاب التركيز على أغنيات فيلمها «غرام وانتقام» (1944 ـ 122 د ـ تأليف وإخراج يوسف وهبي الذي يتشارك البطولة مع أسمهان وأنور وجدي، وبشارة واكيم، وزوزو ماضي، ومحمود المليجي...). من بين هذه الأغنيات: «مواكب العز»، و«ليالي الأنس في فيينا»، و«إمتى ح تعرف»، وغيرها.

الاثنين 4 آذار ـ الساعة السابعة مساءً ـ «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (الباشورة ـ بناية الدفاع المدني/ الطبقة الثالثة). الدعوة عامة.
للاستعلام: 01/664647

شيرين أبو شقرا: وداد في انتظار المجد

في الذكرى العاشرة لرحيل المطربة وداد، وضمن برنامج «مساء الأفلام»، تدعو «دار النمر للفن والثقافة» اليوم إلى حضور فيلم «لحظة أيّها المجد» (34 د ـ 2009)، يتبعه نقاش مع مخرجته شيرين أبو شقرا (الصورة) وندوة مع الكاتب والناقد الموسيقي الياس سحّاب. تشارك أبو شقرا في الشريط مع الممثلين منال خضر وكارولين حاتم وحسان شوباصي وصوفيا معماري. يلجأ العمل التجريبي أيضاً إلى الرسم والتحريك والطرب، مستعيداً سيرة وداد التي كانت لا تزال في التاسعة عندما بدأ صوتها يذاع على الراديو، ولم تنل نصيبها من المجد لأسباب عدّة، شخصية وعامة.

اليوم ـ 18:30 ـ «دار النمر للفن والثقافة» (شارع أميركا ـ كليمنصو ـ بيروت).
للاستعلام: 01/367013

رأس المال

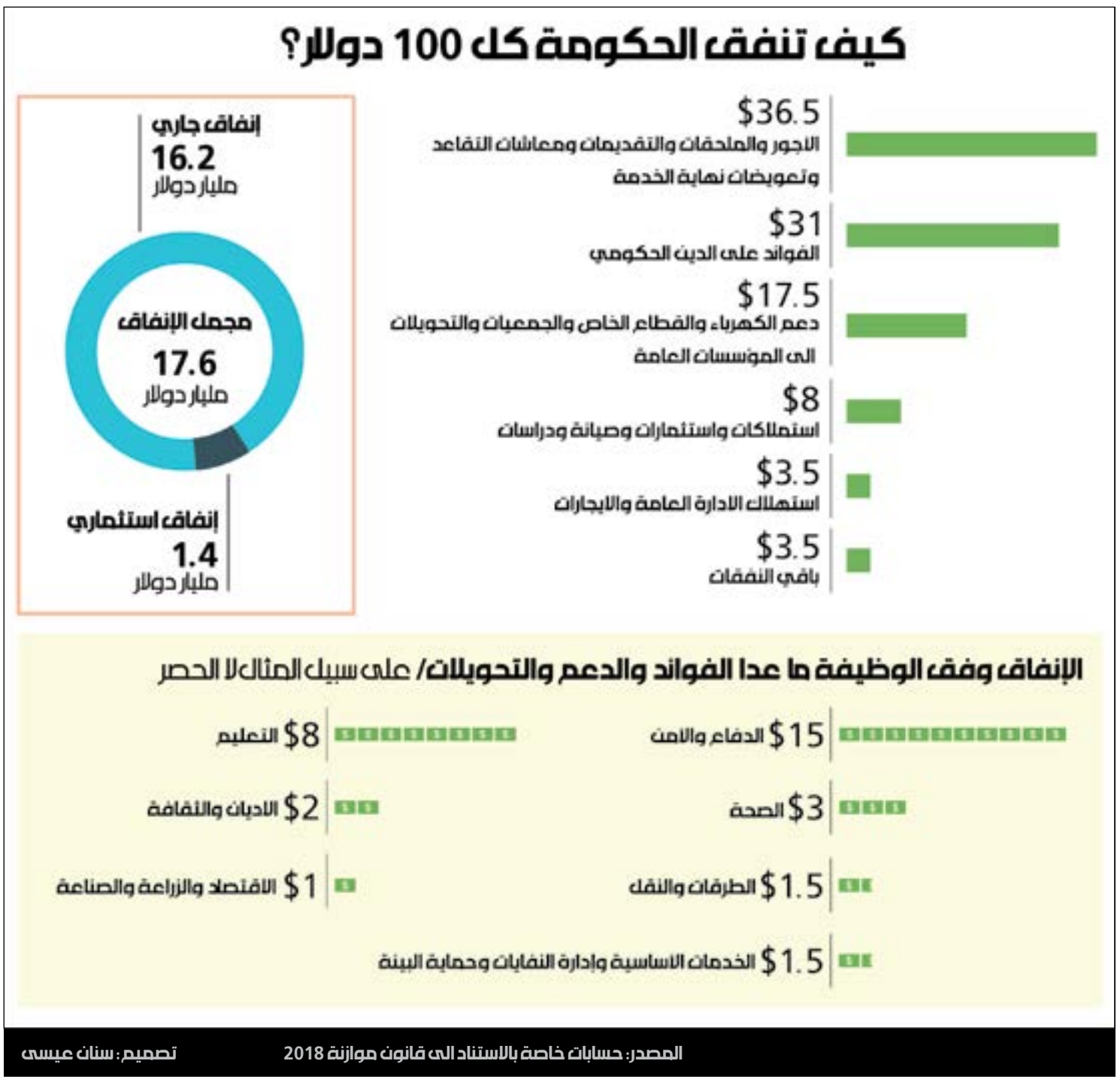

في العدد

02
أمين صالح
لمن تجبي الدولة ضرائبها؟

04
عمر ديب
مالتوسية تهجيرية

05
جهاد الحكيّم
عقاريات وعلوم رياضيات

07
مارك أيوب
نفط فنزويلا وأسئلة الأزمة

08
غسان ديبة
الدولة التي على اليسار ألا يدافع عنها

الإنفاق العام: إعادة التوزيع لمصلحة الأقوى والأغنى

85٪ من إنفاق الموازنة العامّة تخصّصه الحكومة لدفع الفائدة على الدَّين العام وأجور العاملين في القطاع العام ومعاشات التقاعد ودعم القطاع الخاص والمجتمع الأهلي وأسعار الكهرباء. ولا يبقى إلّا 15٪ للإنفاق على كلّ أمر آخر: تشغيل الإدارة وخلق الأصول وبناء التجهيزات وصيانتها وتوفير الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية وتمويل المشاريع والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية

كما النظام الضريبي ظالم وغير كفوء ويساهم في تركيز الدخل والثروة لدى القلّة ويشجّع الريع والكسل على حساب الإنتاج والعمل، كذلك الإنفاق العام، ذاك الجانب المُظلم الآخر للسياسات المالية المُتّبعة.

بالاستناد إلى قانون الموازنة العامّة لسنة 2018، يمكن تجميع نفقات الحكومة في 4 أبواب رئيسة وفقاً للتصنيف الاقتصادي والوظيفي، وهي: 1- الفوائد. 2- الأجور والتقديمات ومعاشات التقاعد. 3- الدعم المباشر والتحويلات إلى القطاعين العام والخاص والمنظّمات غير الحكومية. 4- عقود المقاولات والصيانة والتشغيل والدراسات. تمثّل هذه الأبواب القنوات الأهمّ لتمويل استمرارية النظام السياسي ونموذجه الاقتصادي، وتنطوي على عملية إعادة توزيع واسعة لصالح 5 فئات مستفيدة مباشرة، بتفاوت شديد طبعاً.

وفق الاعتمادات المفتوحة في قانون الموازنة الأخير (وهي تقديرات لا تتطابق تماماً مع الإنفاق المُحقّق فعلياً)، وبعد إضافة نحو 1,8 مليار دولار كسلفات لمؤسّسة كهرباء لبنان، تكون الحكومة قد أنفقت العام الماضي ما لا يقلّ عن 17,6 مليار دولار، منها 16,2 مليار دولار كإنفاق جار، و1,4 مليار دولار فقط كاستثمارات في الأبنية التحتية والخدمات الأساسية والتجهيزات وصيانتها.

أين أُنفِقت هذه الأموال؟ ومن استفاد منها مباشرة؟ لتسهيل قراءة عملية التوزيع كمّياً، سنستخدم المثال التقليدي: كيف تنفق الحكومة كل 100 دولار.

1- تنفق الحكومة 31 دولاراً من كل 100 دولار لتسديد الفوائد على الدين إلى أصحاب الودائع وسندات الدَّين والأسهم في المصارف. وتعتبر هذه الفئة الرابح الأكبر من الإنفاق العام، وهي تحصل على نحو 5,5 مليار دولار من الموازنة العامة سنوياً، أي أكثر من 45% من مجمل تقديرات الإيرادات. وتلعب مدفوعات الفائدة دوراً توزيعياً عكسياً، من فئات الدخل الأدنى إلى فئات الدخل الأعلى، نتيجة تركّز الضغط الضريبي على استهلاك الأسر. وتذهب في الحصيلة إلى عدد قليل جدّاً من كبار المودعين والمساهمين في المصارف والمضاربين على سندات الدَّين. يوجد في لبنان نحو 2,9 مليون حساب مصرفي، ولكن بعيداً من أي وهم، فإن 45% فقط من البالغين المقيمين في لبنان لديهم حسابات مصرفية ويمكن أن يستفيدوا من مدفوعات الفوائد ودعم فوائد القروض، علماً أن 0,8% فقط من الحسابات في المصارف تستحوذ وحدها على 52% من مجمل الودائع. وهذا يعني أن نحو 25 ألف شخص (23,200 حساب) فقط يفوزون وحدهم بالقسم الأكبر من الإنفاق العام.

2- تنفق الحكومة 36,5 دولار من كلّ 100 دولار لتسديد الرواتب والأجور والتقديمات الاجتماعية والمساهمات في صناديق التعاضد ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة للعاملين بشكل نظامي أو لا نظامي في الدولة.

بعيداً من كلّ تضخيم يرافق الحديث عن حجم الدولة، فإن أكثر من 60% من هذه المبالغ تذهب إلى نحو 120 ألف ضابط وعنصر في الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة وسائر الأجهزة الأخرى. فضلاً عن آلاف العاملين في 1250 مدرسة و60 فرعاً للجامعة اللبنانية و1044 بلدية.

وفقاً لقانون موازنة عام 2018، تبلغ كلفة الأجور وملحقاتها نحو 3,4 مليار دولار، تضاف إليها تقديمات اجتماعية بقيمة 570 مليون دولار، ومساهمات في صناديق التعاضد واشتراكات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة 270 مليون دولار، ومساهمات في الأجور والرواتب لعدد من المؤسّسات العامّة بقيمة 330 مليون دولار. أي إن الحكومة تنفق 25,5 دولار من كل 100 دولار على الذين ما زالوا في الخدمة، وتنفق 11 دولاراً من كل 100 دولار على الذين تركوا الخدمة (1,8 مليار دولار لمعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة).

3- تقدّم الحكومة دعماً مباشراً لأسعار الكهرباء بقيمة 1,8 مليار دولار، وتوزّع نحو 822 مليون دولار عبر المؤسّسات العامّة، وتوزّع نحو 420 مليون دولار كدعم مباشر للقطاع الخاص والجمعيات الأهلية. ما يعني أن 17,5 دولار من كل 100 دولار تنفقه الحكومة كتحويلات سنوية من المال العام إلى الأسر الفقيرة والثرية والمؤسّسات المختلفة (دعم الكهرباء) وعدد كبير من المنتفعين، عبر التعويضات وخدمات المؤسّسات العامّة ودعم فوائد القروض السكنية والقروض الاستثمارية وتمويل برامج وصناديق النقابات والجمعيّات المدنية، الأهلية والطائفية. ويذهب قسم مهمّ من هذا الإنفاق إلى أصحاب المشاريع العقارية والسياحية والتجارية وبعض الصناعات والزراعات المحمية.

4- يستفيد المقاولون المحلّيون والأجانب وملّاك الأراضي والاستشاريون من استملاكات وعقود إنشاء وتشغيل وصيانة ودراسات بقيمة 1,4 مليار دولار، أي إن الحكومة تنفق 8 دولارات من كل 100 دولار على خلق التجهيزات وصيانتها وتشغيلها واستملاك العقارات لإنشائها، ولا سيّما تجهيزات الطرق والمشاريع المائية.

تنفق الحكومة 93 دولاراً على هذه الأبواب الأربعة، ولا يبقى سوى 7 دولارات من كل 100 دولار لتقوم بكل وظائف الدولة الأخرى، وهو مبلغ ضئيل بكل المقاييس، ولا سيّما أن الإنفاق الاستثماري (8 دولارات) هو ضئيل أيضاً، وهذا يعني أن 85 دولاراً من كل 100 دولار تُنفق في مقابل إنتاجية متدنية، ولا سيّما على الفوائد والدفاع والأمن والنفقات الاستهلاكية التي تستنزف أكثر من نصف الإنفاق العام.

لمن تجبي الدولة ضرائبها للمجتمع أم للرأسماليين؟

أمين صالح

مدير الموثسة اللبنانية للخدمة الضريبية
المدير السابق للمحاسبة العامة في وزارة المالية.

منذ أن طالب أصحاب الحقّ بحقوقهم في تصحيح الرواتب والأجور التي تآكلت قدرتها الشرائية بفعل الغلاء والتضخّم، ماطلت السلطة السياسية، حكومةً ونواباً، بإقرار هذه الحقوق بحجّة عدم توافر الأموال الكافية لتغطية هذا التصحيح. وتفاقم احتجاج الهيئات الاقتصادية وعلا صراخ المصارف (وبصورة عامة أصحاب رأس المال) إلى حدّ التهديد بانهيار الاقتصاد الوطني وسعر صرف العملة الوطنية، إذا ما أقدمت السلطة على فرض ضرائب جديدة. لكن بعد نحو خمس سنوات، تجرّأت السلطة السياسية التنفيذية والتشريعية، وأقرّت رفع الحدّ الأدنى للرواتب والأجور وزيادة غلاء المعيشة وتحويل رواتب الملاك الإداري العام (سلاسل الرواتب) بموجب القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21، وذلك بالتوازي مع تعديل واستحداث بعض المواد القانونية الضريبية لغايات تمويل السلسلة الجديدة بموجب القانون رقم 64 تاريخ 2017/10/20.

لن نتناول في هذا المقال بالشرح والتفصيل والنقد مواد القانون رقم 2017/64 المتعلّق بالضرائب الجديدة، لأننا منذ طرح مسألة السلسلة وتمويلها كنّا ضد فرض ضرائب جديدة قبل إصلاح المالية العامّة ومنع الهدر ومكافحة الفساد، واقترحنا تعديل النظام الضريبي بكامله لتحقيق التوازن في دور الضريبة بين كونها أداة لجمع المال وأداة لتحفيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، إذ إن النظام الضريبي الحالي غير عادل وغير مُنتِج، ولكننا سنتناول فقط الضريبة موضوع احتجاج المصارف وشركات الأموال فقط والمستفيد الأكبر من الضرائب. فما سنأتي على بيانه يثبت أن أصحاب الرساميل هم المستفيدون الحقيقيون من الضرائب، لا الدولة أو الشعب اللبناني.

منذ عام 1993 ولغاية 2017 بلغت فوائد الدَّين العام 41% من النفقات العمومية و57% من إيرادات الدولة، وبالتالي تعمد الحكومات إلى المزيد من الاستدانة للإنفاق على الشؤون العامّة، فيزداد العجز المالي وتزداد خدمة الدَّين العام وتتعاظم أرباح رأس المال من فوائد الدَّين العام. وهذا ثابت من قطوعات الحسابات والبيانات المالية الصادرة من وزارة المالية (وغير المدقّقة).

يعلم الرأسماليون علم اليقين أنهم هم المستفيدون من 40% من الإنفاق العام المتمثّل بفوائد سندات الدَّين، وأن نصف الضرائب التي يسدّدها اللبنانيون، ومعظمهم من الفقراء ومحدودي الدخل، مُخصّص لتغطية فوائد الدَّين العام، أي إنّهم مقابل ضرائب زهيدة يدفعونها، يحصلون على نصف الضرائب التي يدفعها اللبنانيون، فهل هم دافعو ضرائب أم محصّلو ضرائب بواسطة السلطة التي يُفترض أن تمثّل المصلحة العامّة؟

وفقاً لحسابات الدولة المالية (غير المدقّقة)، فإن القيمة المحصّلة من الضرائب المفروضة على الرأسماليين منذ عام 2003 ولغاية 2017 ضمناً، بلغت:

- الضريبة على الدخل نحو 12,240 مليار ل.ل.
- الضريبة على دخل رؤوس الأموال المنقولة نحو 2,909 مليار ل.ل.
- الضريبة على الفوائد 8,027 مليار ل.ل.

المجموع نحو 23,176 مليار ل.ل. أو ما يعادل 15,4 مليار دولار.

في المقابل، بلغت فوائد الدَّين العام المُسدَّدة إلى الرأسماليين، في الفترة نفسها، نحو 82,893 مليار ل.ل. أو ما يعادل 55 مليار دولار.

وهذا يعني أن نسبة الضرائب التي سدّدها الرأسماليون هي 28% فقط من قيمة الفوائد التي قبضوها من الموازنة، وأن الرأسماليين حقّقوا بذلك أرباحاً قدرها نحو 59,717 مليار ل.ل. أو ما يعادل 39,6 مليار دولار.

وهذا يعني أن الدولة حصّلت لمصلحة الرأسماليين مبلغ 59,717 مليارا كضريبة من الشعب اللبناني كان يفترض أن تدخل إلى خزينتها بدلاً من جيوب الرأسماليين.

أمّا في الأشهر التسعة الأولى من عام 2018 وحده، فقد بلغت الضرائب المذكورة أعلاه:

- الضريبة على الأرباح نحو 1,288 مليار مقارنة بـ2,044 في الفترة نفسها من عام 2017، أي بتراجع قدره 756 مليارا ونسبة 37%.
- الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة نحو 370 مليار ل.ل.
- الضريبة على الفوائد 1,312 مليار ل.ل.
- المجموع 2,970 مليار ل.ل. أو ما يعادل 1,9 مليار دولار.

فيما بلغت الفوائد على الدَّين العام في الفترة نفسها نحو 5,708 مليار ليرة. أي إن الفارق لمصلحة الرأسماليين بلغ نحو 2,738 مليار ليرة.

إن ما تقدّم، وإن دلّ على شيء، فإنه يدلّ على تحويل دور الدولة من جباية الضرائب لمصلحتها عملاً بمبدأ سيادتها على شعبها، إلى دور جباية الضرائب لمصلحة الرأسماليين.

هنا المشكلة وهنا الحل. المشكلة هي في فوائد الدَّين العام، وفي النظام الضريبي. ولا حلّ للأزمة المالية والاقتصادية في لبنان إلّا بمعالجة هاتين المشكلتين عبر تخفيض الفوائد وإصلاح النظام الضريبي.

انجل بوليغان ـ المكسيك

لماذا تعترض المصارف على الضريبة؟

اعترض أصحاب رأس المال، ولا سيّما المصارف، على رفع معدّل الضريبة على الأرباح المهنية من 15% إلى 17%، واعترضوا أيضاً على رفع معدّل الضريبة من 5% إلى 7% على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة من فوائد وعائدات وإيرادات الحسابات الدائنة المفتوحة لدى المصارف وعلى الودائع وسائر الالتزامات المصرفية وحسابات الائتمان والالتزامات المصرفية وشهادات لإيداع وسندات الخزينة اللبنانية. واعترضت المصارف أيضاً على ما أسمته الازدواج الضريبي الناشئ عن تطبيق الفقرة (ثانياً) من المادة 17 من القانون رقم64/2017، التي قضت بأنه «إذا كانت الفوائد المذكورة سابقاً داخلة ضمن أرباح ومؤسّسات مصرفية أو مالية أو مؤسّسات تجارية خاضعة للتكليف بضريبة الدخل على أساس الربح الحقيقي، فإنها تبقى خاضعة لضريبة الـ7%، وتعتبر الضريبة المُسدَّدة عنها عبئاً ينزّل من إيرادات تلك المؤسّسات» (وليست بمثابة دفعات تُنزّل من حساب ضريبة الأرباح كما كان الأمر قبل ذلك)».

هل اعتراض المصارف (وأصحاب رأس المال) يقع في محلّه القانوني والواقعي؟ وهل تشكّل زيادة معدّل الضريبة على المصارف عبئاً حقيقياً عليها؟

في الخضوع للضريبة

تفرض الضريبة على الأشخاص الحقيقيين والمعنويين المقيمين على الأراضي اللبنانية أو في الخارج على مجموع الأرباح التي يحقّقونها في لبنان. وتتناول الضريبة أرباح المهن والمؤسّسات التجارية والصناعية والحرفية وأرباح المهن الحرّة وكل عمل يدرّ ربحاً. ويُعدّ في جملة المكلّفين الشركات أياً كان نوعها وغايتها (أي الشركات المساهمة والشركات المحدودة المسؤولية وشركات الأشخاص والشركات المدنية)، والمؤسّسات الفردية وأصحاب المهن الحرّة (من أطباء ومهندسين ومحامين وخبراء محاسبة وغيرهم...)، وهؤلاء جميعاً، ومن بينهم المصارف، يخضعون للضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية، أي ما يسمّى «ضريبة الباب الأول»، وذلك عملاً بأحكام المادة 4 من قانون ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الإشتراعي رقم 144.

بالإضافة إلى الضريبة على الأرباح، فإن النظام الضريبي في لبنان يُخضع للضريبة أيضاً إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، أي ما يسمّى ضريبة «الباب الثالث». وتفرض هذه الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال وأرباحها وفوائدها وعائدتها، أياً كانت تسميتها أو جنسية المؤسّسات التي أنتجتها أو محل إقامة من تؤول إليه، ما دامت قد تحقّقت في لبنان أو عادت إلى مقيم فيه.

وتعني الإيرادات والأرباح والفوائد والعائدات المذكورة على الأخص: إيرادات الأسهم الصادرة عن الشركات المساهمة والمؤسّسات المالية والصناعية والتجارية والمدنية وغيرها من الهيئات العامة والخاصة. مخصّصات أعضاء مجالس الإدارة المأخوذة من الأرباح (توزيعات الأرباح في شركات الأموال). فوائد وعائدات السندات والقروض الصادرة عن الدولة والبلديات وغيرها من المؤسّسات العامة والخاصة. وفوائد الحسابات الجارية وشهادات الإيداع وغيرها.

ووفقاً لأحكام المادة 70 من قانون ضريبة الدخل تخضع الفوائد والعائدات والأرباح والإيرادات الناتجة من ممارسة المهنة للضريبة على الأرباح والصناعية والتجارية والمهنية (ضريبة الباب الأول)، وفيما عداها، تتناول الضريبة على دخل رؤوس الأموال المنقولة كل ربح أو إيراد أو دخل رأسمالي غير خاضع لضريبة أخرى على الدخل، ولا يستثنى منها إلّا ما كان مُعفىً بنصّ صريح في القانون.

ووفقاً لأحكام المواد 4 و11 و70 من قانون ضريبة الدخل فإن أرباح المصارف الناتجة من ممارسة نشاطها (التسليف) تخضع للضريبة على الأرباح (ضريبة الباب الأول). لكن القانون رقم 2017/64 أخضع هذه الأرباح لضريبتي الباب الأول والباب الثالث جزئياً، في ما يُسمّى ازدواجاً ضريبياً جزئياً أو نسبياً.

في الازدواج الضريبي

هو إخضاع ذات الدخل (الربح أو الإيراد أو العائد) لضريبتين في السنة المالية نفسها، والازدواج قد يحدث بين دولتين لاختلاف التشريع الضريبي بينهما، أو قد يحدث داخل الدولة الواحدة. وقد يكون هذا الازدواج مقصوداً من المشترع الضريبي.

بموجب قانون موازنة عام 2003 (القانون رقم 497 تاريخ 2003/01/30) المادة 51 منه، عُدّلت الضريبة على دخل رؤوس الأموال المنقولة (ما يُسمى ضريبة الباب الثالث) وفُرضت هذه الضريبة بمعدّل 5% على فوائد وعائدات وإيرادات الحسابات الدائنة المفتوحة لدى المصارف وحسابات التوفير (باستثناء البعض منها) والودائع وسندات الخزينة اللبنانية. فإذا كانت هذه الفوائد والعائدات داخلة ضمن أرباح مؤسّسات مصرفية أو مالية أو تجارية بموجب المادتين 8 و70 من قانون ضريبة الدخل، فإنها تبقى خاضعة لضريبة الـ7% وتنزّل قيمة الضريبة المُسدَّدة عنها من الضريبة على أرباح ممارسة المهنة.

أما بموجب التعديل الجديد وابتداءً من 2017/10/20، فقد رفع معدّل الضريبة من 5% إلى 7%، واعتبر قيمة هذه الضريبة المُسدَّدة عبئاً ينزّل من إيرادات المؤسّسات التي تحقّق فوائد وعائدات وإيرادات من رؤوس الأموال المنقولة الموظّفة. وأخضع الربح الناتج من مقابلة الإيرادات الكاملة، بما فيها الفوائد وأعباء التشغيل، للضريبة على الأرباح بمعدّل 17%، ويكون المشترع قد أخضع فوائد وعائدات وأرباح رؤوس الأموال المنقولة لضريبتين في السنة المالية نفسها، لكن هذا الإخضاع هو إخضاع جزئي وليس إخضاعاً كاملاً، لأن قسماً من هذه الفوائد سيغطّي قسماً من أعباء تشغيل المؤسّسة، ولا يعتبر أرباحاً خاضعة لضريبة الباب الأول، والقسم الآخر هو الذي يخضع للازدواج الضريبي.

لا بدّ في هذا المجال من توضيح مهمّ، هو أن الازدواج الضريبي أمر غير مرغوب فيه ضريبياً واقتصادياً لأسباب ليس الآن موجباً لعرضها، ولكن أهمّها تخفيف العبء الضريبي النفسي والمادي على المكلّف وعلى الدخل بحدّ ذاته، ولكن هذا الازدواج ليس مخالفاً للدستور، وقد يكون مقصوداً من قبل المشترع. ذلك أن الدستور اللبناني نصّ في مادتيه 81 و82 على أن تُفرض الضرائب العمومية ولا يجوز إحداث ضريبة ما وجبايتها في الجمهورية اللبنانية إلّا بموجب قانون شامل تطبّق أحكامه على جميع الأراضي اللبنانية من دون استثناء. ولا يجوز تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلّا بقانون. وبالتالي، إن الضريبة، أي ضريبة، وأياً كان وعاؤها أو أساس فرضها، تكون دستورية ما دامت قد فُرضت بموجب قانون، شرط أن يكون القانون قد صدر وفقاً لأحكام الدستور. وبالتالي إن الاحتجاج على الازدواج الضريبي يكون في غير محلّه الواقعي والقانوني. وكذلك لا يمكن الاعتداد بأحكام المادة 70 من قانون ضريبة الدخل، التي قضت بخضوع الفوائد والعائدات والأرباح والإيرادات الناتجة من ممارسة المهنة لضريبة الباب الأول، بذريعة أن مهنة المصارف هي عمليات الاستلاف والتسليف، وبالتالي إن الفوائد التي تحصل عليها من أي مصدر كان، ناتجة من ممارسة المهنة، ويجب إخضاعها للضريبة على الأرباح فقط، ذلك أن المادة 17 من القانون رقم 2017/64 القاضي بإخضاع الفوائد لضريبتي الباب الثالث والباب الأول تكون قد عدّلت المادة 70 من قانون ضريبة الدخل عملاً بالمبادئ القانونية الخاصة بتعارض النصوص القانونية، فالحديث يلغي القديم.

تجدر الإشارة إلى أن الازدواج الضريبي في لبنان لم يلغَ نهائياً، وهو ليس محصوراً بالمثال أعلاه. إذ تخضع السلع المستوردة في بعض الأحيان للرسوم الجمركية، وتخضع أيضاً للضريبة على القيمة المضافة، على أكثر من ذلك، إن الرسوم الجمركية هي ضرائب تضاف إلى ثمن شراء السلعة ويفرض على الاثنين معاً ضريبة الـTVA، وهذا ازدواج ضريبي مركّب ويتحمّل عبئه المستهلكون جميعاً، وخصوصاً الفئات الفقيرة.

معدّل الضريبة اليوم يمثله 56% فقط من المعدّل القديم

على الرغم من زيادتها أخيراً، ما زالت معدّلات الضريبة على الأرباح دون المستوى المطلوب، ولم تصل إلى ما كان معمولاً به في لبنان في السابق. فمعدّلات الضريبة في لبنان لم تستقرّ على حال. فهي ترتفع وتنخفض اتساقاً مع ميزان القوى السياسي والاقتصادي ووفقاً لمصالح القوى النافذة سياسياً واقتصادياً، بالإضافة إلى حاجة الحكومة إلى المال للإنفاق العام.

كيف تطورت معدّلات الضريبة في المراحل الأربع الأخيرة؟

من عام 1987 ولغاية عام 1993، فُرضت على المؤسّسات الفردية وشركات الأشخاص التجارية والصناعية والمهنية ضريبة تصاعدية على أساس شطور الربح، راوحت معدّلاتها بين 6% و50%. وابتداءً من 1994/1/1 ولغاية 1998/12/31 راوح معدّل الضريبة بين 3% و10%. وابتداءً من أعمال 1999 ولغاية تاريخه راوح معدل الضريبة بين 4% و21%.

أما شركات الأموال (الشركات المساهمة بما فيها المصارف، والشركات المحدودة المسؤولية، وشركات التوصية بالأسهم بالنسبة للشركاء الموصين)، فقد خضعت أرباحها لضريبة نسبية على النحو الآتي:

1. ابتداءً من أعمال سنة 1985 ولغاية أعمال سنة 1993:
- معدّل الضريبة 26%، يضاف إليه حصّة البلديات المنصوص عليها في المادة 33 من قانون ضريبة الدخل وقدرها 15% من الضريبة، أي إن معدّل الضريبة الحقيقي بلغ 29,9%.
- تعفى من ضريبة التعمير.
- يخفض إلى النصف معدّل الضريبة المذكور أعلاه عندما تتناول أرباح شركات الأموال الناتجة من تشييد الأبنية وفرزها شققاً أو طوابق وبيعها من الغير، أو فرز الأراضي قطعاً للأغراض السكنية بموافقة دوائر التنظيم أو البلديات ذات الصلاحية وبيعها من الغير.

2. ابتداءً من أعمال سنة 1994 ولغاية أعمال سنة 1998 ضمناً:
- معدل الضريبة 10%.
- لا تضاف أية علاوة على أصل الضريبة.
- يخفّض إلى النصف معدّل الضريبة المذكورة أعلاه عندما تتناول الأرباح الناتجة من العمليات العقارية المذكورة آنفاً. وبذلك يكون المشترع قد خفّض معدّل الضريبة على شركات الأموال من بينها المصارف بواقع الثلثين والإبقاء على ثلث الضريبة فقط.

3. ابتداءً من أعمال سنة 1999:
- أصبح معدل الضريبة 15%.
- ولا تضاف أية علاوة على أصل الضريبة.

4. ابتداءً من تاريخ نفاذ القانون رقم 64 /2017 تاريخ 2017/10/26:

أصبح معدّل الضريبة على أرباح الشركات 17%، أي بزيادة نقطتين وبنسبة 13,33%، وما زال الفرق بين المعدّل الجديد والمعدل الذي كان نافذاً حتى عام 1993 كبيراً جداً، وهو 13 نقطة، أي إن المعدّل الجديد يساوي 56% من المعدّل القديم. وحتّى لو سلّمنا جدلاً بوجود ازدواج ضريبي كامل على شركات الأموال، بما فيها المصارف، فإن معدّل الضريبة الاسمي، لا الحقيقي، لا يتجاوز 22%. ولا يصل إلى معدل 29,9% الذي كان محدّداً حتى عام 1993. علماً أن الضرائب المفروضة قانوناً على أصحاب رأس المال ليست هي الضرائب المحصّلة فعلياً، إذ يعمد معظم هؤلاء إلى التهرّب من الضريبة المتوجّبة عليهم بأساليب متنوّعة لا مجال لذكرها الآن.

اقتصاد السوء

إعادة تكوين حسابات الدولة نظام الحرب واقتصاده السياسي

محمد زبيب

ما يجب توضيحه أوّلاً، أن الدولة اللبنانية، منذ عام 1980 حتّى الآن، لا تملك أي حسابات مالية صحيحة، أو بالأحرى لا يوجد لديها حسابات نهائية مُدقَّقة، ومُصدَّق عليها وفق الأصول الدستورية والقانونية، ومستوفية للشروط النظامية الشكلية المفروضة مُسبقاً لإبراء ذمّة أعضاء الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية والموظّفين العامين والمستفيدين من الإنفاق العام والمكلّفين الضرائب.

بمعنى أكثر وضوحاً، وبعيداً من المُبرّرات التي يردِّدها المسؤولون، وأياً كانت مصادر الشرعية التي يستمدّونها، فإن كلّ إنفاق وكلّ جباية لأموال عامّة، على مدى 40 سنة ماضية، لم يقابلهما حتّى الآن أي «براءة ذمّة» تعفي مَن أنفق ومَن جبى ومَن انتفع ومَن اختلس مِن المسؤولية الجزائية أو المساءلة القضائية عن المخالفات والتجاوزات والجرائم المُرتكبة.

ما يدور الحديث عنه اليوم هو إعطاء «براءة الذمّة» عن كلّ الحقبة الماضية، وليس فقط فترة من فتراتها. وهذا الحديث يريك الجميع في السلطة والإدارة والقضاء. فبعد تعطيل مُمَنهج طوال 25 سنة مضت، والتقاعس المقصود عن إجراء الرقابة المُسبقة واللاحقة على إنفاق المال العام وجبايته، تمكّنت المديرية العامّة للمالية العامّة في وزارة المال من إنجاز ما كان يُقال إن هناك استحالة في إنجازه، ونجحت بعد جهد جهيد، بإعادة تكوين جميع الحسابات المالية النهائية للدولة للفترة بين عامي 1997 و2017، وتمكّنت من تحديد «ميزان الدخول» لعام 1993، بما يسمح بإعادة التدقيق في حسابات الفترة بين عامي 1993 و1996 التي أعيد تكوينها جزئياً بسبب فقدان مستندات كثيرة وضياع حسابات جمّة.

لقد أُسقِطَت الحجج السابقة، وبالتالي تجد القوى المُسيطرة على الدولة نفسها مضطرة إلى نسج «تسوية» أو إبرام «صفقة» ليست جاهزة لها، أو تجدها مُحرجة في هذا الوقت، ولا سيّما، لمن يزعم أن لديه النيّة للمحاسبة والمساءلة والتصدّي للفساد المستشري.

توجد قناعة لدى جميع هذه القوى بأنها محكومة بميزان دقيق، يتّسم بمخاطر كبيرة في حال الإخلال به. فأي محاولة لتعديل هذا الميزان عبر فتح «محاكمات» الماضي، سيجرّ فوراً إلى اتهامات بالكيدية واستنفار الدفاعات الطائفية والحمايات الخارجية. وهذا ليس مستغرباً أبداً، إذ كيف يمكن هذا الشكلَ ممّا يسمّى «الديموقراطية التوافقية»، أو «نظام المحاصصة» أو «نظام الحرب» الذي تأسّس عليه نظام الطائف، أن يسمح بمحاكمة أطراف رئيسة فيه أو تحميلها مسؤولية مباشرة عن نهب المال العام وهدر حقوق الدولة؟ فمَن يُقدِّم مَن إلى المحاكمة في ظل نظام يقوم على تقاسم الريوع والأرباح بين الأثرياء والمجموعات القادرة على استخدام العنف أو التهديد به للمحافظة على مصالحها؟ من الذي سيقبل بدور المُتَّهم؟ ومن الذي بمقدوره أن يؤدّي دور القاضي؟

في الأيام القليلة الماضية، عادت مسألة الحسابات النهائية إلى الواجهة، وظهرت ملامح ضغوط لتحريك هذه المسألة ووضعها على جدول الأعمال، بعدما ظهر التردّد الواضح في كيفية التعامل مع واقع مستجدّ. فعند إقرار قانون الموازنة لعام 2017، بعد 12 سنة من إنفاق المال العام وجبايته من دون أي قانون للموازنة العامّة السنوية، اضطرت هذه القوى إلى تقديم التزام قانوني بإنهاء مسألة الحسابات العالقة منذ عام 1993، وأعطيت مهلة سنة للقيام بهذه المهمّة، انتهت في تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي. وقد سبق ذلك مطالعتين للمجلس الدستوري توضحان أن كل الاجتهادات المُعتمدة لتبرير الإبقاء على «الفوضى المالية» ليست دستورية، بما في ذلك التذرّع بما يسمّى «القاعدة الاثنتي عشرية» التي لا يجيزها الدستور إلّا لشهر واحد هو كانون الثاني/ يناير الذي يلي انتهاء صلاحية آخر قانون للموازنة العامّة.

راهن البعض على فشل الإدارة المُكلّفة مهمّة إعادة تكوين حسابات الدولة، وراهن البعض الآخر على الوقت لإيجاد مخرج إذا ما صار للدولة حسابات واضحة وصحيحة، أمّا البعض الثالث، فراهن على إشهار هذا «السيف» لدفع الخصوم إلى التنازل وانتزاع المكاسب منهم. في الحصيلة، فاجأت المديرية العامّة للمالية العامّة الجميع بإنجاز مهمّتها وظهر «السيف» خارج غمده للمرّة الأولى، ولم تعد الطريقة التي اعتُمدت سابقاً لتفادي هذا الاستحقاق وتأجيله صالحة، فإمّا يصدر قانون «العفو عمّا مضى»، ويجري تصفير الحسابات من جديد، وإمّا تحال الحسابات المُعاد تكوينها على ديوان المحاسبة للتدقيق فيها وإجراء الرقابة اللاحقة عليها، ومن ثمّ عرضها على مجلس النواب لإجراء الرقابة السياسية، مع ما يعنيه ذلك من إعادة طرح «قطع حساب» كل سنة والتصديق عليه ومنح براءة الذمّة مجدّداً، بما في ذلك عن السنوات التي سبق للمجلس النيابي أن صدّق على «قطع الحساب» العائد لكلّ منها، والتي تضمّنت نصوصاً قانونية تقضي باعتبارها «حسابات غير نهائية» بانتظار إنجاز الحسابات الصحيحة في وزارة المال والقيام بأعمال التدقيق والرقابة الإلزامية عليها من قِبل ديوان المحاسبة.

يوجد مصدران رئيسيان للإرباك والحرج في أي خيار من هذين الخيارين:

الأوّل، أن ما كشفت عنه عملية إعادة تكوين الحسابات لدى وزارة المال ينطوي على مخالفات وجرائم موصوفة لا يمكن العفو عنها ببساطة، أو لا يمكن تبرير العفو عنها من دون ملاحقات قضائية، ولو بالشكل، وتشهير سينال من «المقامات» و«الرموز».

الثاني، أن المسألة لا تتعلّق فقط بما سُمّي «إنفاق 11 مليار دولار» بين عامي 2006 و2009 وفق «القاعدة الاثنتي عشرية» غير الدستورية، في ظل حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، في ذروة الصراع بين جبهتي 14 آذار و8 آذار، وإقفال مجلس النواب وعدم إقرار أي قانون للموازنة واعتبار الحكومة «غير ميثاقية» بسبب استقالة «الوزراء الشيعة» منها. لا شكّ في أن هذه الفترة مثّلت ذروة من ذروات التسيّب في إدارة المال العام والتصرّف به بلا ضوابط والتفلّت من كل رقابة فعلية أو شكلية، إلّا أن المسألة المطروحة اليوم تشمل كل الحسابات منذ عام 1993 ولغاية عام 2017، أي منذ تصفير الحسابات بصورة اعتباطية، واعتبار أن الدولة لم تكن موجودة قبل 1993/1/1، ولم يترتّب عليها أي حقوق أو التزامات ولم تمتلك أي موجودات، وهو ما جعل «ميزان الدخول» إلى عام 1993 خاطئاً، وجعل بالتالي كل «قطع حساب» صدّق عليه مجلس النواب في السنوات اللاحقة خاطئاً بدوره، وجعل ديوان المحاسبة يمتنع عن القيام بواجباته في الرقابة اللاحقة التي تسبق عمل مجلس النواب، وكل ذلك جعل «إبراء الذمّة» النهائي مُعلّقاً بانتظار الحلّ السحري. المسؤوليات في الواقع المُستجد بعد إعادة تكوين الحسابات ليست محصورة بطرف، ولو كانت متدرّجة، وهي ليست محصورة بالحكومة، بل تطاول مجلس النواب والقضاء المختصّ والمستفيدين من المخالفات والجرائم المالية.

هل المسألة «تقنية»؟ أي إنها ناتجة من خطأ تقني بتصفير الحسابات اعتباراً من عام 1993، وبالتالي يمكن تصحيحه وينتهي الأمر وتعود الأمور إلى مجاريها. أم أن وجود الحسابات النهائية المُعاد تكوينها يجعلها مسألة سياسية وجزائية بامتياز؟

في الواقع، يعود آخر «قطع حساب»، وافق عليه ديوان المحاسبة وصدّق عليه مجلس النواب «نهائياً»، إلى عام 1979. بعد ذلك، ساد «نظام الحرب»، دبّت الفوضى وأطاحت «النظام العام»، وفقدت الدولة سيطرتها على مواردها وريوعها ومصادر دخلها وقنوات التوزيع لمصلحة القوى المتقاتلة، التي صارت كلّ منها تبسط سلطتها على قسم من الأرض وجزء من السكّان. واعتباراً من عام 1980، دخلت الدولة في طور جديد من التفكّك والانحلال. وحتى عام 1992، أي طوال 13 عاماً، لم يجرِ إعداد أي «قطع حساب»، وأقرّ مجلس النواب قوانين الموازنة بمعزل عن هذا الشرط الإلزامي المُسبق، بل لم يوضع أي قانون للموازنة بين عامي 1986 و1989، بل قامت حكومتان أنفقتا المال العام، ولم تحصلا على أي إجازة للإنفاق والجباية، وهو ما تكرّر لاحقاً بين عامي 2006 و2016.

ما حصل بعد نهاية الحرب ومزاعم العودة إلى «الانتظام» في عمل الدولة، أن «النظام» الذي نشأ بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف 1982، كان مُلائماً جدّاً لترسيخ نظام الطائف والوصاية السورية وتحقيق أهداف مشروع إعادة الإعمار، على أساس مبدأ «شراء السلم الأهلي بالمال». وفق تعبير رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري. وعلى هُدى النزعات «النيوليبرالية»، أو مبدأ «الصدمة» الذي تقوم عليه «رأسمالية الكوارث»، وفق تعبير ناعومي كلاين في كتابها الشهير. ولم يكن تصفير الحسابات اعتباراً من أول عام 1993، إلّا التعبير الأكثر وضوحاً عن أن «نظام الحرب» و«قانون العفو» هيمنا كلّياً على الدولة وسلطتها. فصدر القانون رقم 408 في عام 1995 الذي أجاز «صرف النظر» عن موجب وضع الحسابات المالية النهائية للأعوام المُمتدة بين عامي 1980 و1990 بذريعة ظروف الحرب القاهرة التي دمّرت الأرشيف وضيّعت المستندات. وسمح مجلس النواب للحكومة بالتملّص من تعهّداتها بوضع حسابات عامي 1991 و1992، بحجّة فقدان المستندات أثناء نقلها من مقرّ الوزارة السابق في بناية حطب إلى مقرّها الحالي في رياض الصلح. ومنذ عام 1993 حتى عام 2005، صدرت قوانين الموازنات العامّة خارج المهل الدستورية ولم تكن «شاملة» و«سنوية»، وأُنفقت مبالغ هائلة من خارج الموازنة، ولم تخضع كلّ الحسابات للتدقيق ولم تنل «الموافقة النهائية». ومنذ عام 2000 توقف إنجاز «حساب المهمّة»، ومنذ عام 2003 توقّف وضع «قطع الحساب»، ومنذ عام 2006 توقّف إصدار قوانين الموازنة... ولكن لم يتوقّف الإنفاق وجباية المال وتكديس الديون بلا سقف ولا ضوابط ولا أي نوع من الرقابة.

ما يعنيه «قطع الحساب» أو «كشف الحساب»، هو تقديم الحسابات عن كلّ سنة، تبيّن بدقّة ووضوح: كم أنفقت الحكومة بالفعل؟ كم جبت؟ أين أنفقت؟ من استفاد ومن سدَّد؟ كيف تراكمت العجوزات والديون؟ وكيف أجيز فعل كلّ ذلك؟ مَن أجازه؟ وكيف؟ وعلى ماذا استند؟ هل حصلت مخالفات دستورية وقانونية؟ هل وقعت جرائم مالية؟ هل فُرِّط بحقوق للدولة؟ هل اختُلِس المال العام ولم تُجبَ الضرائب المُستحقّة؟ كيف عُبث بساحة الخزينة؟ وكيف تتوزّع المسؤوليّات؟ من هم المسؤولون، أفراداً ومؤسّسات كانوا أو سلطات وهيئات رقابية؟

مَن يسعى إلى المساءلة والمحاسبة وضرب الفساد ومحاكمة الفاسدين، فها هي الفرصة أمامه الآن لإثبات صدقه وحرصه المزعومين. لقد بات بين يديه أداة مهمّة لإظهار نيّاته الحقيقية. ولكن هل علينا أن نصدّق أن مسألة الحسابات المالية للدولة هي مسألة نيّات؟ فماذا عن مصير «نظام الحرب»؟ من الذي يريد إنهاءه؟ وبأي قوى اجتماعية يريد أن يفعل ذلك؟ أليس طمس الحسابات والعفو دائماً عمّا مضى ومواصلة نهب الدولة وتحاصص ريوعها وامتيازاتها من أهمّ أركان «الاقتصاد السياسي» بعد الحرب؟

من الآن وصاعداً، وحتّى توضع «الصفقة» وتنفّذ وينفذ الجميع بريشه، سنسمع كثيراً أن المسألة كلّها مسألة تقنية فحسب، وأن ما أُنجز مجرّد عملية تصحيح لبعض القيود التي كانت ضائعة وظهرت فجأة، وأن كلّ إنفاق معروف أين أُنفق. ما عدا ذلك، سيظهر بوصفه «مهمّة مستحيلة» لم يحن أوان إنجازها بعد.

النظام اللبناني «مالتوسية» تهجيريّة

عمر ديب

اشتهر الاقتصادي الإنكليزي «توماس مالتوس» بنظريته حول العلاقة بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي، وخرج باستنتاجات حول ضرورة الحدّ من النمو السكاني وازدياد أعداد البشر من أجل ضمان نمو حصّة الفرد من الناتج المحلّي وتحسّن وضعه المعيشي إجمالاً. هذه النظرية التي وصِفت بالعنصرية، تجد صداها في سياسات النظام اللبناني التي تشجّع على الهجرة، أو التهجير، كأداة مزدوجة لزيادة تحويلات الشباب المهاجرين من جهة، وخفض عدد اللبنانيين المقيمين من جهة أخرى، بما يضمن نمو حصّة الفرد المقيم من الناتج، فيصبح المهاجر أداة أساسية لتحسين مستوى حياة المقيم. «مالتوسية تهجيرية» بامتياز يعتمدها هذا النظام كي يضمن ديمومته واستمراريته، لكنها مالتوسية يمدحها إعلام النظام على الرغم من أنّها تشكّل رديفاً للفوقية الاجتماعية.

لا يعني ذلك أن نظرية مالتوس البائدة هي مرشد النظام اللبناني أو قاعدته النظرية، فالاستناد إلى هذه النظرية هو لتبيان أن السياسات في لبنان ساهمت في خلق ظروف شبيهة بما لاحظه رجل الدين العامل في الاقتصاد وبنى عليها نظريته في «الفاشية الاجتماعية». رأى مالتوس أن تقدّم الوضع الاقتصادي العام كان يرفع من مستوى عيش الفرد، لكن تحسّن وضعه الاجتماعي يشجّعه على الإكثار من الأولاد، فيزداد عدد السكّان ما يؤدّي إلى انخفاض حصّة الفرد من الناتج، في دورة اقتصادية اعتبرها دورية، واعتبر أن الحلّ الأساسي يكمن في كبح الزيادة السكّانية لكسر هذه الحلقة المفرغة. وذهب الرجل أبعد من ذلك، إذ وضع نماذج رياضية لتفسير نظريته هذه، إذ افترض أن الازدياد السكّاني يحصل وفق تسلسل هندسي (Geometric Progression)، بينما النمو الاقتصادي يحصل وفق وتيرة التسلسل الحسابي (Arithmetic Progression)، وبالتالي ينمو السكّان أسرع من نمو الاقتصاد، ما من شأنه دفع مستوى المعيشة في لحظة معيّنة إلى الانهيار، إلّا إذا حصل تدخّل ما للحدّ من عدد السكّان. سكّان أقل يعني مستوى حياة أفضل في عالم محدود الموارد كما تخيّله. ولتخفيض عدد السكّان توجد طريقتان: موت أعداد كبيرة منهم أو منع الولادات. الموت تسبّبه المجاعة والأمراض والحروب التي شجّعها مالتوس، أما منع الولادات فرآه يتمّ من خلال تأخير الزواج أو الامتناع عن الجنس، وهو ما روّج له أيضاً من خلال الأفكار الدينية حول الطهارة والعفّة. إذاً، الحل لمتباينة (Controversy) نمو السكّان بوتيرة أسرع وأعلى من نمو الاقتصاد: فليمت الفقراء إن لم يستطيعوا التوقّف طوعياً عن الجنس.

مثّلت «المالتوسية» أبرز النظريات الفاشية الاجتماعية، قبل مئتي عام من بروز الأنظمة النازية والفاشية في أوروبا، ورأت في حينه أن حلّ الأزمات المرتبطة بالنظام لا تكون إلّا بالقضاء على «فائض» السكّان، بوصفه من أهمّ عوامل الأزمة الاقتصادية. لا تأخذ هذه النظرية بالاعتبار التطوّر العلمي والتكنولوجي وتطوّر القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، كعوامل مُحدّدة للنمو الاقتصادي والمجتمعي. تعرّضت نظرية مالتوس لنقد شديد، جاء أبرزه من كارل ماركس الذي رأى أن المشكلة الأساسية المُرتبطة بمحدودية الإنتاجية تكمن في طبيعة النظام الرأسمالي نفسه، وليست مسألة مرتبطة بالطبيعة البشرية، أي إنها ليست قدراً. كما اعتبر الفقر نتاجاً سيّئاً لسوء توزيع الثروة اجتماعياً في هذا النظام وليس نتيجة لتكاثر البشر. وعلى العكس من ذلك، في ظلّ علاقات إنتاج خالية من الاستغلال، وفي ظلّ انفتاح أفق التطوّر العلمي والتكنولوجي، ترتفع معدّلات الإنتاجية كاسرة معادلات مالتوس الرياضية، وتؤدّي إلى رفع مستوى المعيشة عموماً على الرغم من الازدياد المطرد في أعداد الناس.

وخلال المئتي عام التي تلت مالتوس ازداد عدد سكّان الأرض أضعافاً عدّة، لكن مستوى المعيشة تحسّن مرّات عدّة أيضاً، ما ينسف هذه النظرية تماماً.

لكن، لماذا نذهب بعيداً في شرح نظرية ترمي إلى التخلّص من الفائض البشري الموجود على قيد الحياة؟ لنتأمّل قليلاً بما يقوله سياسيونا في لبنان عن الهجرة منذ عقود، وكيف بنوا نظريات «اللبناني المتفوّق» القادر على النجاح أينما حلّ خارج بلده، وكيف شجّعوا أهلنا وإخوتنا ورفاقنا على الهجرة في إطار سياسات التضليل الاجتماعي التي اعتمدوها في التربية والتعليم والإعلام والسياسة اليومية لتثبيت صورة «الفينيقي التاجر» الذي يغزو قارات العالم البعيدة ليرسل إلى أهله المال والانتصارات الوهمية. أليست هذه «الأساطير» نوعاً من نظريات التخلّص من السكّان المالتوسية؟

ينمو الاقتصاد اللبناني ببطء شديد، بما لا يكفي لزيادة نصيب الفرد منه، ناهيك عن سوء توزّع الدخل والثروة فيه. جرى كسر هذه الحلقة تاريخياً على قاعدة: فليختفِ هؤلاء الفائضون عن حاجة اقتصاد البلاد إلى بلاد الله الواسعة، بدلاً من إشغال النظام بتأمين فرص عملهم ومتطلّباتهم الاقتصادية والاجتماعية، وليكون التخلّص منهم ذا نتيجة مضاعفة، فهم لا يختفون عن أرض البلاد فحسب كما يحصل غند مالتوس عبر الموت أو الحدّ من الولادات، بل يؤمّنون باختفائهم مورداً مالياً هامّاً لعائلاتهم المُقيمة، فتكون النتيجة مضاعفة: التخلّص من قسم من السكّان من جهة، وزيادة الناتج المحلّي من جهة أخرى، فيرتفع نصيب الفرد المُقيم من الناتج المحلّي. مالتوسية تهجيرية ذات نتائج مضاعفة ابتدعها اللبناني، كإبداع الفينيقي في روايات النظام ومنظّريه.

انجل بوليغان ـ المكسيك

نتائج سياسة التهجير واضحة، وأثبتت أنّها قارب نجاة النظام طوال العقود الماضية، فالأرقام المتداولة تقول إن ما يزيد عن 800 ألف لبناني هاجروا منذ انتهاء الحرب الأهلية حتّى اليوم، وهذا ينعكس مباشرة في تقديرات أعداد اللبنانيين المقيمين في لبنان، إذ بقي عددهم متراوحاً حول 4 ملايين لبناني مقيم لسنوات طويلة، وهذا يشير إلى ثبات نسبي في عدد اللبنانيين المقيمين في لبنان، ويبيّن دور الهجرة كأداة لامتصاص نموّهم الطبيعي. كذلك تشير الأرقام إلى أن هجرة هؤلاء تُسهم بنحو 8 مليارات دولار سنوياً في اقتصادنا من خلال تحويلاتهم إلى لبنان، وتخفّض معدّلات البطالة، وتسحب الشباب من دائرة الفعل السياسي، ليبقى النموذج مستمرّاً ومستقرّاً على الرغم من تزايد عوارض أزماته البنيوية العميقة.

كما بيّنت التجارب التاريخية عدم صحّة النظريات المالتوسية، كذلك تبيّن التجربة اللبنانية. فالنظام يواجه اليوم ما لم يحسب حسابه في السابق، إذ إن دروب هجرة اللبنانيين تضيق شيئاً فشيئاً. وفي المقابل، تدفّق نحو 1,5 مليون لاجئ إلى لبنان منذ اندلاع الصراع في سوريا، رفع عدد المقيمين في لبنان من 4,3 مليون نسمة في عام 2010 إلى أكثر من 6 ملايين نسمة حالياً، وفق تقديرات شعبة السكّان في الأمم المتحدة، ورفع عدد القوى العاملة (الأشخاص في سنّ العمل) من 1,5 مليون إلى 2,2 مليون ناشط اقتصادي، وفق تقديرات منظّمة العمل الدولية. وفي ظلّ هذه المتغيّرات، انخفض صافي تحويلات العاملين في الخارج (أي الفارق بين التحويلات الداخلة إلى لبنان والخارجة منه) من 5,1 مليار دولار في عام 2015 إلى 1,8 مليار دولار في عام 2017، وفق إدارة الإحصاء المركزي، وكذلك تراجع نصيب الفرد من مجمل الدخل القومي في هذه الفترة.

كيف سيواجه النظام هذه المتغيّرات؟ ماذا لو وجد اللبنانيون إمكانية لحياتهم في بلدهم، وبقوا فيه مساهمين في نموّه السكّاني والاقتصادي، وفي صراعاته السياسية والاجتماعية؟ هل كان النموذج الاقتصادي والسياسي القائم سيصمد في ظل المتغيّرات؟ الخيارات البديلة النقيضة لنموذج رأس المال المُسيطر اليوم مُمكنة، وهي تبدأ من تغيير السياسات التي تهمّش الاقتصاد المُنتج المولّد للعمل وإحلال سياسات تعيد توزيع الثروة والتنظيم الاجتماعي، لكن النظام لا يريد البدائل ولا الحلول.

ليست الهجرة ترفاً يمارسه المواطنون الحالمون، بل هي حاجة اضطرارية لدى أولئك الذين لا يجدون عملاً مناسباً لهم في ظل النموذج الاقتصادي القائم، فيضطر معظمهم، مُكرهاً، أن ينفكّ عن بيئته العائلية والاجتماعية، ويبدأ حياة جديدة من الصفر مع كلّ ما يرافق ذلك من معاناة وصعوبات وتضحيات. الهجرة كانت حلّاً لأزمة النظام وطريقة للتملّص من عبء السكّان وحاجاتهم. اليوم يواجه النظام طريقه المسدود، فما بديله؟ لا شيء سوى الإمعان في تكرار السياسات نفسها والمراهنة على شراء المزيد من الوقت.

مؤشر

الودائع والقروض تنخفض لكن ميزانيات المصارف تكبر!

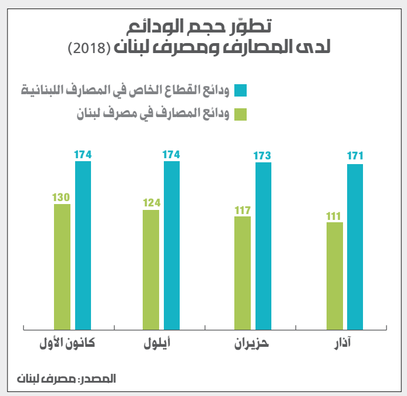

علي هاشم

استمرّ نزف السيولة بالعملات الأجنبية عام 2018، من خلال عجز ميزان المدفوعات الذي بلغ 4,8 مليار دولار، وفقاً لأرقام مصرف لبنان، التي تعتمد على منهجية معدّلة لتجميل الحسابات وهي مخالفة للمنهجية المعتمَدة في معظم دول العالم. أمّا العجز الفعلي من دون التعديلات المعتمدة على هذه المنهجية فتجاوز 6 مليارات دولار. وبمعزل عن المنهجية المعتمدة والنتيجة، يبقى الأكيد أن ميزان المدفوعات سجّل خلال هذه السنة عجزاً قياسياً تاريخياً. تركت هذه التطوّرات بصمتها على ودائع القطاع الخاص في المصارف اللبنانية. ووفق الأرقام التي ينشرها مصرف لبنان لميزانيات المصارف المُجمّعة، ارتفع إجمالي ودائع القطاع الخاص في المصارف اللبنانية من 168,6 مليار دولار أميركي في نهاية 2017 إلى نحو 174 مليار دولار أميركي في نهاية 2018، أي بزيادة نسبتها 3,2%.

عملياً، يمكن القول إن هذه الزيادة الاسمية الضئيلة تعكس حركة انسحاب فعليّ للودائع المصرفية. فارتفاع الودائع بنسبة 3,2%، حصل مع متوسّط فائدة بلغ 5,15% للودائع بالدولار و8,3% للودائع بالليرة، كما في نهاية 2018. بمعنى آخر، إن الزيادة في حجم الودائع كانت أقلّ بكثير من الفوائد التي جنتها هذه الودائع خلال السنة الماضية، ما يعني أن القطاع المصرفي لم يكن يشهد مراكمة فعليّة للودائع بل حركة سحوبات.

أمّا قروض المصارف للقطاع الخاص فشهدت بدورها تراجعاً وفق أرقام مصرف لبنان، من 57 مليار دولار في 2017 إلى 55,12 مليار دولار في 2018، أي بنسبة 3,4%. إلّا أن هذه النسبة لا تعبّر عن حجم التراجع الفعلّي في القروض الممنوحة، إذ أن جزءاً كبيراً من المديونية هو فعلياً فوائد استحقّت على القروض خلال هذه السنة، ما يعني أن حجم التراجع سيكون أكبر من دون احتساب هذه الفوائد. وقد بلغ متوسّط هذه الفوائد 9,97% للقروض بالليرة و8,57% للقروض بالدولار.

على الرغم من كل هذا التراجع، نجح القطاع المصرفي في رفع مستوى موجوداته من 219,86 مليار دولار في 2017، إلى 249,48 مليار دولار في 2018، أي بزيادة نسبتها 13,47%!

فمن أين تحقّق هذا النمو في ميزانيات المصارف، خصوصاً أن أبواب النشاط العضوي والطبيعي للمصارف، وتحديداً الودائع التي تشكّل مصدر التمويل الأساسي، لم تشهد هذا الارتفاع خلال 2018؟

خلال هذه السنة، ارتفعت توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان من 103,41 مليار دولار في 2017 إلى ما يقارب 130,21 مليار دولار في 2018، أي بزيادة بنسبة 26%، وارتفاع قدره 26,8 مليار دولار. أيضاً، ارتفعت قروض مصرف لبنان لصالح المصارف، من 11,75 مليار دولار في 2017 إلى 32,28 مليار دولار في 2018، أي بارتفاع قدره 20,53 مليار دولار ونسبته 174%!

هكذا، استمرّت ميزانيات المصارف وأرباحها بالتضخّم كمّياً، من خلال استمرار النسق القائم على تضخيم توظيفاتها في مصرف لبنان، وتوسيع استفادتها من هذا العدد المتزايد للعمّال المشاركين في الإضرابات إلى أن عموم الأميركيين يعجزون عن لمس آثار «المعجزة الاقتصادية» التي تحدّث عنها الرئيس دونالد ترامب، بل على العكس يرون أن الاقتصاد آخذ بالتوسّع والأرباح تنمو من دون أن ينعكس ذلك على أجورهم. تبيّن الإحصاءات أن العاملين في المدارس الرسمية كانوا الأكثر إحباطاً على الإطلاق، ونظّموا الاعتصامات الأكبر خلال العام الماضي، وأسهموا في تغذية «عمليات المقاومة» ضد أصحاب

وجهات نظر

«عقاريات» وعلوم رياضيات

جهاد الحكيّم
استاذ استراتيجيات الاستثمار في الاسواق العقارية في الجامعة اللبنانية الاميركية

في زمن غاب فيه كلّ شكل من أشكال المنطق والعلوم، حتى الحسابية منها والمعروفة بأنها لا تحتمل الشكّ، بات معيار الاستثمار والدافع وراءه الإشاعات المُضلّلة والتمنيات، وكذلك الأساطير.

قام أهل الاقتصاد، أو من يدّعون ذلك، وأصحاب المصالح، بدفع الشباب اللبناني إلى شراء شقّة تؤويهم بغية الزواج، وذلك في أسوأ توقيت ممكن.

لم تكتفِ هذه المنظومة بذلك، بل قامت بتصوير الشباب اللبناني الذي لا يتملّك شقّة أو منزلاً بأنه غير مؤهّل للزواج، من خلال بروباغندا مُنمهجة استباحت الوسائل المتاحة كافة لتسويق هذه الفكرة وترسيخها، مجاهرةً في الوقت نفسه بمقولة إن سعر العقارات لا ينخفض بل يرتفع باستمرار.

في الواقع ها هي أسعار الشقق تنهار والانخفاض بات يلامس حالياً 45%، ومن المرجّح لهذا الواقع أن يتفاقم. فأصبحت الشقق التي اشتروها تبلغ نصف قيمتها تقريباً علم تقييم الأصول يحتّم حسم الإيرادات المستقبلية على عامل الفائدة، وبالتالي كلما ارتفعت الفائدة انخفضت أسعار الأصول بما فيها العقارات. والارتفاع الجنوني بنسب الفوائد، الذي ناهز 20%، يؤدّي إلى انخفاض إضافي بأسعار الشقق والعقارات.

ففي غياب إمكانية زيادة أسعار العقارات، التي هي أصلاً في منحى انحداري جرّاء تخمة المعروض وغياب الطلب، فإنّ حالة التوازن الاقتصادي تحتّم أن يكون العائد على الإيجار يوازي نسبة الفائدة. لكنّنا في الوقت الراهن، بعيدين كل البعد عن هذا التوازن، فالعائد على الإيجار يبلغ 3%، أمّا الفوائد فهي أضعاف هذا الرقم وتتراوح بين 12% و20%، وبالتالي ينبغي أن تنخفض أسعار الشقق كثيراً كي يصبح عائد الإيجار قريباً من نسبة الفوائد.

الفوائد المرتفعة (12% إلى 20%) تشجّع المواطنين على إيداع أموالهم في البنوك ودفع 3% فقط كلفة الإيجار، فيحصلون بالتالي على عائد 12% ناقص 3% أي ما يعادل 9%، أو 20% ناقص 3% أي ما يوازي 17%.

فمن يمتلك شقّة قيمتها 200 ألف دولار وقام ببيعها وإيداع المبلغ في المصرف، يحصل أقلّه على 12%، أي 24 ألف دولار سنوياً، يدفع منها بدل إيجار لمنزل مشابه للذي كان يمتلكه في حين أن الدفعة الشهرية المستحقّة ارتفعت.

فتكون المحصلة أنه ربح 18 ألف دولار (24 ألفاً ناقص 6 آلاف).

بعيداً عمّا حصل وعن أهمّية التوقيت من أجل الشروع بأيّ عملية استثمارية، كشراء الشقق أو غيرها، هل العقار هو أفضل استثمار كما يُشاع ويُروّج؟

فلنستعرض 4 خيارات استثمارية وهي: العقارات، سندات الخزينة المقوّمة بالليرة اللبنانية، مؤشّر الأسهم الأميركية S&P 500، والذهب في السنوات الـ15 الأخيرة، أي منذ عام 2003 وحتّى اليوم.

- الذهب سجّل 5 أضعاف ما كان عليه.
- سندات الخزينة اللبنانية ما يقارب 4,5 ضعف القيمة.
- مؤشّر الأسهم الأميركية S&P 500 مع الأرباح الموزّعة سجّل أيضاً 4,5 ضعف القيمة تقريباً.

وبالتالي يتوجّب على سوق العقارات لتصنّف أفضل استثمار أن تكون أسعارها اليوم، أقلّه 5 أضعاف ما كانت عليه عام 2003، وهذا الأمر مستبعد بعد الانخفاض الذي شهدناه، أضف إلى ذلك أن العقارات تندرج ضمن الأموال غير المنقولة وليس لديها السيولة التي تتمتع بها السندات والأسهم كما الذهب، وبالتالي في حال أردنا بيعها بشكل فوري تفقد الكثير من قيمتها.

رسم بياني

عودة الإضرابات العمّالية في أميركا

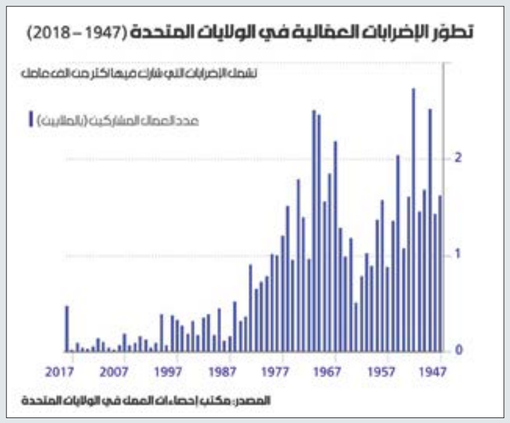

لم يكن العمّال الأميركيون ممتعضين من أصحاب العمل على هذا النحو منذ ثمانينيات القرن الماضي. ففي خلال العام الماضي، شهدت الولايات المتّحدة حركة إضرابات عمّالية هي الأوسع والأكبر منذ عقود، إذ بدأ العام بإعلان المعلّمين في ويست فرجينيا الإضراب عن العمل، وانتهى باعتصام نظّمه عمّال سلسلة فنادق ماريوت امتدّ إلى أربع ولايات.

وفقاً لمكتب إحصاءات العمل في الولايات المتّحدة الأميركية، سجّل عام 2018 رقماً قياسياً بعدد العمّال الأميركيين المضربين أو المتوقّفين عن العمل بسبب نزاعات مع أصحاب العمل. وشارك نحو 485 ألف عامل في الإضرابات الرئيسية، وهو الرقم الأعلى منذ عام 1986، عندما أضرب جامعو النفايات وعمّال الحديد ومضيفات الطيران عن العمل. ويشير هذا العدد المتزايد للعمّال المشاركين في الإضرابات إلى أن عموم الأميركيين يعجزون عن لمس آثار «المعجزة الاقتصادية» التي تحدّث عنها الرئيس دونالد ترامب، بل على العكس يرون أن الاقتصاد آخذ بالتوسّع والأرباح تنمو من دون أن ينعكس ذلك على أجورهم. تبيّن الإحصاءات أن المعلّمين في المدارس الرسمية كانوا الأكثر إحباطاً على الإطلاق، ونظّموا الاعتصامات الأكبر خلال العام الماضي، وأسهموا في تغذية «عمليات المقاومة» ضد أصحاب العمل، بحيث امتدت الحركات الاعتراضية إلى عمّال الفنادق وعمّال الحديد الذين نظّموا أيضاً إضرابات استمرّت لأيام عديدة. وعلى الرغم من أن المشاركين في الإضرابات لم يكونوا كلّهم مضربين فعلياً عن العمل، كون بعض أصحاب العمل أوقفوا كلّ العمليّات في مؤسّساتهم خلال الاعتصامات، وأغلق البعض الآخر رافضين السماح للعمّال بأداء وظائفهم في ظلّ وجود نزاعات تعاقدية، إلّا أن أكثر من 20 تحرّكاً رئيسياً شكّل الإضرابات العمّالية الأضخم، وانتهت بزيادة أجور آلاف العمّال.

برزت أربعة إضرابات رئيسية خلال العام الماضي، استناداً إلى أيام العمل التي عُطّلت وعدد العمّال المشاركين فيها، وهي:

■ إضراب المعلّمين في أريزونا الذي نظّم في نيسان/ أبريل الماضي، وشارك فيه نحو 81 ألف معلّم وموظّف مدرسي، واستمرّ لستة أيام، ورتّب نحو 486 ألف يوم عمل ضائع مع إغلاق أكثر من ألفي مدرسة حكومية، وهو نظّم احتجاجاً على تخفيض تمويل التعليم العام بعد التخفيضات الضريبية الكبيرة التي أجراها الجمهوريون بما انعكس على أجورهم. وبنتيجته أقرّ المجلس التشريعي للولاية زيادة على الرواتب بنسبة 20% على مدى ثلاث سنوات. على الرغم من ذلك، لم يحصل المعلّمون على كلّ ما أرادوه لناحية زيادة الضرائب على أرباح الأثرياء، لاستعادة قيمة التخفيضات التي طاولت التعليم العام وزيادة رواتبهم، بل أتى تمويل هذه الزيادة عبر فرض رسوم على سائقي السيّارات، ما رتّب أعباءً إضافية على الأسر المعيشية والطبقة المتوسّطة.

■ إضراب المعلّمين في أوكلاهوما في الشهر نفسه، والذي شارك فيه 45 ألف معلّم وموظّف مدرسي، واستمرّ لمدّة 9 أيام، ورتّب نحو 405 آلاف يوم ضائع، إذ أغلق نصف المناطق التعليمية في الولاية التي تزيد على 500 مدرسة وتضمّ 75% من مجمل طلّاب الولاية. طالب المعتصمون برفع أجورهم، خصوصاً أن متوسّط أجور المعلّمين يحتل المرتبة 49 في البلاد، وزيادة التمويل للتعليم العام إلى نحو 3,3 مليارات دولار لمدّة ثلاث سنوات، وانضمّ إليهم الموظّفون الحكوميون. بالنتيجة، حصل المعتصمون على 479 مليون دولار من التمويل الإضافي وزيادة على رواتبهم، وهو جزء بسيط مما طالبوا به.

■ إضراب المعلّمين في ويست فرجينيا في شباط/ فبراير 2018، والذي شارك فيه نحو 35 ألف معلّم وموظّف مدرسي، ورتّب 318 ألف يوم عمل ضائع، واستمرّ لمدة 9 أيام. طالب خلاله المضربون برفع أجورهم المجمّدة منذ عام 2014، نتيجة خفض المشرّعين الديموقراطيين والجمهوريين، على السواء، ضريبة الأرباح على الشركات لأكثر من عقد، ما أدّى إلى تخفيض الإنفاق العام على المدارس وتراجع حصّة كلّ طالب من مجمل ما تنفقه الولاية بنسبة 11,4% بالمقارنة مع عام 2008. في الحصيلة حصل المعلّمون على زيادة بنسبة 5% على رواتبهم، وتعليق زيادة أقساط التأمين الصحّي.

■ إضراب عمّال ماريوت في تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي، وهو يعدّ الإضراب الفندقي الأكبر في تاريخ الولايات المتّحدة، عندما رفض 6 آلاف موظّف في فنادق ماريوت في أربع ولايات الذهاب إلى العمل، واستمرّ لشهرين حتى وافقت الشركة التي تدير إحدى أكبر سلاسل الفنادق في العالم وأكثرها ربحية، على منحهم زيادة على الراتب وزيادة مخصّصاتهم، فضلاً عن زيادة الحماية ضدّ التحرّش الجنسي والعنف الذي يتعرّضون له.

لا توجد أي مؤشّرات على انحسار الحراك العمّالي حتى الآن. ففي بداية 2019، أطلق المعلّمون في لوس أنجلس ودنفر إضرابات خاصّة بهم، أدّت إلى زيادة رواتب المعلّمين في لوس أنجلس بنسبة 6% وتخفيض عدد الطلاب في كلّ فصل. أمّا في دنفر، فالإضراب مستمرّ ويطالب المعلّمون بزيادة رواتبهم المنخفضة جدّاً نسبةً إلى كلفة المعيشة المرتفعة في المدينة، وإصلاح نظام التعويضات الذي يعتمد بشكل كبير على المكافآت المتقلّبة التي يحصلون عليها خلال السنة.

يستند هذا التقرير إلى مقال نُشر في VOX

قراءات

مقال

لماذا يجب أن تكون معدّلات ضريبة الدخل على الشرائح العليا أعلى بكثير؟

سايمون رين لويس
أستاذ علوم الاقتصاد في جامعة أكسفورد

أطلقت عضو الكونغرس الأميركي الجديدة ألكسندريا أوكاسيو كورتيز سجالاً حول الضرائب. والحجج التي تؤيّد فرض معدّلات مرتفعة لضريبة الدخل ليست تأديبية، بل سياسية ومالية.

حين يشتكي الناس من أن «النيوليبرالية» هي مفهوم فارغ، أذكّرهم بما حصل لمعدّلات ضريبة الدخل على الشرائح العليا منذ عام 1980، ليس فقط في الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة، بل أيضاً في أماكن أخرى حول العالم، كما يُظهر الرسم البياني الأول.

ويُظهر الرسم البياني الثاني ضريبة الدخل على الشرائح العليا في الولايات المتّحدة في القرن الماضي. ففي ذلك الوقت فرض الرئيس الجمهوري دوايت أيزنهاور على الشريحة الأعلى من الأغنياء معدّل ضريبة حدّية بنسبة 91%.

لا شكّ أن أسباب انخفاض معدّلات هذه الضريبة مُعقّدة، ولكن أبرزها هو اعتقاد نيوليبرالي بأن تخفيض معدّلات الضرائب لأصحاب المداخيل الأعلى من شأنه أن يقود إلى رؤساء تنفيذيين أكثر دينامية ينتجون شركات أكثر دينامية أيضاً، ومن شأن هذه الفوائد أن تنسحب على جوانب الاقتصاد كافة. فوفقاً لهذا الاعتقاد، إن فرض معدّلات ضرائب أدنى على أصحاب المداخيل الأعلى، يشجّع رواد الأعمال على خوض المزيد من المخاطر التي كانت مفيدة اجتماعياً. هذه حجّة مألوفة جدّاً وكانت تتفاخر خلايا الفكر اليمينية بها بشكل روتيني، إلى درجة أنّها بالكاد احتاجت إلى شرح. وهذا مثال كلاسيكي على لجوء الليبراليين إلى مفاهيم اقتصادية مُبسّطة من أجل تبرير سياسة مفيدة لهم ولمن يصرفون رواتبهم.

غير أن الدليل ضعيف على مثل هذا التأثير. والسبب واضح ومباشر. فنفوق مستوى معيّن من الدخل، تصبح الحوافز الأخرى، غير الحوافز المالية البحتة، مهمّة. فكبار الرؤساء التنفيذيين مثلهم مثل كبار لاعبي كرة القدم، يريدون أن يكونوا ناجحين في ما يفعلونه وأكثر نجاحاً من الآخرين. لذلك سيرغبون في النجاح بغضّ النظر عن المكافآت المالية على ذلك.

ولكن ثمّة مفهوم اقتصادي أساسي آخر بالكاد يذكره النيوليبراليون وهو الفائدة الحدّية المتناقصة للاستهلاك. ويقتضي ذلك أمراً معاكساً للضرائب المنخفضة على الشرائح العليا. فمن المفيد أكثر اجتماعياً فرض ضرائب على أولئك الذين لا يجدون نافعة من تكبّد عناء التقاط دولار واحد عن الرصيف وتحويله إلى من هم أكثر فقراً. وقد وجدت ورقة شهيرة أعدّها دايموند وسايز أنه بعد التفكير بالآثار المثبطة لذلك وبآثار التهرّب الضريبي، فإن المعدّل الأفضل لضريبة الدخل للشرائح العليا في الولايات المتّحدة يجب أن يكون 73%.

لماذا يجب رفع معدّل الضريبة؟

ثمّة سببان لاعتبار أن حتّى نسبة 73% هي تقدير أدنى. فبيكيتي وسايز وستانتشيفا حاججوا بأن منح الرؤساء التنفيذيين رواتب عالية قد يكون لديه تأثيرات تحفيزية سلبية. فهؤلاء سيبدأون بالسعي لزيادة رواتبهم أكثر بدلاً من تحسين الشركة. فجزء من مكانة المرء تأتي ممّا يمكنه أن يدفع ثمنه. لذلك حين تفرض معدّلات ضريبية عالية جدّاً على جميع الرؤساء التنفيذيين، فإن حجم رواتبهم لن يكون لديه تأثير يذكر، ولكن حين لا تُفرض ضرائب كبيرة على رواتبهم يمكنهم زيادة هذه الرواتب وتعزيز مكانتهم أكثر من خلال سحب المزيد من المال من الشركة. وبلغة اقتصادية، يمكن للضريبة الحدّية المنخفضة على أصحاب المداخيل المرتفعة أن تكون مثالاً جيّداً على كيفية إعطاء الحوافز للاستفادة من ثروات المجتمع بدلاً من زيادة المساهمة في خلق الثروة.

ولكن في حين أن دولاراً إضافياً لرئيس تنفيذي لن يحفّزه كثيراً بطريقة إيجابية، يمكن للمرء أن يحاجج بأنه يحفّز أصحاب المواهب على أن يطمحوا ليصبحوا رؤساء تنفيذيين. فهؤلاء سيكونون دائماً من بين الأغنى في المجتمع لأن جزءاً كبيراً من مدخولهم يخضع لمعدّلات ضريبية منخفضة. غير أن ورقة أعدّها لوكوود وناثانسون وويل قلبت هذه الحجّة رأساً على عقب. فالرواتب المرتفعة مرتبطة بأنشطة مثل الأنشطة المالية والقانونية والتي لديها آثار سلبية، فهي تقدّم فائدة للمجتمع أقل من حجم الرواتب التي قد تمنحها. فالكثير من الأنشطة المالية مثلاً يتعلّق بمحاولة سحب المال من الآخرين بدلاً من «تنمية كامل الكعكة». فإذا كانت الرواتب المرتفعة بعد احتساب الضريبة تحفّز الأشخاص الموهوبين على شغل تلك المهن، فهذا أمر سلبي للمجتمع الذي قد يستفيد إذا عملوا في وظائف مختلفة. ويمكن للمرء أن يقلّل من سوء تخصيص المواهب من خلال فرض معدّلات ضريبية أكبر على المداخيل العليا.

يبقى لدى النيوليبراليين خطّ دفاع أخير ضدّ رفع الضرائب على الشرائح العليا وهو الهجرة. والحجّة هي أن المواهب التي يمكن أن تكون متحرّكة، ستنتقل إلى حيث تحظى بالمكافأة الأكبر. ثمّة دليل واضح على أن ذلك صحيح إلى حدّ معيّن. غير أن قلق هؤلاء لا يعني أن علينا إبقاء الضرائب على المداخيل المرتفعة كما هي الآن أو حتى تخفيضها، بل علينا ببساطة ألّا نرفعها كما يجب لأن بعض الدول التي تعتبر جاذبة للمواهب تستمرّ في فرض ضرائب منخفضة على أصحاب المداخيل المرتفعة. لكن في الواقع، السويد في وضع جيّد مع ضريبة 70% على أعلى المداخيل.

هذا الخطر من سباق نحو القاع مع ضرائب على الأعلى دخلاً يجعل من الأهمّية بمكان أن ترفع الولايات المتّحدة معدلها الحدّي على الأعلى دخلاً، على غرار ما اقترحته مؤخراً الديموقراطية السكندريا أوكاسيو كورتيز. ولأسباب مختلفة إلى حدّ ما، لا داعي لأن تقلق الولايات المتّحدة كثيراً بشأن استنزاف المواهب إذا رفعت معدّلات الضرائب على الأعلى دخلاً.

الرفاه الاجتماعي

إن الحجج الداعمة لرفع معدّلات الضرائب على الشرائح العليا هي على الأقل غير مالية. والدليل على أن الرفاهية الاجتماعية أعلى في المجتمعات الأكثر مساواة، يبدو مقنعاً. بعبارة أخرى، يجب علينا زيادة معدّلات الضرائب على الأعلى دخلاً لمجرّد أن ذلك يساعد على إنشاء مجتمع أكثر مساواة. وقد رأيت بعض محاولات فضح الأدلة المقدّمة لدعم ذلك في كتاب The Spirit Level: Why More Equal Societies Almost Always Do Better، لكنّها ليست مقنعة ككل، في حين أن هناك المزيد من الأدلة لدعم فكرة أن الناس أكثر سعادة في مجتمعات أكثر مساواة.

وثمّة حجة أخيرة تدعم معدّلات ضرائب مرتفعة على الأعلى دخلاً، والتي تبدو ذات أهمّية خصوصاً بالنسبة إلى الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة في الوقت الحالي. ففي نظام سياسي مثل النظام الأميركي حيث المال يشتري النفوذ السياسي بسهولة، سنجد بعض أولئك الذين يحصلون على رواتب مرتفعة جدّاً، يحاولون تحديداً القيام بذلك. وهذا يخلق نوعاً من البلوتوقراطية أو حكم الأثرياء. ولأن المال يمكن أن يساعد أيضاً في شراء الأصوات، فإن الانتخابات الديموقراطية يمكن أن تستمرّ من دون أن تهدّد بأي شكل من الأشكال نظام البلوتوقراطية. وحتى عندما تفرض القوانين المعمول بها سقفاً للإنفاق على الانتخابات، فإن المملكة المتّحدة تظهر أن هناك طرقاً للأغنياء للالتفاف حول ذلك، لا سيّما إذا كانوا يسيطرون على قطاعات كبيرة من الصحافة.

هذه هي الحجّة التي قُدّمت في مقالة افتتاحية رائعة في صحيفة «نيويورك تايمز» كتبها إيمانويل سايز وغابرييل زوكمان، واعتبرا أن «التركيز الشديد للثروة يعني تركيزاً شديداً للقوّة الاقتصادية والسياسية. وعلى الرغم من أن العديد من السياسات يمكن أن تساعد في معالجة ذلك، إلّا أن فرض ضريبة دخل تصاعدية هي أكثر هذه السياسات عدالة وفعالية لأنها تقيّد جميع المداخيل العالية بالتساوي، سواء كانت ناجمة عن استغلال القوّة الاحتكارية أو عن منتجات مالية جديدة أو عن الحظ أو أي شيء آخر». وفي ردّ قصير، قال الخبير الاقتصادي غريغ مانكيو: «كان معظم الأغنياء الذين أعرفهم سيسعدون بإنفاق مبالغ طائلة من المال لإبقاء ترامب خارج البيت الأبيض. وبالفعل حاول العديد منهم ذلك. فظاهرة ترامب ليست حجّة على أن النخب المتربّعة لها تأثير كبير على السياسة، بل على العكس هي حجّة على أن تأثيرها قليل جدّاً».

لكن هذا يسيء فهم (كما يفعل بعض اليسار) طبيعة البلوتوقراطية التي تخلقها المداخيل والثروة الهائلة. فهي لا تخلق نوعاً من «لجنة الأثرياء جدّاً» الذين يحدّدون فيما بينهم من يحكم، بل هي غير متوقّعة أكثر من ذلك بكثير. فبدلاً من ذلك، هي تسمح لمجموعات صغيرة من الأثرياء جدّاً، الذين قد يكونون غير ممثّلين تماماً، باختطاف نظام ديموقراطي بأكمله. ودونالد ترامب و«بريكست» مثالان واضحان على ذلك. فمانكيو محقّ في أنّ أحد الطرق لتجنّب ذلك هو خلق نوع أكثر تمثيلاً من البلوتوقراطية ولكن ثمّة طريقة أفضل بكثير لتفادي الكوارث من هذا النوع ألا وهي التعامل مع مصدر المشكلة، من خلال إعادة فرض معدّلات عالية من الضرائب على المداخيل الأعلى.

ترجمة لمياء الساحلي
Social Europe

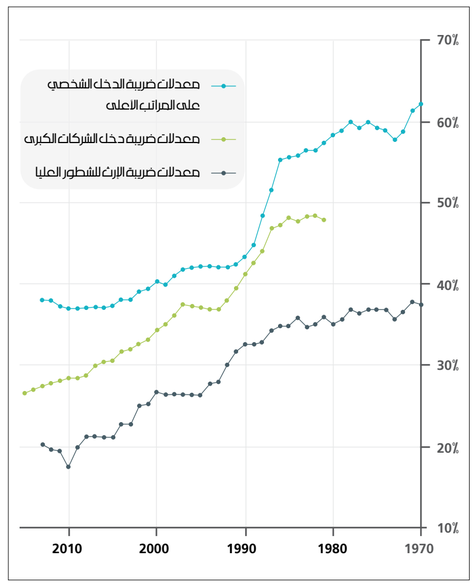

تاريخياً، ليس من غير الاعتيادي فرض ضريبة حدية بنسبة 70٪
معدلات ضريبة الدخل الحدية للشرائح العليا بين عامي 1913 و2018

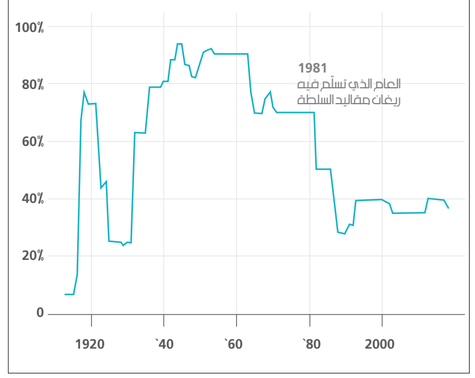

نفط فنزويلا

أسئلة الأزمة وما بعدها

مارك أيوب
باحث في مجال الطاقة – معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت

في 23 كانون الثاني/يناير 2019، أعلن رئيس البرلمان الفنزويلي وزعيم المعارضة، خوان غوايدو، تعديل المادّة 233 من الدستور ليُنصّب نفسه رئيساً مؤقتاً للبلاد بوجه الرئيس الحالي نيكولاس مادورو. فأدخلت البلاد في سلسلة أحداث اقتصادية وجيوسياسية لم تظهر بوادر حلحلتها بعد، وأدّت إلى نزوح نحو 3 ملايين مواطن إلى الدول المجاورة. في 28 من الشهر نفسه، أعلن وزير الخزانة الأميركية فرض عقوبات على شركة النفط الوطنية الفنزويلية (PdVSA)، لتبدأ مرحلة جديدة من حظر النفط الفنزويلي عن الدول المجاورة، وتؤسّس لتحكّم الولايات المتحدة الأميركية بنفط أميركا اللاتينية.

لمحة تاريخية

تُعدّ فنزويلا صاحبة أكبر مخزون نفطي في العالم، يُقدّر بنحو 302 مليار برميل (تأتي بعدها السعودية بنحو 266 مليار برميل)، وهي عضو مؤسّس في منظّمة الدول المصدّرة للنفط OPEC ومُنتجة للنفط منذ عام 1914.

وفرة النفط في مرحلة 1980 وما بعدها، أدّت إلى أزمة ديون خارجية وأزمة اقتصادية مستمرّة منذ عقود.

لقد عرفت البلاد عام 1999، قبل تولّي هوغو شافيز الرئاسة، ذروة إنتاجها من الخام، والتي بلغت 3,4 مليون برميل يومياً، لتبدأ بعدها مرحلة الهبوط الحادّ. بين عامي 2015 و2018، انخفض الإنتاج نحو مليون برميل ما فاقم ظواهر الأزمة الحادّة على الاقتصاد، والتي تجلّت بنقص السلع وتردّي الخدمات، ووصول التضخّم إلى حدود مليون في المئة في 2018؛ عملياً، انعكس ذلك سلباً على PdVSA وتُرجم بالفساد داخلها، وسوء الإدارة، وعدم القدرة على إدارة المرافق النفطية وتأمين المعدّات وصيانتها، فضلاً عن هجرة اليد العاملة الخبيرة.

في حزيران/ يونيو 2018، بلغ إنتاج فنزويلا 1,34 مليون برميل يومياً، أي أقلّ بنسبة 30% من الإنتاج المسجّل في حزيران/ يونيو 2017، وفي الفترة نفسها، انخفضت الصادرات إلى الولايات المتّحدة الأميركية (المستهلك الأكبر) نحو 30%.

تداعيات العقوبات والأزمة مع الولايات المتّحدة

منذ بدء الأزمة وفرض العقوبات، أصبحت PdVSA تحت سلطة الجيش الذي لا يزال بإمرة مادورو، وأُقفلت محطّات التكرير الأميركية بوجه النفط الفنزويلي، فتحوّل التركيز نحو إيجاد أسواق بديلة عن الولايات المتّحدة الأميركية والدول المُعترفة بغوايدو، من أجل تأمين العائدات المالية الضرورية.

تشكّل الصادرات النفطية نحو 95% من مجمل صادرات فنزويلا، والنسبة الأكبر منها، أي 75%، موجّهة نحو المستهلكين الثلاثة الكبار: الولايات المتحدة والصين والهند.

لطالما عُرف نفط فنزويلا بتركيز مرتفع من الكبريت، وهو أقلّ جودة من الخام السعودي، كما أن كلفة استخراجه وتكريره أعلى، ولا بدّ من استخدام كمّيات كبيرة من المخفّفات (Diluents) لتخفيف القسم الأكبر منه قبل نقله. عام 2018، استوردت فنزويلا ما يقارب 120 ألف برميل من هذه المخفّفات من الولايات المتّحدة الأميركية، الأمر الذي لم يعد ممكناً راهناً، ما دفع كاركاس إلى البحث عن منافذ أخرى للاستيراد، وهي غير كافية، من الهند والصين، وسيتطلّب ذلك على الأرجح تقديم حسومات كبيرة على أسعار البيع، وسيزيد من تكاليف النقل ومن مصاعب نظام مادورو لتسديد الديون. ويُتوقّع أن ينعكس ذلك انخفاضاً إضافياً في إنتاج الخام الفنزويلي بنحو 200 ألف برميل يومياً. إذاً، تسعى PdVSA إلى تنويع أسواقها النفطية، وتظهر الهند في طليعة المستعدّين لمضاعفة الكمّيات المستوردة التي يُتوقّع أن تصل إلى 360 ألف برميل يومياً، تتبعها الصين التي يمكنها امتصاص كمّيات إضافية.

الاستحقاقات المقبلة

من ناحية أخرى، تأتي العقوبات في وقت تعاني فيه الأسواق العالمية من فائض في الإنتاج، في مقابل طلب غير مُنتظم، وهو ما يُفسّر عدم تأثّر أسعار النفط بشكل كبير خلال شهر شباط/ فبراير وارتفاعها نحو دولارين فقط منذ بداية الأزمة. إلّا أن استحقاقات مهمّة عدّة ستتوالى في الأشهر القليلة المقبلة لتزيد من التشنّج السياسي، فماذا سيكون قرار OPEC خلال الاجتماع المُزمع عقده في 17 نيسان/أبريل بما يخصّ فنزويلا التي ستُعزل صادراتها كلياً نهاية الشهر نفسه بسبب العقوبات؟ وماذا بالنسبة إلى الموقف الأميركي الصارم بإنهاء الامتيازات المُعطاة لبعض الدول المستوردة للنفط الإيراني، والتي تنتهي في 3 أيّار/ مايو؟ هل ستتحمّل الأسواق خسارة كمّيات المُنتجة من إيران وفنزويلا في الوقت نفسه؟ وكيف ستتأثّر الأسعار حينها نتيجة ذلك؟

في الواقع، تعوّل إدارة ترامب على دور المملكة العربية السعودية، وتتوقّع أن تعوّض عن العجز عبر ضخّ كمّيات إضافية في الأسواق، وهو ما صرّح به علناً وزير الخزانة الأميركية مُرجّحاً حصوله.

يمكن الجزم أن فنزويلا تمرّ حالياً بعملية انتقالية، على الصعد السياسية والاقتصادية والطاقوية، سترسم معالم المرحلة المقبلة. يمكن اعتبار الخسائر الحالية في قطاع النفط كإحدى الفواتير الباهظة التي سبّبتها الأزمة، ولكن لا يمكن أبداً لهذا القطاع أن يستمرّ على ما هو عليه، فقد أثبتت التجربة اعتماد الاقتصاد برمّته على صادرات النفط ومشتقّاته. وهنا تبرز الأسئلة: كم سيستغرق وقتاً لأي حكومة مقبلة بعد الأزمة، وأياً كانت موازين القوى المحلّية والدولية، لإعادة بناء قطاع نفط سليم وشركة وطنية مزدهرة ومتطوّرة؟ وما هي قدرة هذه الحكومة على مواجهة التحدّيات الاقتصادية الجمّة في ظلّ المعادلات القائمة؟ وهل يمكن لفنزويلا أن تستعيد دورها المحوري في OPEC كما في أميركا اللاتينية، أم أن هذا الدور انتهى لصالح القوى الكبرى؟

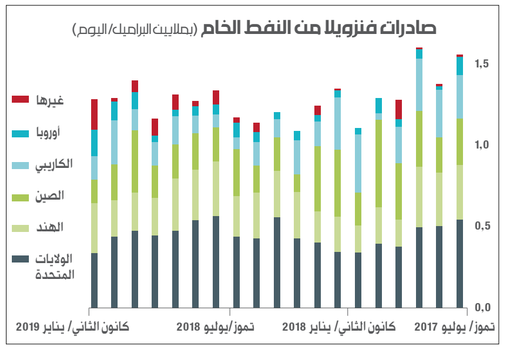

الـ 5 الكبار

لبنان «الأوّل» في المديونية الخارجية بين البلدان العربية

بيّنت تقديرات صندوق النقد الدولي أن 5 بلدان عربية، من أصل 18 بلداً عربياً مشمولاً بالدراسة، تتجاوز مديونياتها الخارجية نسبة 100% من الناتج المحلّي الإجمالي، في حين أن 5 بلدان تتراوح النسبة فيها بين 50% و100%، و8 بلدان تقل نسبة المديونية الخارجية لديها عن 50%.

استندت المؤسّسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات على هذه التقديرات في نشرتها الأخيرة، التي تناولت فيها «آفاق الاقتصادات العربية لعام 2019»، وأظهرت البلدان العربية ذات المديونية الخارجية الأعلى وفق الترتيب التالي:

1- لبنان: تقدّر المديونية الخارجية للاقتصاد اللبناني بنحو 183,3% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهي النسبة الأعلى بين البلدان العربية، ويتوقّع أن تبقى الأعلى عام 2019 الجاري، إذ ستواصل نموها وستبلغ 183,6%. ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي بلغت نسبة المديونية الخارجية اللبنانية كمتوسّط عام في الفترة من 2000 إلى 2014 نحو 164,3%، وارتفعت إلى 182,4% عام 2017.

2- البحرين: سجّلت المديونية الخارجية للاقتصاد البحريني المرتبة الثانية بين الاقتصادات العربية، إذ بلغت عام 2018 نحو 169,4% من الناتج المحلّي الإجمالي. وبلغ متوسّط النسبة المُسجّلة في الفترة بين 2000 و2014 نحو 109,3%، وكانت تحتلّ المرتبة الرابعة قبل أن تتراجع وتسجل قفزة كبيرة عام 2016 عندما بلغت نسبة المديونية الخارجية 183,7% من الناتج المحلّي الإجمالي.

3- السودان: يحتلّ الاقتصاد السوداني المرتبة الثالثة كصاحب أكبر نسبة مديونية خارجية بين الاقتصادات العربية. ووفق التقديرات، ارتفعت نسبة هذا الدين من 75,5% من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 2015 إلى 166,6% عام 2018، ويتوقّع أن تواصل النسبة ارتفاعها لتبلغ 166,9% هذا العام.

4- موريتانيا: يسجّل الاقتصاد الموريتاني رابع أعلى نسبة مديونية خارجية، علماً أن متوسّط النسبة في الفترة بين 2000 و2014 بلغ 121,5% من الناتج المحلّي الإجمالي، وتراجعت هذه النسبة إلى 103,7% عام 2018، ويتوقّع أن تسجّل المزيد من التراجع لتبلغ 86,2% العام الجاري، وستتحسّن مرتبتها إلى السادسة.

5- جيبوتي: لم تكن نسبة المديونية الخارجية للاقتصاد الجيبوتي تتجاوز 57,5% من الناتج المحلّي كمتوسّط في الفترة بين 2000 و2014، كانت جيبوتي تحتلّ المرتبة السابعة بين الاقتصادات العربية، إلّا أن هذه النسبة تواصل ارتفاعها باضطراد، وبلغت 102,9% العام الماضي، ويتوقّع أن تبلغ 105,6% هذا العام.

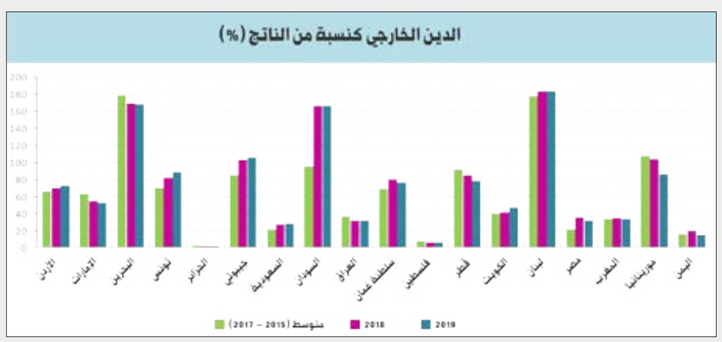

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

الدولة التي على اليسار ألّا يدافع عنها

«إن كفاءة الدولة الكبيرة يمكن التساؤل حولها أمّا فعاليتها في منع سقوط السماء فهو أمر لا يُمكن التشكيك فيه»

هايمان مينسكي

في مقابلة مع شبكة CNN، الأسبوع الماضي، سُئِل بيل غيتس عن النقاشات الحالية حول الاشتراكية في الولايات المتّحدة. أجاب غيتس، مع تفهّمه لهذه النقاشات، أنه يفضّل الرأسمالية، ولكنّه أضاف أن هناك مئات المتغيّرات في الرأسمالية التي يمكن تغييرها، مثل الضرائب على الربح الرأسمالي أو ضريبة الإرث، وبذلك يصبح المجتمع أكثر مساواة والدولة أكثر قدرة على تقديم الخدمات الأساسية، ولكن ضمن النظام الرأسمالي نفسه.

لا بأس، كما يُقال، فبيل غيتس، في المقابلة نفسها، اعتبر أن رأيه ربّما يكون منحازاً، لأنه من الذين استفادوا من النظام. ولكن في مناقشة ما يمكن تغييره، يعكس غيتس انفتاح بعض الرأسماليين الأميركيين على مناقشة دور الدولة والضرائب في الاقتصاد الأميركي من منظور مختلف عن السائد اليوم. على الرغم من صحّة قول أحد المعلّقين على هذه المقابلة: «يبدو أن النقاش حول الاشتراكية هو شيء جيّد، إذا كان كل شيء يبقى على حاله ويبقى النظام البلوتوقراطي من دون أن يُمس».

في مقارنة مع لبنان، فإن رسالة كهذه لم تصل بعد، بل هناك نوع من التوافق بين الرأسماليين أو «ممثّلي القطاع الخاص» على عدم إبداء أي استعداد لمناقشة تغيير أيّ متغيّر من الرأسمالية اللبنانية، وخصوصاً في موضوع الضرائب على عوائد الرأسمال، لا إذا كان ذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من المساواة، ولا إذا كان بهدف بناء البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية من قِبَل الدولة. وكل هذا يتمّ بغطاء كثيف من النار الاستباقية حول عدم كفاءة الدولة في مقابل كفاءة القطاع الخاص، وحول الإنفاق غير المُجدي للدولة والعجز المالي وعدم جواز وضع الضرائب على القطاع الخاص الذي «يُنتج الوظائف»، وغيرها من الأمور التي تُقْفل باب النقاش قبل أن يُفتح. وقد زاد منسوب هذا الهجوم من قِبل البعض في الحكومة الجديدة، وبدأوا بالتبشير بمجيء عصر القطاع الخاص إلى الدولة. وتعمّق الحديث أيضاً عن أن أزمة الدولة المالية وعدم تمكّنها من تلبية الخدمات العامة، هي أمور من «خاصية» القطاع العام، وبالتالي يأتي القطاع الخاص اليوم مُنقذاً عبر الخصخصة والشراكة. هكذا، بطروحات عدّة بسيطة، يحاول الرأسمال أن يستعيد سيطرته على الخطاب الاقتصادي مدعوماً من جهة من سيدر وماكنزي، ومن جهة أخرى من غولدمان ساكس وموديز؛ فالمجموعة الأولى تلعب على آمال اللبنانيين والثانية على مخاوفهم. ولكن الأمور أعمق من ذلك بكثير.

أوّلاً، الضريبة التصاعدية العالية على المداخيل ليست أمراً سيّئاً كما يُشاع بالنسبة إلى الاستثمار والنمو الاقتصادي. بل على العكس، فالضرائب العالية تاريخياً في الولايات المتّحدة تزامنت مع النموّ والاستثمار العاليين ومع الفترة الذهبية للرأسمالية. وكان بول كروغمان قد بيّن ذلك، والآن يعود هذا النقاش إلى الاحتدام، بعد طرح النائبة الديموقراطية اليسارية ألكسندرا كورتيز مشروع وضع ضريبة حدّية بمعدّل 70% على المداخيل التي تفوق العشرة ملايين دولار. كما أن الضرائب العالية هي مساوية للتطوّر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبالتالي يكفي إلقاء نظرة سريعة من دون إبداء أي تعليق إلى الدول ذات المعدّلات الضريبية العالية (السويد والدانمارك على سبيل المثال) في مقابل الدول المتدنية المعدلات (مثل دول الخليج، والدول الجزر). إذاً، الضرائب ليست، كما يطرحها البعض، أمراً «عقابياً» على «المستثمرين» أو موجودة لأن الدولة هي مجموعة من السياسيين الذين يريدون «استغلال» سلطتهم، بل هي أساسية في التفريق بين المجتمعات المتطوّرة وبين تلك المتأخّرة. في هذا الإطار، قد يقول البعض إن الدولة في لبنان لا تقدّم الخدمات والتأمينات وغيرها، وبالتالي لا يحقّ لها وضع أو زيادة الضرائب الآن. هذا الرأي ينتهي دائماً في دوّامة أولوية البيضة (الضرائب) أو الدجاجة (الخدمات). لكن في هذه الحالة، من المؤكّد أن الضرائب يجب أن تأتي قبل الخدمات.

ثانياً، الإنفاق الحكومي في لبنان هو دعم للقطاع الخاص أكثر منه دعماً اجتماعياً أو إنفاقاً مهدوراً. فالدولة في لبنان لا تملك وسائل الإنتاج إلّا في أمور مُحدّدة. وبالتالي يأتي الإنفاق على الصحّة كمدخول للقطاع الصحّي الخاص من مستشفيات وأطباء ومؤسّسات هذا القطاع. كذلك ينتهي جزء من الإنفاق على التعليم، من خلال المِنَح التعليمية، في موازنات المدارس والجامعات الخاصة. وهناك بنود أخرى، كالإنفاق على المقاولات والتلزيمات (مثلاً النفايات) وإدارة الاتصالات، التي كلّها هي أيضاً مداخيل للقطاع الخاص. أخيراً وطبعاً ليس آخراً، يأتي «ملك دعم القطاع الخاص» ألا وهو إنفاق الدولة على خدمة الدَّين العام البالغة اليوم نحو 5 مليارات دولار كمدخول واضح لا لبس فيه للمصارف والرأسمال المالي (هنا وبشكل عجائبي تأتي الدجاجة حتى بلا بيضة!). أخيراً، ولتبيان مدى أهمّية هذا الإنفاق في دعم القطاع الخاص، يمكن لأيّ شخص إجراء محاكاة ذهنية سريعة لمدى تأثير توقّف هذه التدفّقات المالية الكبيرة على أرباح القطاع وحتّى على بقائه. وهذا ما بيّنه هايمان مينسكي في تحليله، إذ عندما تنخفض أرباح القطاع الخاص، يكون إنفاق الدولة هو شبكة الأمان له.

ثالثاً، القطاع الخاص في لبنان لا يمكنه أن يدّعي التفوّق على الدولة من ناحية الكفاءة. ربّما في بلد غير لبنان قد يصحّ هذا الأمر، أمّا في لبنان فلا. فقد بَيّنْتُ سابقاً أن القطاع الخاص هو في وضع سيئ جدّاً من ناحية الإنتاجية والتنافسية والابتكار. لكن هذا ليس كل شيء، فأيضاً هناك أمر أكثر شؤماً (sinister) يحدث اليوم. إن القطاعات العامة (مثل الكهرباء والاتصالات) التي يريد القطاع الخاص «مشاركة» الدولة بها هي ذات إنتاجية عالية للرأسمال، وبالتالي سيحقّق الرأسمال الخاص أرباحاً عالية منها. وهكذا يحدث تقسيم العمل بين الدولة والقطاع الخاص بإبقاء القطاعات ذات الإنتاجية المتدنّية والأسعار العالية، كالصحّة والتعليم، مموّلة ومدعومة من الدولة، وباستيلاء القطاع الخاص على القطاعات العامة ذات الإنتاجية والأرباح العالية. بالتالي، يكون القطاع الخاص وضع نفسه في حالة ربح-ربح (win-win) مع الدولة!

رابعاً، إن القطاع الخاص عندما يصل إلى السلطة مباشرة، إمّا يخدم القطاع الخاص بالطبع و/ أو يخدم أسوأ ما في الدولة. في هذا الإطار، قال وزير الاتصالات محمد شقير في مقابلة معه إنه سيحاول تخفيض أسعار الاتصالات بشرط الإبقاء على واردات الدولة. السؤال الذي يطرح نفسه هنا: أليست واردات الدولة في الاتصالات هي ناتجة عن أسعار احتكارية من دون الأخذ بالاعتبار رفاه المستهلك (consumer welfare) الذي يجب أن يكون هدف الخدمات العامة (public utilities)؟ بالتالي فإن هدف التسعير يجب ألا يكون الحفاظ على واردات الدولة وإنّما رفاه المستهلكين. وهو ما يجعل هذا القطاع، على الرغم من ادّعاء العكس، أسوأ ما في الدولة. كما في ظل ما يحكى عن خطّة بيع 40% من موجودات وزارة الاتصالات و«أوجيرو» إلى القطاع الخاص، فإن الحفاظ على أسعار مرتفعة وبيع القطاع سيؤدّي إلى «تأبيد» هذه الأسعار لأنها ستدخل في حسابات تسعير هذه الأصول (طبعاً إذا بيعت هذه الأصول بقيمتها الحقيقية)، خصوصاً إذا كانت الأسعار قد وصلت إلى حدّ، لن يؤدّي خفضها إلى زيادة الاستهلاك بشكل يوازي انخفاضها، وبالتالي يؤدّي إلى انخفاض المداخيل، وهذا لن تقبل به الشركات الشارية. عندها يُصبح المستهلك بين مطرقة الشركة الخاصة التي تريد أن تعظّم ربحها وسندان الدولة التي تريد أن تعظّم وارداتها. أخيراً، إن مقارنة الوضع في لبنان مع وضع قطاع الاتصالات في أثيوبيا التي تستعمل الفائض المُحقّق فيه لتمويل سياساتها الصناعية، يرينا أن المعضلة ليست في الدولة عموماً، بل في العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص في لبنان.

خامساً، إن سيطرة القطاع الخاص على القطاع العام يؤدّي في لبنان إلى متلازمة اختلال وظيفي (dysfunctional syndrome) أو واقع مرير (dystopia) يمتدّ إلى فضاءات واسعة في المجتمع من ظاهرة التبرّع من قِبل القطاع الخاص لبناء بعض البنى، كما حصل بعد حرب 2006، والسيطرة على الفضاء العام من قِبل المصارف وغيرها من المؤسّسات، عبر التبرّع لإنشاء حدائق أو معالم أو حتّى «شراء» مقاعد في الأماكن العامة. كما تظهر في أسطورة «منع الجيش من التسلّح» والاعتماد على المساعدات الخارجية (والخلافات الأخيرة عليها خير دليل على ذلك)، وتَرَكُّز الإنفاق على العديد وليس على الرأسمال العسكري، وكل ذلك بسبب عدم الرغبة في وضع الضرائب وتمويل الإنفاق الدفاعي منها. كما يظهر في حلول دولة المياومين والمتعاقدين مكان الدولة النظامية التي كانت قبل الحرب.

إن الهجوم المُتصاعد على الدولة اليوم ليس لإنهائها، لأن بانتهائها هم ينتهون أيضاً. وليس لأنها دولة الرعاية الاجتماعية ولا دولة اشتراكية، حتّى على النمط الديموقراطي الاجتماعي، الذي شنّ الرأسمال الهجوم عليها في بريطانيا في ثمانينيات القرن الماضي، بل هو هجوم لمنعها من وضع ورفع الضرائب على الثروة وعوائد الرأسمال، ومن أجل فرض السيطرة على القطاعات ذات الإنتاجية العالية تحت شعارات الخصخصة والشراكة، ومن أجل إبقاء القطاعات ذات الإنتاجية المتدنّية داخل الدولة، ومن أجل الإبقاء على دعم القطاع الخاص والقطاع المصرفي. هذه هي الدولة التي يريدون، وهي التي ينبغي على اليسار ألّا يدافع عنها.

انجل بوليغان ـ المكسيك